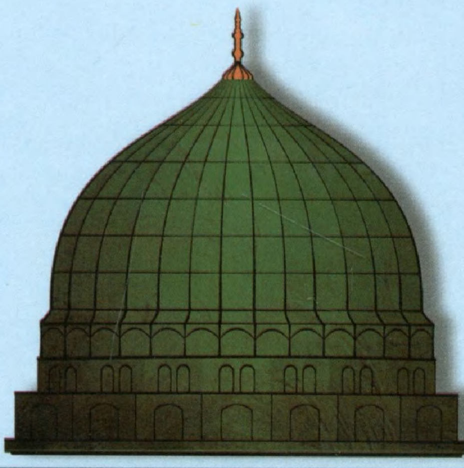
النحويون والحديث الشريف



الأستاذ الدكتور
خليل بنيان الحسون

دار جرير
للنشر والتوزيع

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

بسم الله الرحمن الرحيم

النحويون والحديث الشريف

النحويون والحديث الشريف

أ.د خليل بنيان الحسون

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/3/963)

رقم التصنيف : 231

الواصفات:/ الحديث الشريف//قواعد اللغة //

الطبعة الأولى 1436هـ - 2016 م

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978- 9957 - 38 -343-5

النحويون والحديث الشريف

الأستاذ الدكتور
خليل بنيان الحسون

الطبعة الأولى
1436 هـ - 2016 م

دار جرير
للنشر والتوزيع

الفهرس

المقدمة

لم يصرح أحد مِنْ النحويين الأوائل بِمَا يفصح عَنْ سبب قلة ميلهم إلى الاستشهاد بالحديث الشريف، وإنما نمّ عن ذلك قلة استشهادهم به قلة ظاهرة بالقياس إلى استشهادهم بالشعر.

ويبدو أن أوائل المصنفين من النحويين لم يجرؤوا على أن يفصحوا عن شكهم بأصالة ألفاظ الحديث، ولم يجرؤوا على القول إنهم وجدوا شواهد الشعر أوفق للاستشهاد بها، وهي أوثق لديهم منه، واكتفوا بأن قللوا شواهدهم من الحديث الشريف، وذلك ما عصمهم من لوم اللائمين وإنكار المنكرين، إذ لم يجدوا فيه مغمزاً يأخذونه عليهم، فهم قد استشهدوا به في هذا القليل الذي وجدوا فيه ما يعضد أحكامهم، ولا أحد يطالبهم بأن يكثروا من شواهدهم منه، فهم أعرف بما يتطلبه علمهم من الشواهد من الحديث وغيره.

ولكن المتأخرين منهم حينما صرحوا بالسبب الذي قلل ميلهم إلى التوسع في الاستشهاد بالحديث، وهو شكهم في أصالة ألفاظه، وأنَّ الغالب منه مروي بالمعنى بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين وجدوا من ينكر ما ادعوا، ويبطل ما احتجوا به.

ويبدو أن حذر النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف كان قبل تصنيف أي كتاب في النحو، بدليل قلة شواهدهم منه في المصنفات الأولى في النحو بالقياس إلى شواهدهم من الشعر، ولم يجر ذلك على ما صنف في اللغة، إذ استمر أصحاب المعجمات يدخلون في معجماتهم ما يتلقونه من معاصريهم من الحديث وغيره حتى مراحل متأخرة.

ولقد كان سيبويه بارعاً في إخفاء معالم شواهده من الحديث الشريف البراعة التي جعلت عدداً من العلماء من القدامى والحديثين يقيدون في مصنفاتهم أن سيبويه لم

يستشهد بالحديث، ومنهم من قال إنك لا تجد في كتاب سيبويه شاهداً واحداً من الحديث، والذين قالوا ذلك هم من نظروا في كتاب سيبويه، وعرفوا ما فيه، على الرغم من أن سيبويه قد استشهد بالحديث فيما يربو على عشرة مواضع من كتابه، كما سنرى.

وإذا كان الحديث الشريف هو ما نطق به النبي ﷺ بألفاظه التي عبر بها عن دلالة ما يريد بيانه فإن ما نطق به غيره لا يمكن أن يكون من الحديث وإن أدى دلالة ما نطق به، ولهذا لا يمكن أن يعد المروي بالمعنى هو الحديث الشريف إذ ليس هو الكلام الذي نطق به رسول الله ﷺ، وإنما هو كلام الذي رواه بالمعنى.

ومعلوم أن الخطأ لا يؤبه به، وينبذ ولا يستحق الذكر، فما قولك إذا وجدته يقترف في كلام الأجلّ الأعظم في الأمة، ويعد من حديثه المروي بالمعنى وينسب إليه نسبته مباشرة، قال رسول الله ﷺ...؟!

وإذا كان النحويون لم يجدوا ما يطمئنون إلى صحته من الحديث الشريف إلا القليل النادر – كما يزعمون، فقد كان انصرافهم عن الكثير من الأحاديث الصحيحة التي اشتملت عليها كتب الصحاح وغيرها، وكتب غريب الحديث شبهة تزري بموقفهم في الامتناع عن التوسع في الاستشهاد به، مع توسعهم المطلق في الاستشهاد بالشعر، المعروف قائله، والمجهول قائله، مما لا فائدة ترجى من مضمون الكثير منه، خلافاً للحديث الشريف، الذي هو أوفق للاستشهاد به لما هو نثر، ردفاً للشاهد من القرآن، وفي الأحاديث على وفرتها الشاهد لكل ما يتمثل في كل أبواب النحو من الأحكام البارزة، غير الشاذة وغير النادرة.

وقد بلغ مجموع ما ألف من الكتب في غريب الحديث ما يربو على الخمسين كتاباً، ومنها ما تجاوزت أجزاؤه العشرة أجزاء.

وقد وصف كتاب أحدهم، وهو محمد بن عبد السلام الخشني (ت ٢٨٦هـ) بأنه قد «نيّف على العشرين جزءاً، شرح حديث النبي ﷺ في عشرة أجزاء، وحديث الصحابة في ستة أجزاء، والتابعين في خمسة أجزاء»[١].

وهي كتب توفر على تآليفها علماء أمضى كل واحد منهم شطراً كبيراً من عمره في التحقيق والتدقيق ليجمعوا ما اشتمل عليه حديث نبيهم ﷺ من الغريب الأصيل في اللغة:

- ومن طلب غريب اللغة لا يطلبه إلا في الصحيح الفصيح منها.
- والغريب لا تتضح دلالته إلا في سياقه من الحديث.
- وما يستشهد به من الحديث هو الجملة التي تشتمل على موضع الحكم منه.

لكن أياً من هذه الكتب لم يدن منه النحويون بدليل أن ما اشتملت عليه كتب النحويين من الأحاديث معدود، وهي تتردد في الغالب فيما استشهدوا به في كتبهم.

وعلى الرغم مما ادعاه النحويون بأن الغالب من الأحاديث مروي بالمعنى بألفاظ الأعاجم والمولدين لتسويغ موقفهم من الاستشهاد بالحديث فإنهم درجوا حين يتجهون إلى توجيه ما يلمحون من الأوجه في الحديث الشريف على الاستشهاد له بكلام الله تعالى وبالشعر المعتبر لديهم للاستشهاد، مما يبطل حجتهم في التهوين من شأن الحديث في مجال الاستشهاد بأنه مروي بالمعنى.

إن السيوطي القائل: «وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً».

والقائل: «فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم».

---

(١) فهرست ما رواه عن شيوخه، ص١٩٥.

نجده في كتابه «عقود الزبرجد» الذي أفرده لإعراب الحديث الشريف ينحو منحى أبي البقاء العكبري وابن مالك في كتابيهما «إعراب الحديث النبوي» و«شواهد التوضيح والتصحيح» في الاستشهاد للمشكل ولغير المشكل من الحديث بالقرآن وبالشعر المعتبر لديهم للاستشهاد.

فكيف هو «مروي بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم».

وقد كان موقف ابن مالك من الحديث موقفاً متميزاً، إذ لم يخطئ رواية لحديث مما تضمنه كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح» وإنما كان يعمد إلى التماس وجه لما تمثل في الحديث من الأوجه، حتى ما بعد وشذ منها، وما ذلك إلا لثقته بكل المروي منه.

ولأن الحديث عند ابن مالك هو «أفصح الكلام» و«كلام أفصح الفصحاء» فقد تكشفت له أمور كثيرة من أحكام اللغة، في الإعراب وفي دلالات الأسماء والأفعال وفي حروف المعاني واستعمالها في الحديث، فنبّه على ما أخل به النحويون منها واستدركه عليهم.

وقد انفرد ابن مالك بهذا الموقف المتميز من الحديث الشريف، في حين إن رتبته لم تعل عند غيره من النحويين السابقين واللاحقين على شواهدهم الشعرية، ولا نستثني منهم غير ابن هشام.

نخلص من هذا كله إلى أن النحويين وحدهم، ودون غيرهم من المسلمين هم الذين اتخذوا موقف الحذر من الحديث الشريف ، فقلت شواهدهم منه بالقياس إلى شواهدهم الأخرى من كلام العرب.

النحويون والاستشهاد بالحديث الشريف

النحويون والاستشهاد بالحديث الشريف

التمهيد:

ترسخ في علم النحويين أن الحديث النبوي الشريف ليس مما يحسن التوسع في الاستشهاد به على مسائل النحو، ولا يصح إقرار الأحكام الكلية اعتماداً عليه.

وقد عبر أبو حيان النحوي عن ذلك في سياق إنكاره ما بدر من ابن مالك من التوسع في الاستشهاد بالحديث، إذ قال: «وقد أكثر هذا المصنف من الاستشهاد بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره»[1].

فهو يراه بذلك مخالفاً لما استنه أسلافه من النحويين في هذا الشأن، وحجته أن «الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس».

ويبلغ أبو حيان في عذله لابن مالك على ما أقدم عليه من التوسع في الاستشهاد بالحديث إلى حد التلميح بقصور ذكائه عن إدراك ما أدركه أسلافه حين أحجموا عن الاستشهاد بالحديث، إذ يقول: «وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية»[2].

---

(١) الاقتراح، ص١٧.

(٢) الاقتراح، ص١٧.

وهذا القول ينطوي على تعريض ظاهر بذكاء ابن مالك، فما وقع فيه من الخطأ في التوسع في الاستشهاد بالحديث سببه عند أبي حيان أنه لم يكن يمتلك من الذكاء ما يجعله يدرك أن الكلام الذي بين يديه، والذي تواضع الناس على تسميته بالحديث النبوي إنما هو ليس من كلام النبي ﷺ.

ويرجع أبو حيان إحجام النحويين عن التوسع في الاستشهاد بالحديث لأمرين، قال في أحدهما: «وإنما كان ذلك لأمرين، أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: زوجتكها بما معك من القرآن، ملكتكها بما معك، خذها بما معك، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه»[1].

ولا ينهض مثل هذا حجة مقبولة لاستبعاد الحديث عن مجال الاستشهاد، وذلك أن اختلاف الألفاظ على نحو ما ذكر أبو حيان لا غضاضة فيه ولا إخلال، فهي عبارات ترقى لأن تكون من كلام النبي ﷺ، إذ إنَّ تعدد حدوث المناسبة التي يقال فيها مثل ذلك، وهي الزواج يستدعي التعبير عنها بهذه العبارات: زوجتكها بما معك من القرآن، وملكتكها بما معك، وخذها بما معك، وإلا فما الذي يمكن أن يقال غير هذه العبارات ليكون من حديث النبي ﷺ في مثل هذه المناسبة؟

ولسنا ندري من أين تأتى لأبي حيان اليقين الذي يجعله يستبعد صدور هذه الألفاظ عن النبي ﷺ أو أي منها، ثم إن استعمال المرادف لا يترتب عليه أي إخلال أو خطأ، إذا جاء موافقاً لمرادفه في موضعه، وليس في المترادفات ما هو صحيح وما هو خطأ إذا استعمل كل منها في دلالته التي يؤديها.

(١) الاقتراح، ص١٧.

هذا الموقف من الحديث النبوي يمتد لدى النحويين إلى مراحل متأخرة، إذ نجد السيوطي (ت٩١١هـ) في سياق عرضه لمذهب أبي حيان المعارض لمذهب ابن مالك من التوسع في الاستشهاد بالحديث يقدم الدليل الذي يعضد ما ذهب إليه أبو حيان في هذا الشأن قائلاً: «وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم»[1].

يؤخذ من كلام السيوطي هذا أننا لا نملك من الحديث الشريف ما هو بلفظ النبي ﷺ إلا النادر القليل، فالغالب ليس منه إنما هو بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين.

ورواية الحديث بالمعنى عند السيوطي ظاهرة ظهوراً بارزاً، فلا تحتاج إلى تدقيق أو تأن في النظر، إذ يقول: «ومن نظر في الحديث أدنى نظر عَلِمَ علم اليقين أنهم يروون بالمعنى»[2].

وهذا عند السيوطي بالعلم اليقيني بسبب الظهور البارز للرواية بالمعنى للحديث فما أن ينظر ناظر إلى كلام مذكور على أنه من الحديث الشريف إلا يتكشف له أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو مروي بالمعنى، يتضح له ذلك «بأدنى نظر» من النظرة العابرة.

وأبو حيان والسيوطي يراود كلاً منهما «علم يقيني» بأن الألفاظ التي ترد فيما هو معدود من الحديث الشريف إنما هي ليست ألفاظ الحديث في الأصل، وإنما هي ألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين.

(١) الاقتراح، ص١٦.

(٢) الاقتراح، ص١٧.

ومن أجل هذا ثارت ثائرة أبي حيان على ابن مالك لما اقترفه من التوسع بالاستشهاد بالحديث، وشايعه السيوطي بما تأتى له من العلم اليقيني فيما يتراءى له من الشك بأصالة ألفاظ الحديث.

لكن عالماً آخر يرى غير ما يريان، وبالعلم اليقيني أيضاً.

يقول إبراهيم بن محمد الصفاقسي «ت ٧٤٢هـ»: «وأما الأحاديث فالأصل نقلها بلفظها، وادعاء أنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بدليل، ومن مارس الأحاديث ورأى تثبت الصحابة والآخذين عنهم ﷺ وتحريهم في النقل، حتى إنهم إذا شكوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها، أو تركوا روايته بالكلية علم بعلم اليقين أنهم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها»(١).

ويقول السيوطي في موضع آخر: «وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولدون»(٢).

فالحديث كله دون تقييد أو استثناء بحسب عبارة السيوطي هذه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول ﷺ وانما بألفاظ الأعاجم والمولدين.

وقد فات السيوطي أن الكثير مما خالف القواعد النحوية هو مما أخل به النحويون وغفلوا عنه من هذه القواعد، وقد استدركها ابن مالك على النحويين كما سنرى.

هذا القدر المتدني من اعتبار النحويين لألفاظ الحديث والشك في أصالتها لا تجده عند غير النحويين، إذ هو عندهم في رتبة أدنى من شواهدهم الشعرية، وآية ذلك قلة شواهدهم منه في كل مصنفاتهم بالقياس إلى شواهدهم من الشعر قلة ظاهرة، وقد كان

---

(١) غيث النفع للصفاقسي، ص١٠١، عن كتاب «أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة» للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ص٢٠٩.

(٢) همع الهوامع: ١/ ١٠٥.

الأجدر أن يكون الحديث هو الأولى والمقدم بعد القرآن، لأنه نثر، وما يستشهد له أحكام لغوية في النثر.

ومن كل ما تقدم يتضح لنا أن موضع الخلاف بين أبي حيان وابن مالك مرده أن ابن مالك لا يملك دليلاً على أن ما نسميه بالأحاديث النبوية ليس من كلامه ﷺ، فكل كلامه ينسب إليه في كل المظان مستهلاً بالقول: قال رسول الله ﷺ أو قال النبي ﷺ، وليس من الأمانة مع النبي أن ينسب إليه ما ليس من كلامه حقاً، وما لم ينطق به، وليس من صحة الإيمان أن ينسب إلى النبي ﷺ كلام لم يقله وإن أدى المعنى الذي أراده.

وفضلاً عن هذا فإن ابن مالك لم يجد في الأحاديث النبوية من الدلائل ما يحمله على عده من كلام الرواة الأعاجم والمولدين أو من آثار كلامهم فيه وهو باللفظ العربي الفصيح. أما ما ظهر في طائفة منه من الخطأ في الإعراب أو في التراكيب فإن ذلك دليل قاطع على أنه ليس من الحديث في الأصل، إذ لا يمكن بحال أن يكون الكلام خطأ ويكون منسوباً إلى النبي ﷺ، ولا دليل على أن ما صح في إعرابه واستوى في أسلوبه، ولم يبدُ فيه ما يحول دون نسبته إليه ﷺ على أنه ليس من كلامه.

ولهذا كله فإن الأحاديث النبوية عند ابن مالك هي كلام النبي ﷺ حقاً وصدقاً، وهي الكلام الفصيح، إذ يقول: «ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله ﷺ: يا أبا ذر عيرته بأمه؟»[1].

وهي الكلام الأفصح، إذ يقول: «وبالأفصح جاء قوله ﷺ: «هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن». ولو جاء بغير الأفصح لكان «هي.. ولمن أتى عليها من غير أهلها، وبالأفصح أيضا جاء القرآن، اعني قوله تعالى: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾[2].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤٧.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣١.

فالحديث النبوي وكلام الله تعالى في رتبة واحدة، وهي أنهما الكلام الأفصح عند ابن مالك.

وهو أفصح الكلام، إذ قال في مجيء لام القسم في جواب القسم غير الصريح: «ومن النحويين من يزعم أن هذا الاستعمال مخصوص بالشعر، ويستشهد بقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما من حديث ولا

والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام، وشاهده قول سعيد بن زيد ﷺ: «أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: من أخذ شبراً من الأرض ظلماً...»[(1)].

والحديث النبوي الشريف عند ابن مالك هو كلام أفصح الفصحاء، إذ ذكر قول النبي ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» وقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق». ثم قال: «تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء» [(2)].

والحديث النبوي عند ابن مالك هو أفصح الكلام المنثور، إذ قال: «وأما مخالفة السماع فمن قبل أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور قول النبي ﷺ لعمر ﷺ، إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله» [(3)].

وقال في حذف لام الجواب بعد لو: «قلت يظن بعض النحويين أن لام لو في نحو «لو فعلت لفعلت لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله

(1) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢ وص٢٢٤.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٦٧ .

(3) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٧٩ .

تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ﴾ وكقوله تعالى: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥ﴾ ومنه قول رجل لرسول الله ﷺ: «... وأظن لو تكلمت تصدقت...»[(١)].

والحديث الشريف عند ابن مالك هو: أحسن ما يستدل به إذ قال بشأن حذف الموصول المستغنى بصلته: «وأحسن ما يستدل به على هذا الحكم قوله ﷺ: «مثل المهجر كالذي يُهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة، ثم بيضة» فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات؛ لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً، ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة»[(٢)].

ولا يراود ابن مالك شك في الأحاديث المثبتة في مظان الحديث الصحيحة المعتبرة، فهي عنده من النقل الصحيح، إذ يقول في سياق توجيهه لِما جاء في أحد الأحاديث «... فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح، ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل»[(٣)].

من هذا كله يتضح موضع الاختلاف بين ذكاء ابن مالك وذكاء صاحب أبي حيان الذي هو: «بعض المتأخرين الأذكياء» المجهول اسماً والمجهول علماً.

وليس بمستبعد أن يكون «بعض المتأخرين الأذكياء» هذا هو أبو حيان نفسه، إذ لم يزد ما قاله على ما قاله أبو حيان، وإلا فما الذي يمنع أبا حيان من التصريح باسمه في سياق ما يريد من التهوين من صنيع ابن مالك في التوسع بالاستشهاد بالحديث، مادام هو من الأذكياء، الذين لم يبلغ مبلغ ذكائهم ابن مالك.

وثمة احتمالان، فهذا الذكي إما أن يكون بمنزلة ابن مالك في العلم أو أنه أعلم منه.

فإذا كان بمنزلته العلمية أو أعلم منه فإن في التعريف به بذكر اسمه ما يعضد حجة أبي حيان في ابن مالك ويقويها، وليس ثمة إذن سبب مقنع لحجب اسمه.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٣٤ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٤.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٦٠

وقد قال أبو حيان مقولته هذه في ابن مالك في زمن لم يكن فيه أحد يرقى رقي ابن مالك في العلم.

ومن هو بمنزلة ابن مالك لا يرد موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بمن هو مجهول الاسم ومجهول العلم.

لقد كان من أظهر الحجج التي تمسّك بها مانعو الاستشهاد بالحديث هو وقوعهم على طائفة من الأحاديث رأوا فيها ما يخالف الأقيسة التي استخلصوا منها أحكام نحوهم، وهي حجة يمكن ردها وإبطالها اعتماداً على النظر في الأحاديث التي بدت لهم فيها هذه الشبهة؛ إذ من المعروف أن الغالب في الأحاديث أنها لا تأتي من طريق واحد، وإنما ترد من طرق متعددة، وهي لا تأتي بطرقها المتعددة على صورة واحدة، حيث نجد أن طائفة كبيرة من الأحاديث التي تروى وفيها ما يخالف القياس ترد من طرق أخرى موافقة له، والأمثلة كثيرة.

منها حديث سلمة بن وقش الذي يرويه أبو البقاء عن جامع المسانيد لابن الجوزي «ولا يرون أن بعثنا كائناً بعد الموت»(١).

والحديث في مسند ابن حنبل وفي رواية سلمة بن وقش «لا يرون أن بعثا كائن»(٢).

وثمة حديث آخر يورده أبو البقاء عن سلمة بن الأكوع على هذه الصورة: «... إلى شعب فيه ماء يقال له ذا قرد»(٣) وهو في مسند ابن حنبل أيضاً ورواية سلمة بن الأكوع «... يقال له ذو قرد»(٤).

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٩٨.

(٢) مسند ابن حنبل: ٣/ ٤٦٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٩٩.

(٤) مسند ابن حنبل: ٤/ ٥٣.

ومما عد من الأحاديث المشكلة قوله ﷺ: «إني سائلكم عن شيئين فهل أنتم صادقوني»[1].

وقد أخرجه البخاري هكذا، إلا أنه يرد في موضع آخر منه «فهل أنتم صادقيَّ»[2].

وحديث سلمة بن نفيل الذي أورده أبو البقاء هكذا «ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً»[3].

وهو يرد في رواية سلمة بن نفيل في مسند ابن حنبل موافقاً للقياس «ولستم لابثين بعدي»[4].

ومما تعرض له ابن مالك في كتابه في شواهد التوضيح «الحديث فانطلقنا إلى ثقب مثل التنور، أعلاه ضيق وأسفله واسع يتوقد تحته ناراً»[5].

والحديث في صحيح البخاري: «... يتوقد تحته نار»[6].

وعلى هذا النحو من اختلاف الرواية، الحديث المروي عن النواس بن سمعان الكلابي «قلنا يا رسول الله ما لبثه في الأرض؟ قال: أربعين يوماً»[7].

وقد ورد هذا الحديث على الصورة الموافقة للقياس وعن النواس بن سمعان في سنن ابن ماجة[8]، وسنن أبي داود[9] «قال أربعون يوماً».

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٧٨.

(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٢٩٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص١٠٠.

(٤) مسند ابن حنبل: ٤/ ١٠٤.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٣.

(٦) صحيح البخاري: ١/ ٣٢٨.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٩١.

(٨) سنن ابن ماجة: ٢/ ١٣٥٧.

(٩) سنن ابي داود: ٢/ ٤٣١.

والأمثلة كثيرة على هذا النحو مما يأتي برواية مخالفة للقياس، ويرد في كتب الحديث الأصول برواية أخرى أو روايات موافقة للقياس، والأمثل في هذا الشأن الأخذ بالرواية الموافقة للقياس، أو التي يتمثل فيها وجه يمكن التماس التأويل له، وإهمال ما شابه الخطأ الظاهر الذي لا سبيل إلى توجيهه، إذ ليس هو الحديث بما اشتمل عليه من الخطأ، فلا خطأ في الحديث في أصل روايته.

وإننا لنجد تضافر عدة روايات على الصورة الصحيحة للحديث في مقابل الصورة المخالفة لأصل روايته، ولا نكاد نجد إجماعاً على الصورة المخالفة للقياس إلا قليلاً، بل نادراً، وكتب الحديث زاخرة بأمثال ذلك.

فقد أورد ابن حنبل الحديث «ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه فيعصبونه بالعصابة»(1)، عن أسامة، غير أن البخاري يعرض هذا الحديث في ثلاثة مواضع يرد فيها كلها على هذه الصورة «... أن يتوجوه فيعصبوه»(2).

وأخرج البخاري قول رسول الله ﷺ: «لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها»(3) بسند ابن عمر.

وتعرض السهيلي لهذا الحديث في أماليه(4) فحمله على الخبر غير أننا وجدنا هذا الحديث يرد في ست مظان وعن ابن عمر من صحيح البخاري وابن حنبل جاء فيها كلها موافقاً للقياس: لا يتحر أحدكم(5).

ويعرض السهيلي حديثاً آخر، وهو قوله ﷺ: أن لله تسعة وتسعين اسم، بخفض التمييز، يقول في توجيهه: «وأما تسعة وتسعون اسم بخفض اسم فيخرج لأن قوماً من

---

(1) ابن حنبل، جـ٥، ص٢٠٣.

(2) صحيح البخاري: ٣/ ٢٢٠ و٤/ ٤٦ وص١٦٠.

(3) صحيح البخاري، ص١٥٥.

(4) أمالي السهيلي، ص٧٤.

(5) صحيح البخاري: ١/ ١٥٤، ابن حنبل: ٢/ ١٣ وص١٩ وص٣٩ وص٦٣ وجـ٦/ ٢٥٥.

العرب يجعلون الإعراب في النون يلزمون الجمع الياء، فيقولون: كم سنيناً؟ وعرفت سنيناً ولا يفعلون هذا مع الواو...».

ثم يقول: «فإذا قلت على هذا تسعين اسم فعلامة النصب فتحة النون والحذف للإضافة التنوين من تسعيناً»[1].

والحديث يرد في عدة مواضع «تسعة وتسعين اسماً» [2]، ولم أجد الرواية التي أثبتها السهيلي.

والحديث المروي عن أبي هريرة «ومن أطاعني فقد أطاع الله ومن يعصيني فقد عصى الله»[3].

هذا الحديث يرد في عشرة مواضع في مسند ابن حنبل وصحيح البخاري وسنن ابن ماجة، وعن أبي هريرة «... من عصاني فقد عصى الله»[4].

وجاء في صحيحي البخاري ومسلم قول النبي ﷺ من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»[5].

والحديث يرد في مواضع أخرى من هذين الصحيحين، وفي مسند ابن حنبل، وسنن أبي داود وسنن ابن ماجة بروايات أربت على العشر، يأتي فيها الجواب على هذا النحو: «... فلا يقربن مساجدنا»[6] و«... فلا يأتين المساجد»[7] و«فلا يقربنا»[8].

---

(١) آمالي السهيلي: ٦٥-٦٦.

(٢) ابن حنبل، جـ٢، ص٢٩٧ والبخاري، جـ٢، ص١٨٤، وص٤، ص٤٥، ومسلم، جـ٨، ص٦٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص١٣٦.

(٤) مسند ابن حنبل: ٢/ ٢٥٣ وص٢٧ وص٣٨٦ وص٤١٦ وص٤٦٧ وص٤٧١ وص٥١١ والبخاري: ٢/ ٢٣٨ و٤/ ٣٨٤، وابن ماجة: ١/ ٤.

(٥) البخاري: ١/ ٢١٩ ومسلم: ٢/ ٨٠.

(٦) صحيح البخاري: ١/ ٢١٩ وصحيح مسلم: ٢/ ٧٩ وص٨٠ وسنن ابي داود: ٢/ ٣٢٤.

(٧) مسند ابن حنبل: ٢/ ٢١٣ وصحيح مسلم: ٢/ ٧٩ وابن ماجة: ١/ ٣٢٥.

(٨) صحيح البخاري: ٢/ ٢١٩ وصحيح مسلم: ٢/ ٨٠٧ وسنن ابي داود: ٢/ ٣٥٤.

ومن شأن النحويين مع الحديث أنه إذا اختلفت الروايات في بعض منه، وكان منها ما لا يوافق ما يذهبون إليه وما يقررون فإنهم لا يأخذون به، ولا يلتفتون إليه، وإنما يمضون على ما أثبتوا وما قرروا غير آبهين بما يتمثل في الحديث.

فإن مما يستدل به على ذكر الخبر بعد «لولا» إذا تقيد يكون خاص قوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين...».

يقول السيوطي في سياق كلامه على وجوب حذف الخبر بعد «لولا» «ووجب الحذف لسد الجواب وحلوله محله، ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف، ولحّنوا المعري في قوله: «ولولا الغمد يمسكه لسالا».

يقول السيوطي هذا مع ذكره الحديث: «لولا قومك حديثو عهد...».

ثم يقول: «قلت والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن بعض رواياته «لولا حدثان قومك» وهذا جار على القاعدة» [1].

فالجاري على ما قرروا وثبت لديهم من حديث النبي ﷺ مأخوذ به ومسلم بصحته، أما ما خالفه فهو من تحريف الرواة وإن كان يمثل وجهاً من أوجه التعبير، ولا ينطوي على لحن أو خطأ.

ولنا أن نقول للسيوطي:

- إنهما روايتان للحديث، ولولا قومك حديثو عهد بكفر، «ولولا حدثان قومك بكفر».
- وكلتاهما تنسب إلى النبي ﷺ.
- ورواتهما ثقات عدول والروايتان مثبتتان في مسند ابن حنبل وصحيح البخاري.

فما الذي يجعل إحدى الروايتين مقبولة مأخوذاً بها، والأخرى التي لا توافق ما يقررون غير مقبولة ولا يلتفت إليها، ولا يؤبه بها؟ ولا دليل يرجح إحداهما على الأخرى.

---

(١) همع الهوامع : ١/ ١٠٤- ١٠٥ .

والرواية «لولا قومك حديثو عهد...» تعضدها رواية أخرى، وهي «لولا أن قومك حديث عهدهم...»، فقد دخلت «أن» على ما أصله مبتدأ وخبر للتوكيد، وهذه الرواية مثبتة في صحيح البخاري وفي صحيح مسلم في أربعة مواضع[1].

فأي إخلال أو ضير في نحو قولنا: «لولا زيد رجل فاضل ما رافقه»، وقولنا: لولا أن زيداً رجل فاضل ما رافقه، وقولنا: لولا أنك أخي ما فزعت إليك في هذا الشأن.

والسيوطي يرى: «أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا يلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم»[2].

فالحديث كله لا يستدل به على القواعد النحوية، لأنه كله مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول ﷺ، فهو لم يقيد ما قال بقيد، ولم يستثن من الحديث ما يجوز أن يؤخذ به.

وبوسعنا أن نستخلص من كل ما تقدم عن الحديث وموقف النحويين منه ما يأتي:

١- إن الرواية المخالفة لقياس اللغة لا تعدم رواية أخرى موافقة له، وفي مواضع كثيرة تكون الرواية الأسلم أكثر تواتراً في صورة متنها.

٢- إن ما في الأحاديث المشكلة من إشكال له مثيل في الغالب لما ورد في الشعر، وليس من المتعذر على النحويين أن يجدوا له وجهاً يجريه، ولا يصعب عليهم ذلك إن أرادوا بحججهم المعروفة أو بما يتخذونه من ضروب التأويل القريبة والبعيدة. وإن كونه من الحديث الشريف يلزمهم ذلك إن وثقوا بروايته وبالمظان التي تثبته.

ولو فعلوا ذلك لما أوقعوا أنفسهم في معرة التهوين من شأن الحديث النبوي

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ٤٥ وص٤٠١، وصحيح مسلم: ٤/ ٩٨، وص٩٩.

(٢) همع الهوامع: ١/ ١٠٥.

الشريف في مجال الاستشهاد به في النحو حين أقدموا على ترجيح الشعر عليه، والثقة به دونه.

إن ما يستشهد به من الحديث وغيره يرد في عبارات قصيرة، هي الجمل التي تشتمل على موضع الاستشهاد، والعبارات القصيرة في الحديث الشريف مما سمي بجوامع الكلم كثيرة، وهي لقصرها يرد كل منها على صورة واحدة في معظم الروايات وفي أكثر المصادر، مما يجعلها من أوثق الشواهد، لأنها نثر ولأنها حديث شريف، تبعد العناية به احتمال الشك فيه، وهو أولى للاستشهاد به للنثر.

٣- إن المخالفة التي لا يمكن توجيهها في الحديث الشريف قليلة جداً في المظان المعتبرة من الصحاح وغيرها، بل نادرة بالقياس إلى الكثير الكثير الموافق لقياس اللغة، ولا يمكن أن يزري هذا المخالف القليل بالحديث، أو يتخذ حجة لإبعاده كله عن مجال الاستشهاد.

٤- إذا ورد في الحديث من الروايات ما اشتمل على شذوذ لا يجري على القياس فإن الشواهد الشعرية لم تخل مما شذ وخالف ما استقر لدى النحويين من الأحكام، وإن من ذلك ما يقع بسبب إلجاء الضرورة.

والغريب أننا نجد النحويين عموماً يقفون إزاء ما شذ من شواهد الشعر لتوجيهه أو لبيان ما فيه من مخالفة القياس، بيد إنهم لا يتلفتون إلى ما جاء في الحديث وإن كان ما فيه مشاكلاً لما هو وارد في الشواهد الشعرية، مع أن الدواعي إلى النظر في ذلك في الحديث أرجح من دواعي النظر في الشعر إذ لا ضرورة في الحديث.

فإننا نجد النحويين يقلبون النظر في قول الشاعر:

إذا العجــوز غضــبت فطلــق   ولا ترضّــــاها ولا تملــــق[1]

---

(١) الشجري، جـ١ ص٨٦.

وقول الآخر:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا[1]

وقول الآخر:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد[2]

وقول الآخر:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم

ومثل هذا الضرب من إشباع الحركة في المعتل المجزوم وارد في الحديث.

منه قوله ﷺ: «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما، فإن ذلك يحزنه»[4].

ومثله قوله ﷺ: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لا تراه فإنه يراك»[5].

والحديث «متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد الوادي تخلفوا معك»[6].

ومثله أيضاً الحديث «لا يتحرى أحدكم فيصلي عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها»[7].

والحديث «لا يتعاطى أحدكم أسير أخيه فيقتله»[8].

---

(١) المفضليات، ص١٥٨.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص١٠٤.

(٣) معاني القرآن، جـ١ ص١٦٢.

(٤) الموطأ، جـ٢ ص٥٣، وابن حنبل، جـ١ ص٤٣١، وجـ٢ ص٩ وص١٢٦، والترمذي، جـ٥ ص١٢٨.

(٥) ابن جنبل، جـ٢ ص٤٢٦ وجـ٤ ص١٢٩، وابن ماجة، جـ١ ص٢٤ وص٢٥.

(٦) البخاري جـ٣ ص ٥٣ .

(٧) البخاري جـ١ ص ١٥٥ .

(٨) ابن حنبل جـ٣ ص ٥٢ .

والنحويون يسوقون هذا الشاهد:

تــراه كالثغــام يعــل مســكاً　　　يســوء الفاليــات إذا فلــيني[1]

مثلاً على حذف النون من الفعل المرفوع وحذف النون فيه للضرورة.

وإننا لنجد في الحديث الشريف طائفة من الأحاديث يرد فيها ما تمثل في الشاهد منها قوله ﷺ «أصبح عندكم شيء تطعمونيه؟»[2].

والحديث «وظننت أن القوم سيفقدوني»[3].

وفي حديث عقبة بن عامر «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا»[4].

وفيه أن رجلاً قال للنبي ﷺ: «إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني»[5].

وفي حديث آخر «إنهم كانوا عباداً يعبدوني»[6].

وفي حديث رجل من وفد عبد القيس «قال كيف رأيتم كرامة إخوانكم لكم وضيافتهم إياكم؟ قالوا خير إخوان ألانوا فرشنا... ثم قالوا: «وأصبحوا يعلمونا كتاب الله»[7].

وحديث آخر، وهو قوله ﷺ: «اللهم إن أناساً يتبعوني وإني لا يعجبني أن يتبعوني»[8].

(١) الكتاب جـ٣ ص ٥٢ .
(٢) ابن حنبل، جـ٦ ص٤٩.
(٣) ابن حنبل، جـ٦ ص١٩٥ والبخاري، جـ٣ ص٢٩٣.
(٤) ابن حنبل، جـ٢ ص١٠٢ والبخاري، جـ٤ ص١٤٩.
(٥) ابن حنبل، جـ٢ ص٤١٢ ومسلم، جـ٨ ص٨.
(٦) ابن حنبل، جـ٢ ص١٦٨.
(٧) ابن حنبل، جـ٣ ص٤٣٢، وجـ٤ ص٢٩.
(٨) ابن حنبل، جـ٥ ص١٩٤.

وإذا أراد النحويون أن يقفوا على إشباع كسرة تاء المخاطبة حتى تصير ياءً فهم لا يملكون دليلاً على ذلك غير الشاهد الذي رواه أبو علي الفارسي غير معزو لقائل:

رميتـــــه فأقصـــــدت فمـــا أخطـــأت الرميـــة[1]

ولم يوردوا لهذه الكسرة الممتدة شاهداً نثرياً، وفي الحديث نحو عشرين مثالاً لهذه الصورة، منها الحديث الذي يرويه جابر بن عبد الله الأنصاري «... وأتتْ رسول الله ﷺ فقال: «أعصرتيه؟ قالت: نعم. قال: لو تركتيه ما زال ذلك مقيماً»[2].

وقوله ﷺ: «لو راجعتيه فإنه أبو ولدك»[3].

وقوله ﷺ: «أرضعيه، فإذا أرضعتيه فقد حرم عليك»[4].

وقوله: «... كيف رأيتيها يا عائشة»[5].

ويبدو أنها لغة، ففي كتاب سيبويه «وحدثني الخليل أن أناساً يقولون: ضربتيه فيلحقون الياء، وهذه قليلة»[6].

وقد غدت كثيرة الآن، إذ عليها الأمة في أيامنا هذه من المحيط إلى الخليج.

ولا ريب أن ما في الحديث أدخل في الاستشهاد لمثل ذلك كله مما في الشواهد الشعرية إذ لا ضرورة فيه. ولقد كان الأمر أسلم لو أيد ما في الشاهد الشعري بما جاء في الحديث، إذ إن اجتماع عدة أحاديث على ما في الشاهد يؤدي إلى تأييد ما في الشاهد ويدفع إلى النظر في المسألة بعيداً عن تصور أثر الضرورة.

---

(١) شرح الرضي، جـ٢ ص١٢.

(٢) ابن حنبل جـ٣ ص ٣٤٠ .

(٣) سنن ابن ماجه جـ١ ص ٦٧١ .

(٤) طبقات ابن سعد جـ ٣ ص٦١ .

(٥) طبقات ابن سعد جـ٨ ص ٩٠ .

(٦) الكتاب، جـ٤ ص٢٠٠.

ولعل من الغريب في هذا الشأن أن نذكر أننا وجدنا في أحاديث النبي ﷺ ثلاثة أحاديث تؤيد وجهاً معروفاً في النحو، وهي قوله ﷺ لأبي ذر ﷺ: «كيف أنت وجوعاً يصيب الناس».

وقوله: «كيف أنت وقتلاً يصيب الناس».

وقوله: «كيف أنت وموتاً يصيب الناس»(١).

ومع أن هذه الأحاديث تقف متساندة في صورتها هذه مؤيدة لهذا الوجه، إلا أنك لا تجد سبباً مقنعاً يبين لك لماذا يشيح النحويون بوجوههم عنها، ليرددوا في هذا الموضع قول قائل من الناس: «كيف أنت وقصعة من ثريد»؟!.

وثمة حديث رابع يجري في هذا النسق، إلا أنه يرد بروايتين، وهو قوله ﷺ: «كيف أنت وأئمة من بعدي يستأثرون بهذا الفيء»(٢).

إذ يرد بنصب «أئمة» وبرفعها، ولكل منهما وجه، وقد استشهد به ابن مالك في كتابه عمدة الحافظ»(٣).

٥- إن افتراض تصرف الرواة في لفظ الحديث وصياغته، وأن فيه ما هو مروي بالمعنى وليس بلفظ النبي ﷺ ولفظ صحابته ﷺ ينبغي أن يقابله - إنصافاً - افتراض عدم تصرفهم به، إذ لا دليل على ذلك مع صحة الحديث وموافقته لأحكام اللغة. وقد كان هذا مذهب ابن مالك -رحمه الله-.

ولهذا فإن استبعاد الحديث كله عن مجال الاستشهاد للظن بتصرف الرواة فيه مع صحته وسلامة تراكيبه يبقى أمراً فيه الكثير من التجني على الحديث.

٦- إذا كان الرواة يختلفون في رواية الحديث الواحد، وإذا كانت عدة طرق من الرواية تلتقي في صورة واحدة، وإذا كانت هذه الصورة المجمع عليها تؤيد وجهاً من

(١) سنن ابن ماجة، جـ٢ ص١٣٠٨.

(٢) ابن حنبل، جـ٥ ص١٨٠.

(٣) عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص٤٠٤.

الوجوه، أو تعين على إقرار حكم، فإن الإعراض عنها ينطوي على إهدار جانب مهم من أوثق الشواهد من الحديث مراعاة للقليل منه مما يتراءى للنحويين أنه لا يصلح للاستشهاد به.

٧- إذا كان الرواة يختلفون في رواية الحديث، بحيث تتردد بين ما يدخله في مجال الاستشهاد لمسألة من المسائل وما يخرجه منه، فإن ذلك يجري على كثير من الشواهد الشعرية، إذ تعرض لنا كتب الأدب واللغة روايات للشاهد تخرجه عما أريد له.

من ذلك قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مئتين عاماً فقد ذهب اللـذاذة والفتـاء(١)

والشاهد فيه إثبات النون في مئتين ونصب عاماً، لكننا نجد في مقابل هذه الرواية رواية أخرى تتصل بموضع الاستشهاد منه، إذ يرد فيها «سبعين عاماً»(٢) موضع مئتين عاماً.

والشاهد:

فمن يـك أمسـى في المدينـة فـإني وقيـار بهـا لغريـب(٣)

وهو مما يحتج به الذين يجيزون العطف على محل اسم إن قبل تمام الخبر.

وقد روي بنصب (قيار) في مظان كثيرة(٤).

ومن هذا القبيل قول الشاعر:

---

(١) مجالس ثعلب، ص٢٧٥.

(٢) العقد الفريد، جـ٣ ص٥٥.

(٣) مجاز القرآن، جـ١ ص١٧٢.

(٤) معاني القرآن، جـ١ ص٣١١، نوادر أبي زيد، ص٢٠، الكامل للمبرد، جـ١ ص٣٢٠، الشعر والشعراء، ط١، طبقات فحول الشعراء، ص١٤٤.

مشـائم ليسـوا مصـلحين ... ولا ناعـب إلا بـبين غرابهـا[1]

إذ يستدل به لتقوية الحمل على المعنى، فمعناه: ليسوا بمصلحين، فعطف عليه: ولا ناعب بالجر، وقد روي: ولا ناعباً[2].

والشاهد:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب[3]

وقد تمسك به الذين يجيزون تقديم التمييز على عامله المتصرف، غير إن الذين يدفعونهم عن ذلك يروونه: وما كان نفسي بالفراق تطيب[4].

ومن هذا الضرب قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عاراً عليك ورب قتـل عـار[5]

وهو حجة الذين يذهبون إلى اسمية «رب»، إذ يجعلونها: مبتدأ خبره «عار»، وقد رد هذه الرواية نفر ممن لا يذهبون هذا المذهب.

يقول المبرد: «فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينشده وبعض قتل عار»[6].

ويساق هذا الشاهد، وهو قول جرير:

تمـرون الـديار ولم تعوجـوا ... كلامكـم علـي إذن حـرام[7]

---

(١) الكتاب، جـ١ ص١٥٤.

(٢) الكتاب، جـ١ ص٨٣، والمختلف والمختلف، ص١٠.

(٣) الجمل، ص٢١.

(٤) الخصائص، جـ٢ ص٣٨٤.

(٥) حماسة الشجري، ص٩٠.

(٦) المقتضب: ٣/ ٦٦.

(٧) المقرب: ١/ ١١٥.

دليلاً على إيصال الفعل اللازم إلى الاسم ونصبه، وفي الكامل للمبرد قوله: «قرأت على عمارة بن عقيل بن جرير: مررتم بالديار ولم تعوجوا، فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة»(1).

ويوردون البيتين:

قامــت تبكيــه علــى قــبره … مَـنْ لـيَّ مِـن بعـدك يـا عـامر

تــركتني في الحــي ذا غربــة … قد ذل مـن لـيس لـه ناصـر(2)

والشاهد فيهما قولها: «تركتني... ذا غربة» ويحتجون به على جواز الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث. وقد وجدنا من يرويه: تركتني في الدار وحشية(3) ويروى أيضاً «تركتني في الدار لي وحشة(4)».

والكوفيون يحتجون بقول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب … يـا ليـت عـدة حـولٍ كلـه

على جواز توكيد النكرة، والبصريون ينكرون ذلك، ويرون أن الرواية الصحيحة للبيت: «يا ليت عدة حولي كله رجب» فهو معرفة لا نكرة.

ويتردد في كتب النحو قول الشاعر:

مــن يفعــل الحســنات الله … والشر بالشر عنـد الله مـثلان(6)

---

(1) الكامل للمبرد: 1/ 34.

(2) الإغراب في جدل الإعراب، ص50.

(3) العقد الفريد، جـ3 ص259.

(4) العقد الفريد، جـ5 ص390.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص267.

(6) الكتاب، جـ2 ص65.

وهو شاهد على حذف الفاء من جواب الشرط، وقد روي بغير هذه الرواية، يقول ابن جني: «هكذا أنشده سيبويه، ورواه غيره من أصحابنا «من يفعل الخير فالرحمن يشكره»[1].

ومما روي بروايتين مختلفتين، كل واحدة تمثل وجهاً قول القائل:

لا يبعدن قومي الذين هم   سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك   والطيبون معاقد الأزر

وهو من شواهد سيبويه، رواه في موضع «النازلون» «والطيبون»[2].

ورواه في موضعين: «النازلين» «والطيبين»[3].

فإذا كان ورود الحديث الواحد بروايات مختلفة – تخرجه عن موضع الاستشهاد أو تدخله فيه – شبهة تمنع الاستشهاد به فإن هذه الأمثلة وغيرها تظهر بجلاء أن الشعر لم يبرأ منها، إذ ليس ثمة يقين يحمل على الاطمئنان إلى أن ألفاظ الشواهد هي ألفاظ قائليها.

٨- إن ورود الحديث بصورتين تبدو إحداهما مخالفة للقياس والأخرى موافقة له ينبغي أن يؤخذ على أنه دليل قوي على مدى أمانة الذين أثبتوه.

هذا فضلاً عما هو معروف من تشدد رواته وكاتبيه.

ويحسن بنا أن نتذكر في هذا المجال الواقعة التي تشير إلى أن سيبويه مال عن دراسة الحديث إلى النحو إثر لحنة اقترفها في قراءة حديث من الأحاديث، لم يغتفرها له شيخه ولم يتجاوز عنها أو يتساهل بشأنها.

وإذا ما أدخلنا في اعتبارنا أن الصحيح قد يتهيأ له من التواتر في صورة متنه ما لا

---

(١) سر صناعة الإعراب، ص٢٦٦.

(٢) الكتاب، جـ١ ص٢٠٢.

(٣) الكتاب، جـ٢ ص٥٨ وص٦٤ وينظر: تفسير الطبري، جـ١ ص٣٢٩.

يتهيأ لغير الصحيح في أحيان كثيرة، لأن أكثر رواته عدول ومصادره صحاح أدركنا حينئذٍ مدى الإجحاف والتجني اللذين يلحقان بالحديث الشريف الموافق للقياس والجاري على أدق أحكام الإعراب حين يصرف النظر عنه في مجال الاستشهاد، وحين ينظر إليه على أنه في رتبة أدنى في مقدار الثقة به من شواهد الشعر، وهو نثر ولا يستشهد به لما هو نثر.

ثم إن كثيراً مما هو مخالف للقياس من صور الحديث له وجه في اللغة يسيغه إما بحمله على ما هو جار في لغات العرب، أو بتأويله على نحو من وجوه التأويل.

أما ما اشتمل على خطأ ظاهر لا سبيل إلى توجيهه فيصحح، إذ لا خطأ في الحديث في أصل روايته، أو يهمل ولا يعد منه.

وقد كان من تأثير قلة اهتمام أوائل النحويين بتسقط الشواهد على أحكام اللغة من الحديث الشريف أن استمر انصراف الخالفين عن تلافي هذا الإخلال في جهود أسلافهم، بعد أن استقرت كل أحكام اللغة في المصنفات الموسعة وغير الموسعة، واستوفت كل ما تتطلبه من الشواهد من القرآن والشعر، فأغناهم ذلك عن تطلب المزيد من الشواهد من الحديث لما استقر من مسائل النحو بقواعده وشواهده.

ومهما يكن من أمر فإن لغة الحديث لا تخلو من خصائص متميزة فهي بصرف النظر عن كونها ممثلة لكلام النبي ﷺ وكلام صحابته ﷺ أو كلام راويها تمثل لغة ذلك العصر الذي رويت فيه، أو دونت فيه، ومما يضفي عليها أهمية أنها تبرز لنا نصوصاً متقدمة في اللغة، إذا علمنا أن جانباً منها قد أثبت في القرن الثاني الهجري(1)، وأن جانباً آخر كبيراً أثبت في القرن الثالث الهجري(2).

---

(1) مالك بن أنس صاحب الموطأ. توفي سنة ١٧٩.

(2) ابن حنبل (ت٢٤١) الدارمي (ت٢٥٥) البخاري (ت٢٥٦) مسلم (ت٢٦١) الترمذي (ت٢٧٠) ابن ماجة (ت٢٧٥) أبو داود (ت٢٧٥) النسائي (ت٣٠٠).

استشهاد سيبويه بالحديث الشريف

شاع بين العلماء القدامى، والناظرين في كتاب سيبويه من الباحثين في زماننا أن سيبويه لم يستشهد بالحديث الشريف في كتابه.

قال ابن الضائع (ت ٦٨٦) «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث».

نقل ذلك عنه السيوطي (ت ٩١١) ولم يعقب عليه بشيء[(١)].

وقيل: «إن سيبويه لم يذكر في كتابه الكبير حديثاً واحداً»[(٢)].

وقيل: «ولم يستشهد سيبويه بالحديث النبوي ولعل سبب ذلك أن بعض الأحاديث نقلت بمعناها لا بلفظها»[(٣)].

وهذا القائل يردد قول ابن الضائع بالحجة نفسها.

أما الدكتور حسن عون فقد قال بعبارة قاطعة: «ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول»[(٤)].

كان هذا المسلم به والمتفق بشأنه لدى باحثين آخرين منهم الأستاذ علي النجدي ناصيف والدكتور أحمد أحمد بدوي والدكتور شوقي ضيف[(٥)].

---

(١) الاقتراح، ص١٨.

(٢) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٦٤ - بغداد ١٩٦٥، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص٥١ - بغداد.

(٣) أبو حيان النحوي، ص١٢٧ - بغداد ١٩٦٦.

(٤) تطور الدرس النحوي، ص٤٥، القاهرة، ١٩٧٠ عن «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث».

(٥) سيبويه إمام النحاة، ص١٤٦، وسيبويه حياته وكتابه، ص٢٩ والمدارس النحوية، ص٨٠.

وجاء فيما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها «موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث» المنشور سنة ١٩٨١ أن من الباحثين من تنبه إلى ما استشهد به سيبويه من الأحاديث[1].

وقد تيسر لنا في بحثنا «في الحديث الشريف والنحو» المنشور في مجلة الأستاذ سنة ١٩٧٩ أن نقع على ما يربو على عشرة مواضع استشهد فيها سيبويه بالحديث الشريف، والأحاديث مثبتة في كتب الحديث المعتبرة.

وقد انتهج سيبويه في استشهاده بالحديث أسلوباً أوقع الناظرين في كتابه في وهم أنه لم يستشهد بالحديث، إذ لم ينسب أياً من الأحاديث التي استشهد بها إلى النبي ﷺ، أو إلى قائل من القائلين، وإنما كان يورد الحديث في سياق ما ينظر فيه على أنه مثال من الأمثلة، أو قول من الأقوال، دون بيان قائله تصريحاً أو تلميحاً.

ففي باب ضمير الفصل يعرض حديثاً للنبي ﷺ على هذا النحو: «وأما قولهم: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه»[2].

وهو حديث معروف النسبة إلى النبي ﷺ[3]، ولم يفصح سيبويه عن قائله، وإنما هو عنده «قولهم»: يورده كما يورد ما يصدر عن العرب من الأقوال والصيغ، إذ يستهلها بقوله: «وأما قولهم...»، و«مثل هذا قولهم».

وحديث آخر يورده في سياق طائفة من الأمثلة التي يجريها على نحو ما يقوله العرب.

يقول: «ومما يدلك على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال: أنك لو قلت: أبغض إليه منه الشر لم يجز، ولو قلت: خير منه أبوه جاز».

---

(١) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، ص٥٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٩٣.

(٣) مسند ابن حنبل، جـ٤ ص٢٣٣ وص٢٥٣ وص٢٨٢ و٣/ ٤٣٥ و٤/ ٢٤، وصحيح البخاري: ١/ ٣٤١ و٣/ ٣٠٨ وصحيح مسلم: ٨/ ٥٢ والترمذي: ٨/ ٣٠٣ وسنن أبي داود: ٢/ ٥٣١.

ثم يقول: «ومثل ذلك: ما من أيام أحبَّ إلى الله عَزَّ وَجَلَّ فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»[1].

وصيغة هذا الكلام تدل على أنه حديث، إذ إن ما ينسب إلى الله تعالى لا يقوله إلا النبي ﷺ، ولا يجرؤ غيره من المؤمنين الصالحين أن يقدم على ذلك، وقد أخرجه ابن حنبل في المسند[2].

والحديث يرد في سنن الترمذي على هذا النحو «ما من أيام أحب إلى الله أن يعبد له فيها من عشر ذي الحجة»[3]

ويعود إلى الحديث مرة أخرى مع بعض تغيير في روايته، قائلاً: «وإن شئت قلت: ما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه، وما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة»

وتجد أن الحديث يندرج بين الأمثلة ويتبعها، وليس في العرض ما يهبه تميزاً منها، مما أدى إلى خفاء صفته، فلا تكاد تلمح أنه يقلب النظر في حديث من الأحاديث، على الرغم من اختلافه اختلافاً ظاهراً عما جاوره من الأمثلة بما يتضح من مضمونه.

وعلى هذا النحو يعرض قوله ﷺ: «سبوح قدوس رب الملائكة والروح». وهو حديث أثبته ابن حنبل في مسنده في خمسة مواضع[4].

يقول سيبويه: «أما سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله أذكر سبوحاً قدوساً، وذلك أنه خطر على باله، أو ذكره ذاكراً فقال سبوحاً»[5].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٢.

(٢) مسند ابن حنبل: ٢/ ١٣١.

(٣) سنن الترمذي «صوم ٥١».

(٤) مسند ابن حنبل: ٦/ ٣٥ وص٩٤ وص١١٥ وص١٧٦ وص٢٠٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٢٧.

ولا يعرف من هذا الذي «قال» ولا دلالة في السياق يستشف منها أنه يعني أحداً من القائلين، وإنما هو أحد من نطق بهذا القول دونما تحديد.

ثم يقول: «ومن العرب من يرفع فيقول: «سبوح قدوس رب الملائكة والروح كما قال: أهل ذاك وصادق والله، وكل هذا على ما سمعناه من العرب، تتكلم به رفعاً ونصباً».

فهو ينظر في قول سمعه من العرب في سياق أقوال سمعها منهم، ثم وجدهم يتصرفون فيه رفعاً ونصباً.

ويستدل سيبويه بقوله ﷺ: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» في ثلاثة مواضع، لم يقدم في أي منها ما يدل على أنه حديث. واستشهد به ابن مالك منسوباً إلى النبي ﷺ، إذ قال: «فمن النثر قول النبي ﷺ: «المرء مجزي بعمله إن خيراً فخيراً وإن شراً فشر»[1]، كما استشهد به ابن هشام في شذور الذهب منسوباً إلى النبي ﷺ[2].

يقول سيبويه في أحدها: «هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وذلك كقولك الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف»[3].

ثم يقول: «وإن شئت أظهرت الفعل فقلت إن كان خنجراً فخنجر وإن كان شراً فشر، ومن العرب من يقول: إن خنجراً فخنجراً، وإن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً».

ويورد الحديث في موضع آخر فيقول: «إنما جاز هذا في (إن) لأنها أصل الجزاء، ولا تفارقه فجاز هذا لما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخيراً وإن شراً فشر».

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٢٨.

(٢) شذور الذهب، ص٢٤٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٥٨.

ويعرض له في موضع ثالث فيسوقه على هذا النحو «ونظير ذلك قوله إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»[1].

فتجد أن الحديث يعرض في هذا النحو من العرض، فهو مرة قولك، ومرة أخرى قول العرب، ويستهله في موضع آخر بـ(قالوا)، ثم يكون «ونظير ذلك قوله».

وفي خلال هذا كله لا يتكشف أصل هذا القول، ومن قاله، حتى يكون أقرب ما يتبادر إلى الذهن فيه أنه قول من أقوال العرب؛ أو أنه مثال من أمثلته التي يأتي بها حذواً لما يقولون.

ويستشف من إسناده القول إلى ضمير في قوله: «ونظير ذلك قوله» أنه ليس قولاً للعرب دون تحديد وإنما هو لقائل معروف، ونجد مثل هذا في موضع آخر مع حديث آخر، إذ يقول: «فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: إن الله ينهاكم عن قيل وقال»[2].

وهو لا يفصح عن هذا القائل، في حين أن المقام يستدعي ذلك لتوثيق القول، فضلاً عن أن قصر هذا الحديث يحمل على الاطمئنان إلى سلامة روايته وأن التصرف فيه – على بعده – لا يخرجه عما استشهد به من أجله، وهو دخول حرف الجر على الفعل وقد أثبت ابن حنبل هذا الحديث في ثمانية مواضع من مسنده[3] دونما تغيير في روايته، كما أثبته البخاري في صحيحه[4] هكذا.

وشبيه بهذا استشهاده بالحديث «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة». إذ يقول: «فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفاً فكأنه في الأصل لسلعة أو نفس كما قال: «لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة»[5].

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٦٨.

(٣) مسند ابن حنبل: ٢/ ٢٧ وص٣٦٠ وص٣٦٧ و٤/ ٣٤٦ وص٢٤٩ وص٢٥٠ وص٢٥١ وص٢٥٥.

(٤) صحيح البخاري: ٤/ ٢٢٥.

(٥) الكتاب: ٣/ ٢٣٧.

وهو حديث تضافرت كتب الحديث على عرضه في مظان كثيرة، والخلاف في روايته يقتصر على «مؤمنة» و«مسلمة» وهو لا يمس موضع الاستشهاد منه(١).

واستشهد سيبويه بالحديث «ونخلع ونترك من يفجرك» وقد أورده على هذا النحو «ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب، قوله ﷻ: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ فلم يعمل فيه الأول استغناءً عنه، ومثل ذلك «ونخلع ونترك من يفجرك»(٢).

وصيغته في هذا السياق تدل على أنه نص، ولم يكشف سيبويه له أية صفة، فلا هو «قولهم» ولا «قوله» ولا «قيل»، مع أن إيراده بعد الآية مباشرة يقتضي أن يلمح تلميحاً أنه قول لقائل، لكنه اكتفى في تقديمه بـ«ومثل ذلك».

وهو حديث استشهد به أبو البركات الأنباري في «الإنصاف» وذكر أنه حديث، إذ قال: «... وقال تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ فاعمل الثاني، وهو اقرؤوا، ولو أعمل الأول لقال: اقرؤوه»، وجاء في الحديث «ونخلع ونترك من يفجرك» فاعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدّاً»(٣).

وذكره ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» قائلاً: «ومنه ما جاء في دعاء الوتر: «ونخلع ونترك من يفجرك» أي يعصيك أو يخالفك»(٤).

واستشهد سيبويه بالحديث، وهو قول رسول الله ﷺ: «إنما أنا عبد الله آكل كما يأكل العبد»، أورده في باب الحال، إذ قال: «وتقول: إني عبد الله مصغراً لربه، ثم تفسر حال العبيد فتقول آكلاً كما تأكل العبيد»(٥).

---

(١) مسند ابن حنبل: ١/ ٣ و٣/ ٤١٥ و٥/ ٤٣٨ وصحيح البخاري: ٢/ ٢٦٤ و٤/ ٢٣٦، وصحيح مسلم: ١/ ١٣٩، وابن ماجة: ١/ ٥٤٨ و٢/ ١٤٣٢ والترمذي: ١/ ١٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦٣.

(٤) النهاية في غريب الحديث: ٣/ ٤١٤.

(٥) الكتاب: ٢/ ٦٠.

والغرابة في هذا العرض في قوله: «وتقول...» ثم «مصغراً نفسه» ولم يقل: «مصغراً نفسك» مما يشي بأنه يورد نصاً.

وهو حديث ذكره الجاحظ في «البيان والتبيين» إذ قال: «وكان رسول الله ﷺ يقول: إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأشرب كما يشرب العبد»[1]، وذكره الزمخشري في «الفائق»[2] .

كما ذكره ابن منظور في مادة «حضض» قائلاً: «وفي الحديث أنه أهدي إلى رسول الله ﷺ هدية، فلم يجد شيئاً يضعها عليه، فقال: ضعه بالحضيض، فإنما أنا عبدٌ آكل كما يأكل العبد»[3].

وربما كان من قبيل استشهاد سيبويه بالحديث وقوفه على «إما لا» في موضعين إذ يعرض هذه الصياغة على أنها «قولهم»، إذ يقول: ومثل آن في لزوم «ما» قولهم إما لا، فألزموها ما عوضاً» ثم يقول: «ومثل ذلك قولهم: إما لا فكأنه يقول: «افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره»[4].

وقال في موضع آخر ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من «إما لا»، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا: إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إما لا، لكنهم حذفوا لكثرته في الكلام»[5].

وصحيح أنه ليس في هذه الصياغة ما يشير إلى أنها من الحديث، والأولى أن تعد من الصياغات التي تتردد على ألسنة الناس، ثم يعتري بنيتها الأصلية الحذف لشيوع استعمالها حتى تؤول إلى هذه الصورة.

---

(١) البيان والتبيين: ٢/ ٣.

(٢) الفائق في غريب الحديث : ١/ ٢٨١ .

(٣) لسان العرب: ٨/ ٤٠٦ ، والحديث في عيون الاخبار ، ١/ ٢٦٧، والمستطرف في كل فن مستظرف ، ص ٢٢٣ .

(٤) الكتاب: ١/ ٢٩٤.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٢٩.

بيد أنني وجدت أن أبا البقاء العكبري في كتابه «أعرب الحديث النبوي» الذي أخلصه لتوجيه ما أشكل من الحديث النبوي يعرض لهذه الصياغة، ويعدها من الحديث الشريف، إذ ترد في قوله ﷺ: «إما لا فأعني على نفسك بكثرة السجود».

يقول أبو البقاء في توجيهها: «... وهي مستعملة في معنى الشرط، وجوابها محذوف، والتقدير هاهنا: إلا تترك سؤالك شفاعتي فأعني»[1].

كما وجدت ابن مالك يعرض لهذه الصياغة أيضاً في كتابه «شواهد التوضيح» ويعدها مما قاله النبي ﷺ، إذ يقول: «وقول النبي ﷺ: فإما لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر».

وبعد أن يورد مسألة أخرى يقول: «وفي» فإما لا فلا تتبايعوا شاهد على أن حرف الشرط قد يحذف بعده مقروناً بـ«ما» «كان». واسمها وخبرها المنفي بـ(لا) باقية، فإن الأصل: فإن كنتم لا تفعلون فلا تتبايعوا».

ثم يقول: «ومثله في «جامع المسانيد» قول النبي ﷺ للقائل حاجتي أن تشفع لي يوم القيامة: إما لا فأعني بكثرة السجود»[2].

ومدار التوجيه عند أبي البقاء العكبري وابن مالك هو «إما لا» الواردة في الحديث، وإذا كانت هذه الصياغة واردة في الاستعمال فإن وقوف أبي البقاء وابن مالك عليها لتوجيهها إنما هو متأت من ورودها في الحديث.

وقد وقف أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١) في أماليه على الحديث: «بينتك أو يمينه»، وقال: «وأما بينتك أو يمينه بالرفع فهذا اللفظ بعينه مسطور في كتاب سيبويه، وذكر فيه النصب بإضمار فعل كأنه قال: احضر بينتك، وأجاز بإضمار المبتدأ، وتقديره المحكوم به بينتك»[3].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٨٤.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٣١.

(٣) أمالي السهيلي، ص١٠٧.

ولم أوفق في العثور عليه في كتاب سيبويه المطبوع، ولم يجده محقق كتاب الأمالي أيضاً.

وذكر سيبويه شطراً من حديث التلبية في سياق كلامه على كسر همزة «إن» وفتحها، فقال: «وتقول: «لبيك إن الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أنَّ»[1]. وهذا شطر من كلمات النبي ﷺ في التلبية، ففي صحيح البخاري «... عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن تلبية رسول الله ﷺ: «لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك لا شريك لك»[2].

وسيبويه ينتهج هذا الأسلوب المتمثل في عدم نسبة الكلام إلى قائله مع كلام الله تعالى في مواضع قليلة من كتابه، ولا ينبغي حمل ذلك منه على أي محمل ينطوي على إساءة الظن بسيبويه، فإني وجدت مثل ذلك عند أبي زكريا الفراء وعند أبي العباس المبرد، ولا يبعد وقوع مثل ذلك عند آخرين.

قال سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره «والنصب أكثر وجوده، لأنه يأمر، ومثل الرفع﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ ﴾ كأنه يقول: «الأمر صبر جميل»[3].

فكلام الله جلا وعلا يرد في السياق كما ترد أمثلته التي يذكرها لبيان ما يريد.

ونظير هذا قوله: «وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول: «رويد نفسه» جعله مصدراً كقوله: «فضرب الرقاب» وكقوله: «عذير الحي»[4].

فتجد أن شطر الآية يرد مع شطر الشاهد الشعري ولم ينسب أياً منهما إلى قائله.

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٢٨.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ١٧٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٢١ الآية/ ١٨ يوسف.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٤٥، ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ سورة محمد: ٤، وعذير الحي قطعة من بيت لذي الإصبع العدواني، عذير الحي من عدوان كانوا حية الأرض.

وقد يورد آيتين في سياق واحد، فينسب إحداهما دون الأخرى كما في قوله: ومثل الرفع «طوبى لهم وحسن مآب»، ويدلك على رفعها رفع «حسن مآب» وأما قوله تعالى جده: ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ و﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاء ههنا»[1].

ومما أثبته غير منسوب من كلام الله قوله: «... فقد يجوز أن تقول إما أن لا يكون يعلم فهو يعلم وأنت تريد أن يكون، كما جاءت ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[2].

وقوله: «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ ووراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر»[3].

وقد ينسب الكلام لك على أنه قولك كما في قوله: «ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتخفيف الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك قولك: «فقد جاء أشراطها»، و ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: «فقد جاء أشراطها»، و﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾[4].

ونجد نظير هذا الصنيع المتمثل في إيراد كلام الله غير منسوب عند أبي زكريا الفراء، في قوله: «فيجوز ذلك كقولك: ﴿لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[5].

وقوله: «وسمعت العرب تقول: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ﴾[6].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٣١ و﴿طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾، الرعد: ٢٩، و﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ في عشرة مواضع من سورة المرسلات منها الآيات: ١٥، ١٩، ٢٤، و﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ المطففين/ ١.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٩٠، الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٣) الكتاب: ١/ ٢٨٢، الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٤٩ ، ﴿فَقَدۡ جَآءَ أَشۡرَاطُهَا﴾ سورة محمد / ١٨ ، و﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ مريم / ٧ .

(٥) معاني القرآن ١/ ٣١ .

(٦) معاني القرآن: ١/ ٢٤٢، الآية: يس:١٢.

وقوله في سياق عرضه ما جاء في سورة يوسف: «ولذلك قيل: ﴿بِدَمٍ كَذِبٍ﴾»[1].

وقوله: «ومن قال: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ فيكون في موضع جر»[2].

ونجد مثل هذا في مواضع أخرى من معانيه.

كما نجد هذا النحو من عرض كلام الله تعالى عند أبي العباس المبرد.

إذ يقول: «كما قالوا ارمه، وما أدراك ما هيه»[3].

ويقول: «وذلك قولك: «منه آيات محكمات، وإن شئت منهو آيات محكمات وعنهو أخذت»[4].

ويقول: «فتقول أئذا كنا تراباً، وتقول: أأنت قلت للناس»[5].

ويقول: «يكون لالتقاء الساكنين، كقولك: اخشوا الرجل، ولترون الجحيم، ولا تنسوا الفضل[6].

ويقول أبو العباس المبرد: «ولا تقول رب يقوم زيد، فإذا ألحقت «ما» هيأتها للأفعال، فقلت: ربما يقوم زيد، وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين»[7].

ويقول: «كما كان في الاستفهام في قولك: «أزيد ضربته، أبشراً منا واحداً نتبعه»[8].

وإذا نظرنا في استشهاد النحويين بالحديث عند من استشهد به فإننا نجده لا يتجاوز

---

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٨، الآية: يوسف: ١٨.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٥٢، الأنعام: ٨٣.

(٣) المقتضب: ١/ ٣٢، القارعة: ١٠.

(٤) المقتضب: ١/ ٣٨، آل عمران: ٧.

(٥) المقتضب: ١/ ١٦٣، المائدة: ١١٦.

(٦) المقتضب: ١/ ٩٣، (لترون الجحيم) التكاثر/ ٦ «لا تنسوا الفضل» البقرة/ ٢٣٧.

(٧) المقتضب: ٢/ ٥٥، الحجر/ ٢.

(٨) المقتضب: ٢/ ٧٦، القمر/ ٢٤.

الحدود التي نجدها في كتاب سيبويه، أو أقل من ذلك، ويبدو أن عدم وجود حديث منسوب إلى النبي ﷺ في الكتاب هو الذي أوقع النحويين في وهم أن سيبويه لم يستشهد بالحديث، على الرغم من استشهاده به بما يربو على عشرة من المواضع.

المروي بالمعنى ليس من الحديث الشريف

الحديث الشريف هو كلام النبي ﷺ وكلام صحابته ﷺ، وعلى هذا فإن المروي بالمعنى منه ليس من الحديث الشريف، لأنه كلام الراوي الذي أدى ما تعلق بذهنه من معنى الحديث دون ألفاظه.

وما روي بالمعنى إذا جاء بألفاظ الراوي فهو حينئذٍ بمثابة تفسير للحديث، إذ من المعلوم أن تفسير أي نص بالتعبير عنه بألفاظ المفسر ليس هو النص نفسه، وعلى هذا ليس بجائز أن يكون المروي بالمعنى بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين كما يدعي النحويون من الحديث الشريف.

وليس بوسعك أن تعمد إلى نص من نصوص الجاحظ فتضع مقابل كل لفظ من ألفاظه ما يوافقه من مرادفه موافقة تامة، ثم تقول: هذا نص الجاحظ، وهذا أسلوبه، وليس في التصرف بنص الجاحظ أي حرج أو مأثم.

وإذا شاء راوٍ من الرواة أن يروي قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئٍ ما نوى» بالمعنى، فيقول: «إنما الأعمال بالمقاصد، ولكل إنسان ما قصد» فهل يصح أن يدرج هذا الكلام مع ما روي بالمعنى من الحديث، وأن ينسب إلى النبي ﷺ على أنه قائله؟ ومعلوم أن لكل مرادف وإن طابق دلالة مرادفه مدى في الدلالة يختلف إلى حد ما عن دلالة مرادفه، ولاسيما إذا كان أحدهما أكثر استعمالاً، لما ينشأ عن كثرة استعماله من ألفة له في الأسماع، فيكون حينئذ أقرب إلى الأفهام.

ولابد من مراعاة أهمية اختيار منشئ النص ألفاظه للمعاني التي يريدها. ومما لا ريب به أن الألفاظ التي اختارها النبي ﷺ لمعانيه لا يماثلها على أي نحو الألفاظ التي يستعملها الراوي للمعاني نفسها في روايته للحديث بالمعنى.

فكيف يباح لأحد من الناس أن يُحل ألفاظه محل ألفاظ النبي ليكون ما تألّف من كلامه هو الحديث المروي بالمعنى؟ ويكون هذا الضرب من الكلام هو الغالب على الحديث كما يزعم النحويون؛ ويقدم على أنه قول النبي ﷺ بالعبارة التي تنسب إليه نسبة مباشرة: قال رسول الله ﷺ: وهل تبرأ نسبة ألفاظ إلى النبي ﷺ لم ينطق بها من الوقوع في الإثم، وهي بلا ريب ليست بمستوى ألفاظه ودقتها في الدلالة على ما أراده للمعنى الذي قصده، وهل ثمة من المؤمنين الصالحين الصادقين من يجرؤ على أن يقوّل النبي ﷺ ألفاظاً لم ينطق بها دون أن ينبه على أنها ألفاظه هو وليست ألفاظ النبي ﷺ.

وإذا كان من يرويه بالمعنى ليس له من العلم باللغة ما يعصمه من الوقوع باللحن، فينسب ما يرويه من الحديث الشريف مشتملاً على اللحن إلى النبي ﷺ فكيف يؤمل منه أن يؤدي الحديث الشريف بالدقة والصياغة التي أدتهما ألفاظ النبي ﷺ؟

ومعلوم أن رواة الحديث حريصون على روايته بالسند المتصل، وقد يكون مرسلاً يتلقاه الراوي من التابعي، ثم يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ دون ذكر الصحابي، ثم يتتابع الرواة على الحديث.

وإذا كان كل راوٍ يروي ما يصل إليه من الحديث بالمعنى المرادف المطابق لألفاظه في الدلالة. فكيف تكون رواية الرواة المتأخرين؟ أبمرادفات أخر؟ أم بألفاظ أخرى؟ .

وكيف يكون حينئذٍ أداء المعنى، معنى الحديث في الأصل؟ وكم يتبقى من معناه الذي قصده رسول الله ﷺ مع تعدد الرواة ومع الرخصة لكل منهم بأن يرويه بالمعنى؟.

وبأي مقدار من الأمانة والصدق مع رسول الله ﷺ حين ينسب إليه كلام لم يقله وألفاظ لم ينطق بها كما يزعم النحويون لتسويغ عزوفهم عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وترجيح شواهدهم الشعرية عليه.

وإذا كان ثمة ما روي بلفظ النبي ﷺ من الأحاديث وما روي بالمعنى بلفظ الراوي معبراً به عما أراده رسول الله ﷺ فالأحق والأولى ألا يتساويا في العرض والتقديم

والنسبة على أنهما مما قاله النبي بعد العبارة: قال رسول الله ﷺ؛ لأن الكلام فيهما مختلف، وليس هو بمستوى واحد من الأداء ومن الاعتبار.

وليس لدينا من الأحاديث ما هو مقيد على أنه بلفظ النبي ﷺ وما هو مفرد في مصنفات تشتمل على ما روي بالمعنى منها.

وما ادعاه النحويون بأن الغالب في الأحاديث مروي بالمعنى، بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين إنما يشي بأنهم يرون أن كلام الأعاجم والمولدين الذين رووه بزعمهم بمستوى كلام النبي ﷺ، وأن كلامه بمستوى كلامهم، ولا يختلف عنه بشيء، فتعذر لذلك تمييز كلام النبي ﷺ من كلام الرواة من الأعاجم والمولدين، ونتيجة لذلك غدا الغالب من الأحاديث - كما يزعم النحويون - مروياً بالمعنى، فاحتاطوا لما ينظرون فيه من مسائل النحو بأن ينصرفوا عن الاستشهاد بما لا يتضح لديهم وجه الحق في روايته.

هذا على الرغم مما هو راسخ وراجح في يقين الأمة أن كلام رسول الله ﷺ يعلو على كلام قومه، وهم أهل العربية والفصاحة.

وقد أدى ما أشاعه النحويون من أن الأحاديث في الغالب مروية بالمعنى إلى استبعاد كل الأحاديث عن مجال الاستشهاد حتى ما صح منها وسلمت صياغته، وكان مما يرقى إلى أن ينسب إلى النبي ﷺ على أنه من الحديث الشريف.

وإذا نظرنا إلى ألفاظ الحديث في كل مظان الحديث المعتبرة لدى الأمة فإننا نجدها على مستوى واحد من الفصاحة، وبمستوى ما يليق بأن ينسب إلى رسول الله ﷺ، وهي كلها مما يتداوله الناس في التعبير عن شؤون حياتهم من الاستعمال الصحيح الفصيح، ومما يتردد في القرآن والشعر، وفي كل النثر العربي.

أما ما بدا في طائفة منه من خطأ اللحن فذلك لم يرد إلا في القليل منه، بالقياس إلى الغالب الصحيح في كتب الصحاح وكتب السنن وغيرها من مظان الحديث الموثقة لدى الأمة، والكثير من هذا القليل الذي شابته ضروب من خطأ اللحن قد ورد مع كل منه رواية أخرى أو روايات صحيحة.

يقول أبو الطيب المغربي (ت١١٧٠هـ) «إن صحيح البخاري مع أنه مشتمل على سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر فإن التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك في ما كتبه على صحيح البخاري، بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابة» (١).

إن من شأن ما أشاعه نفر من النحويين من أن الغالب في الأحاديث مروي بالمعنى إذا ساد وغلب لدى الناس أن يهوّن من منزلة الحديث الشريف لديهم كما هانت منزلته لدى النحويين حين رجحوا شواهدهم الشعرية عليه، وعدوها أوثق منه وأوفق للاستشهاد بها على ما ينظرون فيه من مسائل النحو، وأبعدوا أكثره عن مجال الاستشهاد، وإلا فكيف يكون الاعتبار والتقبل لكلام معدود من الحديث الشريف، ويقال إنه ليس كلام قائله في الأصل، وإنما هو مروي بالمعنى بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين؟

اذا كان الكلام مستهلاً بـ«قال النبي ﷺ» وكان مضمونه صحيحاً وفصيحاً، ويمثل وجها مشاكلاً لشاهدهم الشعري فما الوجه الذي يمنع من ذكره مع الشاهد الشعري تعضيداً له، على أنه مما يرد في النثر وليس ذلك مقصوراً على الشعر؟

وما الوجه في الشك في صحته مع سلامته وفصاحته ونسبته الى النبي ﷺ على أنه قائله؟

إن الأحاديث في مصادر الحديث المعتبرة، وفي كل كتب التراث الأدبية والدينية وكتب البلاغة وكتب إعجاز القرآن وكتب تفسير القرآن، وكل ما ذكر فيها من الأحاديث مستهلاً بالعبارة: قال رسول الله ﷺ: إنما هو الحديث الشريف حقاً وصدقاً،

---

(١) شرح الاقتراح لأبي الطيب المغربي، ورقة ٣٩ نقلاً عن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٤٥، وهو منقول عن «احتجاج النحويين بالحديث»، بحث للدكتور محمود حسني محمود مجلة المجمع الاردني : العدد ٣ و ٤ ص ٤٤ ، ١٩٧٩.

ولا يمكن أن تجتمع الصفتان في كلام واحد، فيكون هو الحديث النبوي الشريف، ويكون مع ذلك كلام الرواة من الأعاجم والمولدين.

وإذا كان هو الحديث النبوي الشريف، مقروناً باسم النبي ﷺ فهو الكلام «الأفصح» - كما قال ابن مالك - و«أفصح الكلام» و«كلام أفصح الفصحاء» و«أفصح الكلام المنثور»، وأفصح ما يستدل به؛ إذ لا يجرؤ أحد ممن يؤمنون بالله واليوم الآخر على أن يؤلف كلاماً بألفاظه هو، ثم يقول هذا قول رسول الله ﷺ، دون أن يبرئ ذمته بالقول إنه إنما يروى الحديث بالمعنى، وليس هو كلام النبي ﷺ حقاً .

وإذا كان ثمة من لا يتورع عن الإقدام على ذلك، ولا يردعه تحذير النبي ﷺ عن اقتراف نسبة ألفاظ لم ينطق بها إليه، وإن أدت معنى ما أراده فإن هذا القبيل من الرواة لا يمكن أن يكون هو الغالب ليكون الغالب من الأحاديث مروياً بالمعنى بحسب ما يدعيه النحويون.

الحديث الشريف... والخطأ

قال رسول الله ﷺ: إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيئاً واحداً[(١)].

قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى ترون عشر آيات» [(٢)] .

«... فقال رسول الله ﷺ: إن ما يُقدَّر فسيكن» [(٣)] .

قال رسول الله ﷺ: «إن لنفسك عليك حق»[(٤)].

لم يحدث في كل التراث العربي والإسلامي أن نسب قول يشتمل على خطأ ظاهر لأحد من الناس عالماً أو غير عالم، وقيد في مصنف من المصنفات مع ما فيه من الخطأ. لكنك تجد في بعض كتب النحو، وفي المظان الأخرى العبارة: قال رسول الله ﷺ، ثم يكون الكلام مشتملاً على خطأ ظاهر لا سبيل إلى توجيهه، كالذي تراه في صدر هذه الصحيفة، وما ذلك إلا مراعاة لحرمة الرواية.

وإنه لمن العجب، مع ما يغيظ ويغضب أن مراعاة حرمة الرواية لم ترافقها مراعاة لعصمة النبي ﷺ من الوقوع في مثل ذلك.

ثم إنه مما هو مسلم به في كل العالم أنه إذا ورد نص في روايتين، إحداهما صحيحة والأخرى تشتمل على خطأ، فإن الرواية الخطأ تهمل أو تصحح اعتماداً على الرواية الصحيحة المروية أو المكتوبة، بيد أنك لا تجد هذا الصنيع مع الحديث الشريف، إذ تثبت الرواية الصحيحة ومعها الرواية الخطأ، فهم لا يفرطون بأي من الروايتين، وكلتاهما تُقيد بعد العبارة: قال رسول الله ﷺ، على أنهما من حديثه؛ إذ الرواية الخطأ لا تنسخها الرواية الصحيحة في الحديث.

---

(١) أبو البقاء العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص٥١.

(٢) أبو البقاء العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص٧٦ .

(٣) أبو البقاء العكبري: إعراب الحديث النبوي، ص١٨٣ .

(٤) ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٠٥.

وقد وردت مع كل من هذه الأحاديث الأربعة رواية صحيحة في المصادر المعتبرة.

إن خطأ الراوي في النص المكتوب شبيه بخطأ الناسخ فيما يكتبه من النصوص، فهما المخطئان حقاً، ولا صلة لمنشئ النص بذلك.

فما الذي يجعل خطا الراوي ينسب إلى النبي ﷺ على أنه قائله؟ ولا تصحح الرواية على الرغم من التيقن بأن الأصل في الحديث الصحة، وأن الخطأ من الراوي دون غيره ومع وجود رواية أخرى صحيحة، ولا يجري ذلك على خطأ الناسخ إذا أخطأ فيما يكتبه، إذ يبادر الى تصحيحه دون أن ينسب الى منشئ النص البتة ، هذا مع أن الكاتبين على مراتب وأن النبي ﷺ في رتبة لا تدانيها رتبة في البلاغة والبيان واستواء الأسلوب وصحته، إذ هو أفصح العرب، وأفصح من نطق بالضاد.

وهم لا يرتضون نسبة الخطأ النحوي الى أحدٍ من شيوخهم؛ لأنهم علماء لا يلحنون ولا يخطئون، وان كانوا من الأعاجم والمولدين، وليس فيهم من هو أفصح من نطق بالضاد.

وإذا وقعوا على خطأ في مصنفٍ من مصنفاتهم نظير ما هو وارد في هذه الروايات فانهم يعمدون الى تصحيحه، لكن الخطأ في كلام منسوب الى النبي ﷺ لا يصحح، وانما يظل منسوباً إليه بخطئه مع إقرارهم بأنه خطأ الراوي.

إن جريرة ذلك تقع على النحويين أنفسهم، فهم الذين انتبهوا إلى وجود الخطأ في الرواية، ونبهوا عليه، ولم تدفعهم الغيرة على كلام النبي ﷺ إلى التمسك بالصحيح من الروايات، ونبذ ما عداها، أو تصحيحه مع تيقنهم بأن الأصل في الحديث الشريف هو الصحة والسلامة من أي ضربٍ منَ ضروب الخطأ، ولم يبادروا إلى نفي هذه الشبهة عن الحديث كله مع ظهور أول بوادر الحذر من الاستشهاد بالحديث في مصنفات النحو الأولى، وقد تمثل ذلك بقلة الاستشهاد به قلة ظاهرة بالقياس إلى شواهدهم من الشعر، واستمر ذلك حتى مراحل متأخرة من التصنيف في النحو.

والحجة الصارفة عن التوسع في الاستشهاد بالحديث – بزعم النحويين – أن الغالب منه مروي بالمعنى، بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين، ولم يستتر ذلك أحداً من أوائل النحويين.

والعجيب أننا نجد أبا الفتح من جنى يغضب غضبة شديدة على المبرد، لا لشيء إلا لأنه أبدى شكاً في رواية رواها سيبويه لشاهد من شواهده، إذ روى قول امرئ القيس:

اليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

بإسكان الباء من الفعل (أشربْ)، وذكر المبرد أن الرواية هي: «اليوم فاشرب» فاستثار ذلك ابن جني، فرد عليه قائلاً: «وقول أبي العباس: إنما الرواية فاشرب فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه»[1].

وهذا الذي سقطت كلفة القول معه هو أبو العباس المبرد!

أما أن يستبدل الغالب من ألفاظ حديث النبي ﷺ بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين، مع ما فيها من الخطأ – كما يزعمون هم – فإن هذا لم يستتر أحداً منهم، ولم نجد عالماً من علمائهم الأوائل يغضب غضبة ابن جني على المبرد لشكه في رواية شاهد واحد من شواهد سيبويه.

ولسنا ندري كيف ارتضى النحويون وغيرهم بذلك، وكيف احتملوا أن يظل الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ مشتملاً على خطأ – وهذا ما لم يكن مع أي أحد من الناس، ولا يصح أن يكون مع أي أحد من الناس – دون أن يقدموا على استخلاص الصحيح من المروي من الحديث في مصنفات تكون هي مصادر الشواهد للنحويين وغيرهم. كل ما فعلوه أنهم لم ينشطوا إلى الاستشهاد به، وحين أقدم أحدهم وهو ابن

(١) المحتسب، ١/ ١١٠ .

مالك على التوسع بالاستشهاد بالحديث ثارت عليه ثائرة الشاكين في أصالة ألفاظ الحديث.

وربما قيل أن الحديث حينما يأتي مشتملاً على لحن أو أي ضرب من ضروب الخطأ يكون معلوماً أن الخطأ من الراوي.

وهذه تعلة واهية؛ إذ إن الحديث المشتمل على خطأ يأتي بعد العبارة: قال رسول الله ﷺ ، على أنه هو قائله، ولا ذكر للراوي، فالخطأ منسوب إليه، وليس للراوي غير المذكور.

وإنك إذا نسبت عيباً إلى شريف فقد أسأت إليه، وإن كان هذا الشريف مبرّأً من كل عيب، ولا يدفع عنه الإساءة ما هو معلوم من شرفه وعلو قدره.

ومما يحسن الاعتبار به في هذا السياق ما جاء في الأثر أن أحد الصحابة سئل عن عمره، فقيل له: أأنت أكبر أم رسول الله ﷺ ؟

فأجاب: أنا أسنُّ منه، وهو أكبر مني.

على هذا القدر ينبغي التقيد بالأدب مع رسول الله ﷺ وإلا فكيف: قال رسول الله ﷺ.... وهو خطأ، ومعلوم يقيناً أنه خطأ الراوي؟!

وقد أورد أبو البقاء العكبري في إعرابه للحديث النبوي طائفة من الأحاديث المشكلة، منها الحديث: «إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيئاً واحداً.

وعرضه على هذا النحو: «وفي حديث جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: «إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيئاً واحداً، هكذا في الرواية بالنصب، وهو خطأ من الراوي، والوجه الرفع على أنه خبر (بنو)، وليس هنا خبر غيره».

أليس من الحق، ومما يقتضيه الوفاء لرسول الله ولحديثه أن يقال لأبي البقاء – عفا الله عنه –: إذا كان معلوماً منذ البدء أنه خطأ الراوي فكيف ينسب إلى رسول الله ﷺ ابتداءً؟!

أما كان الأجدر والأحكم والأسلم أن تنسب الرواية الصحيحة للحديث إلى النبي ﷺ؛ لأن الحديث هو هكذا في الأصل، وهذا ما تقتضيه الأمانة مع رسول الله ﷺ، وما يستوجبه أدنى فروض الأدب معه ثم يقال: وجاء في رواية كذا... والخطأ من الراوي؟

وقد جاء الحديث في روايتين صحيحتين إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيء واحد»، و«إنما أرى هاشماً والمطلب شيئاً واحداً» (١).

فما الفائدة من ذكر الرواية الخطأ منسوبة إلى النبي ﷺ؛ وتخطئتها؟ مع وجود الروايتين الصحيحتين؟

وخطأ أبو البقاء رواية الحديث الثاني: «لا تقوم الساعة حتى ترون عشر آيات» بعد أن نسبه إلى النبي ﷺ، إذ قال: «وفي حديث حذيفة بن أسيد «قال رسول الله ﷺ: لا تقوم الساعة حتى ترون عشر آيات...»... وفي هذا الحديث (حتى ترون) بالنون ولا وجه له لأن (حتى) ههنا بمعنى إلى أن».

كما خطأ الحديث الثالث «إن ما يقدر في الرحم فسيكن «، بعد أن نسبه إلى النبي ﷺ، وفيه خطآن اثنان: اقتران جواب الشرط بالفاء مع السين وجزم الفعل، فقال: هكذا وقع في هذه الرواية بغير واو، وهو خطأ لأن ألفاء جواب الشرط والسين تمنع من عمل العامل فيما بعدها، ففيه إذن شيئان مانعان من الجزم البتة» والحديث في مسند ابن حنبل: «فسيكون»(٢).

أما ابن مالك فقد وجه رواية الحديث «إن لنفسك عليك حق» بعد أن نسبه إلى النبي ﷺ، على تقدير «إنه لنفسك عليك حق، وهو توجيه تغني عنه الرواية الصحيحة للحديث «إن لنفسك عليك حقاً»، وإلا فإن مثل هذا لا يصح فيه تقدير ضمير الشأن، ولا يصح القياس عليه بهذه الحجة.

---

(١) المسند ٤/ ٨١ ، هامش المحقق ص ٥١ .

(٢) مسند ابن حنبل: ٣/ ٤٥٠.

الحديث الشريف في كتب غريب الحديث

توالى التأليف في غريب الحديث ابتداء من نهاية القرن الثاني الهجري، ويذكر أن أول من صنف في هذا الشأن أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠) ثم تتابعت الجهود واستمرت حتى القرن العاشر، وبلغ مجموع ما ألف في غريب الحديث خلال ذلك ما يقارب الخمسين مصنفاً.

وقد جاءت على هذا النحو من الاستمرار والتتابع:

- كتاب النضر بن شميل (ت٢٠٣).
- كتاب قطرب محمد بن المستنير (ت٢٠٦).
- كتاب أبي عمرو الشيباني إسحاق بن مرار (ت٢١٠).
- كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠).
- كتاب أبي زيد الأنصاري سعيد بن أوس (ت٢١٥).
- كتاب عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦).
- كتاب الحسن بن محبوب السراد (من أصحاب الإمام الرضا).
- كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤).
- كتاب ابن الأعرابي محمد بن زياد (ت٢٣١).
- كتاب عمرو بن أبي عمرو الشيباني (ت٢٣١).
- كتاب علي بن المغيرة الأثرم (ت٢٣٢).
- كتاب أبي مروان عبد الملك بن حبيب المالكي الإلبيري (ت٢٣٨).
- كتاب أبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي النحوي (ت٢٤٥).
- كتاب أبي جعفر محمد بن عبد الله بن قادم (ت بعد ٢٥١).

- كتاب محمد بن عبد السلام الخشني (ت٢٨٦).
- كتاب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١).
- كتاب ابن كيسان محمد بن أحمد بن إبراهيم.
- كتاب محمد بن عثمان الجعد، أحد أصحاب ابن كيسان.
- كتاب قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت٣٠٢).
- كتاب أبي محمد القاسم بن محمد الأنباري (ت٣٠٤).
- كتاب ابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١).
- كتاب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨).
- كتاب أبي الحسين عمر بن محمد القاضي المالكي (ت٣٢٨).
- كتاب أبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد غلام ثعلب (ت٣٤٥).
- كتاب ابن درستويه أبي محمد عبد الله بن جعفر (ت٣٤٧).
- كتاب أبي سليمان الخطابي أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٣٨٨).
- كتاب أبي عبيد الهروي أحمد بن محمد (ت٤٠١).
- كتاب أبي القاسم إسماعيل بن الحسن البيهقي (ت٤٠٢).
- كتاب أبي الفتح سُليم بن أيوب الرازي الشافعي (ت٤٤٧).
- كتاب إسماعيل بن عبد الغافر راوي صحيح مسلم (ت٤٤٩).
- كتاب الشيخ العميد إبراهيم بن محمد النسوي (ت٥١٩).
- كتاب أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل (ت٥٢٩).
- كتاب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨).
- كتاب الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني (ت٥٨١).
- كتاب أبي شجاع محمد بن علي بن شعيب الدهان (ت٥٩٠).
- كتاب أبي الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧).

- كتاب ابن الأثير مجد الدين بن محمد الجزري (ت٦٠٦).
- كتاب ابن الحاجب عثمان بن أبي بكر (ت٦٤٦)[1].

ثم توالى التأليف في غريب الحديث على هذا النحو من الاستمرار والتتابع في القرون التالية حتى القرن العاشر. ومعلوم أن كتب غريب الحديث هي كتب حديث، تثبت في كل منها الأحاديث، ثم يفسر المصنف ما يراه في الحديث من غريب اللغة، وما يحتاج إلى بيان فيها، وهي تشتمل على الأصول الصحيحة المروية عن النبي ﷺ وصحابته ﷺ، وهذه الكتب في توجهها إلى بيان ما يشتمل عليه الحديث من الغريب تنتقي من الروايات الرواية الصحيحة للحديث؛ لأن ما تهدف إليه يقتصر على بيان ما في الحديث من الغريب، فلا ينصرف فيها جهد المصنف إلى غير ذلك، وعلى هذا فإن كتب غريب الحديث إنما هي المظان المشتملة على المضامين الأصيلة الصحيحة للحديث.

ولا ريب أن من يتطلب غريب اللغة في الحديث إنما يتطلبه في الكلام الأصيل في اللغة، الموثوق بصحة نسبته إلى النبي ﷺ، ولا يتطلبه في ألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين، وان كل اهتمامه ينصرف الى ألفاظ الحديث ، إذ بها تناط المعاني ، ويتبين المراد وهذا ما يراه المصنفون في غريب الحديث.

يقول ابن الاثير في مقدمة كتابه « النهاية في غريب الحديث» : « ولا شك أن معرفة الفاظه مقدمة في الرتبة؛ لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فاذا عُرِفتْ ترتبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى»[2] .

وما يريده ابن الاثير هنا هو ألفاظ الحديث الشريف، وليس الفاظ الرواة من الاعاجم والمولدين.

وعرض ابن الأثير جهود من تقدمه من العلماء، ممن صنفوا في غريب الحديث،

---

(١) عن مقدمة محققي النهاية في غريب الحديث، طاهر حميد الزاوي ومحمد محمد الطناحي: ١/ ٣-٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث ، ١/ ٣ .

وبيَّنَ ما انتهجه كل منهم في كتابه، وما بذلوه من الجهد في هذا الشأن، ومن هؤلاء أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، إذ قال عنه: «واستمرت الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام وذلك بعد المئتين فجمع كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار، الذي صار – وإن كان أخيراً – أولاً لما حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة والمعاني اللطيفة والفوائد الجمة، فصار هو القدوة في هذا الشأن، فإنه أفنى فيه عمره، وأطاب به ذكره، حتى قال فيما يروى عنه: إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وهو خلاصة عمري، وقد صدق- رحمه الله- فإنه احتاج إلى تتبع أحاديث رسول الله ﷺ على كثرتها، وآثار الصحابة والتابعين على تفرقها وتعددها، حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها وحفظ رواتها، وهذا فن عزيز شريف لا يوفق له إلا السعداء» (١).

ومن بذل هذا القدر من الجهد الذي امتد لأربعين عاماً لابد أن يكون منتهى طلبه وغاية وكده ما صحت نسبته إلى النبي ﷺ بلفظه لا بلفظ غيره، وما تأكد لديه أنه بلفظ صحابته، فقد أخلص الجهد – رحمه الله – خلال هذا الزمن الممتد في التتبع والتقصي يحدوه إلى ذلك سمو الهدف وعظم الغاية وما يتوخاه من عظيم الأجر، وما يستوجبه الوفاء لما نطق به رسول الله ﷺ.

وبين الزمخشري في مقدمة كتابه الفائق في غريب الحديث ما بذله أسلافه من الجهود في التدقيق مع الاحتياط فيما جمعوه من الحديث لمصنفاتهم التي أخلصوا فيها البحث والتقصي لكل ما اشتمل من حديث النبي ﷺ على غريب اللغة، إذ قال: «وقد صنف العلماء – رحمهم الله – في كشف ما غرُب من ألفاظه واستبهم، وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم كتباً تنوّقوا في تصنيفها، وتجودوا واحتاطوا ولم يتجوزوا، وعكفوا الهمم على ذلك وحرصوا، واغتنموا الاقتدار عليه وافترصوا، حتى أحكموا ما شاؤوا وأترصوا، وما منهم إلا من بطش فيما انتحى بباع بسيط، ولم يزلَّ عن موقف الصواب مقدار فسيط، ولم يدع المتقدم للمتأخر خصاصة يستظهر به على سدها»(٢).

(١) النهاية في غريب الحديث ١/ ٦ .

(٢) الفائق في غريب الحديث : ١/ ١٢ .

وقد سمى أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب الإمام أبي منصور الأزهري كتابه «كتاب الغريبين» جمع فيه غريب القرآن وغريب الحديث, فسر فيه الغريب من كلام الله تعالى والغريب من كلام رسول الله ﷺ، فما اشتمل عليه من الأحاديث النبوية إنما هو بمنزلة كلام الله من حيث الوثوق بصحته وسلامته، إذ لا يمكن أن يكون في الغريبين كلام الله تعالى وكلام الرواة من الأعاجم والمولدين.

كما صنف الحافظ أبو موسى محمد بن بكر الأصفهاني (ت ٥٨١) كتاباً في الغريبين سماه «المغيث في غريب القرآن والحديث» أثبت فيه ما فات الهروي من غريب القرآن وغريب الحديث.

هذه الكتب كلها موجودة على مر العقود وليس العصور، وهي تقارب الخمسين مصنفاً، مشتملة على الحديث النبوي الشريف الذي بذل فيه أقصى الجهد وأخلصه في جمعه وتدقيقه وتحقيقه، وإنه لمما يستثير العجب ألا يلتفت إليها النحويون، ولا ريب أن كثرتها وأهمية مضمون كل منها مما يجعل من المستبعد عدم علمهم بها، أو انتفاء حاجتهم إلى أي منها، وهي كتب حديث تشتمل على ما هو موثق من الحديث.

فما الذي صرفهم عنها؟!

أما كان الأجدر بهم أن يتخذوها موارد ومصادر لشواهدهم من الحديث، ومعلوم أن الذين استخلصوها من مظانها هم من كبار العلماء المعروفين بالدقة في التحري والتحقيق، والتفاني في بذل الجهود لإبراز حديث نبيهم ﷺ في أجلى صورة وأدق تحقيق لما له من المنزلة في نفوسهم، فهو في المرتبة بعد كلام الله تعالى عندهم.

أم إنهم لم يجدوا في كل كتب غريب الحديث ما يرقى في مجال الثقة في الاستشهاد به إلى مرتبة شواهدهم الشعرية؟

وغريب الحديث هو ما اشتمل عليه الحديث من غريب اللغة، الأصيل العريق فيها وفي هذه الكتب، وحينما يفسره المصنفون يستشهدون له بالشواهد التي تضمنته، ما تيسر ذلك، فأين ألفاظ الأعاجم والمولدين التي غلبت على الحديث، «ولولاها لجرت ألفاظ الحديث مجرى ألفاظ القرآن في إثبات القواعد الكلية» كما يرى ابن الضائع وأبو حيان النحوي والسيوطي؟

استشهاد النحويين للحديث الشريف بكلام الله وبالشعر المعتبر للاستشهاد

لم يبد النحويون ميلاً إلى الاستشهاد بالحديث الشريف لما يرصدونه من أحكام اللغة، وما يُقرونه منها، وهم أميل إلى الاستشهاد بالشعر، ولم يكن الحديث يحظى بثقتهم بالقدر الذي يحظى به الشعر لديهم، سواء ما كان معروف القائل، أو ما لا يعرف قائله، وكثير منه لا يعرف الزمن الذي قيل فيه، ويتضح ذلك على نحو ظاهر في مصنفات النحويين التي قلت فيها الشواهد منه قلة ظاهرة بالقياس إلى شواهدهم من الشعر، ويكاد ينتفي وجوده في كثير منها، لأن علم النحو كما قال صاحب ثمار الصناعة «علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب»[1].

فلا مكان للحديث في علمهم بين ما في كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب، بحسب هذا التعريف لعلم النحو.

والغريب في موقف عامة النحويين من الحديث الشريف أنهم حينما يقفون على توجيه ما يرونه في الحديث من المشكل وغير المشكل يستشهدون له بكلام الله تعالى، فكيف إذن هو مروي بالمعنى «وقد تداوله الرواة من الأعاجم والمولدين فرووه بما أدت إليه عباراتهم» كما يقول السيوطي، ثم يكون المشكل منه وغير المشكل موافقاً لما يرد في كلام الله تعالى.

والنحويون إلى ذلك يستشهدون بالشعر المعتبر لديهم للاستشهاد لما يقفون عليه من الظواهر النحوية واللغوية في الحديث الشريف.

---

(١) الاقتراح، ص١٨.

وبين أيدينا كتابان اتجه مؤلفاهما لتوجيه المشكل وغير المشكل من الحديث وهما: إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، والشاهد لما يقفان عليه من الحديث إنما هو من كلام الله تعالى، ومن الشعر المعتبر لدى النحويين للاستشهاد، فمن أي وجه يلتقي كلام الله تعالى وشواهدهم الشعرية مع كلام الرواة من الأعاجم والمولدين، ومن أي سبيل؟

ما استشهد به أبو البقاء من القرآن

للحديث الشريف

جاء في حديث موسى مع الخضر عليهما السلام «قال: أنّى بأرضك السلام» فقال أبو البقاء في توجيهه: «أنى ههنا فيها وجهان: أحدهما: من أنى كقوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ فهي ظرف مكان والسلام مبتدأ، والظرف خبر عنه والوجه الثاني هما بمعنى كيف»[1].

وجاء في سياق هذا الحديث «لوددنا لو صبر»، فقال أبو البقاء: لو ههنا بمعنى «أن» الناصبة للفعل كقوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ و﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾[2].

ووقف على قول النبي ﷺ لأبي بن كعب ﷺ: «يا أبا المنذر أتدري أي آية في كتاب الله تعالى معك أعظم»[3].

فقال: «لا يجوز في «أي» ههنا إلا الرفع على الابتداء، وأعظم خبره، وتدري معلق عن العمل، وهو كقوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾[4].

ولم تؤنث «أي» في قوله: أي آية في كتاب الله...» مع إضافتها إلى مؤنث لأن ذلك ليس لازماً كما يظن بعض المقوّمين، وقد جاءت في القرآن مضافة إلى مؤنث، ولم

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٥.

(٢) القلم/ ٩ والنساء/ ٨٩.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٦.

(٤) الكهف/ ١٢.

تؤنث، كما في قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[1] وفي قوله: ﴿ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ ﴾[2].

وجاء في حديث جمع القرآن أنه كان يملّ عليهم القرآن:

فقال أبو البقاء: «يملّ بضم الياء لا غير، وماضيه «أمل»، وفي القرآن «أو لا يستطيع أن يمل»، وفيه لغة أخرى: أملى يملي، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ ﴾[3].

ومما جاء في مسند أحمد بن حنبل – رحمه الله – من حديث أسامة ﷺ «فلما سمع النبي ﷺ حطمة الناس خلفه قال: رويداً أيها الناس عليكم السكينة».

فقال أبو البقاء: «الوجه أن تنصب السكينة على الإغراء، أي: الزموا السكينة، كقوله تعالى: ﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾، ولا يجوز الرفع لأنه يصير خبراً، وعند ذلك لا يحسن أن يقول: رويداً أيها الناس»[4].

كل ما في هذا الحديث من ألفاظ القرآن، وقد وردت «الحطمة» في قوله تعالى: ﴿ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ۝٤ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ﴾[5].

واختلاف المعنى في الحديث مع اتفاق الأصل والبناء مع لفظ القرآن دليل على أصالة اللفظ في العربية، والسكينة من ألفاظ القرآن، وقد جاءت فيه في ستة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ءَايَةَ مُلۡكِهِۦٓ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾[6]، وقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا ﴾[7].

---

(١) الانفطار/ ٨.

(٢) لقمان/ ٣٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٨، البقرة/ ٢٨٢، الفرقان/ ٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١٢.

(٥) سورة الهمزة/ ٤، ٥.

(٦) البقرة/ ٢٤٨.

(٧) سورة الفتح/ ٤.

وقـد ورد المصدر «رويـد» في قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾(١).

وذكر أبو البقاء قول النبي ﷺ: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء» والحديث مثبت في الصحيحين(٢).

فقال أبو البقاء: «يجوز في الرحماء النصب على أن تكون «ما» كافة، كقوله تعالى: «إنما حرم عليكم الميتة»، والرفع على تقدير: إن الذي يرحمه الله، وأفرد على معنى الجنس كقوله تعـالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ ، ثم قـال: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾(٣).

وجاء في حديث أسامة بن عمير الهذلي «قام منادي رسول الله ﷺ: إن الصلاة في الرحال».

فقال أبو البقاء في توجيه ما يجوز في همزة «إن» فيه: «يجوز في إن»، الفتح على تقدير: ينادى أن الصلاة في الرحال، أي ينادى بذلك، والكسر على تقدير: فقال إن الصلاة؛ لأن النداء قول: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ ، ثم قال: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾ قرئ بالفتح والكسر، وكقوله تعالى: ﴿ نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ ﴾ بالوجهين، وكذلك قوله: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ ﴾(٤).

ومما أثبته أبو البقاء من حديث أنس بن مالك: «فيستحيي ربه ﷻ من ذلك، فقال: «الأصل من ربه، فحذف من» للعلم به كقوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ أي من قومه»(٥).

---

(١) الطارق/ ١٧.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ١٤٦، صحيح مسلم: ٣/ ٣٩.

(٣) البقرة:١٧، إعراب الحديث النبوي، ص١٤.

(٤) القمر/ ١٠، إعراب الحديث النبوي، ص١٧.

(٥) إعراب الحديث النبوي، ص٢٢.

وقد حمل سيبويه نصب قومه في الآية على أنه مفعول ثان لاختار، وعده مثل الفعل سَمّى[1].

وفي حديثه «إنه الإيمان حب الأنصار وإن النفاق بغضهم».

قال أبو البقاء: «الهاء فيهما ضمير الشأن والقصة، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾، وليست ضميراً عائداً على مذكور قبله»[2].

وفي حديثه قول النبي ﷺ لفاطمة عليها السلام: «هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام».

قال أبو البقاء: «هكذا في هذه الرواية، ودخول «من» لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين، ومنعه أكثر البصريين، والأقوى عندي مذهب الكوفيين... ومنه قوله تعالى: ﴿أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[3].

وفي حديث جابر بن عبد الله «من كن له ثلاث بنات».

قال أبو البقاء في توجيهه «وقع في هذه الرواية «كنَّ» بتشديد النون، والوجه من كان له أو من كانت له، والوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع، وليست اسماً مضمراً»[4].

واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[5]، وقوله: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[6].

وفي حديثه، في قتلى أحد «كل دم يفوح مسكاً».

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص٣٣.

(٣) التوبة/ ١٠٨، إعراب الحديث النبوي، ص٣٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص٣٩.

(٥) المائدة/ ٧١.

(٦) الأنبياء/ ٣.

قال أبو البقاء: «في نصبه وجهان، أحدهما: هو تمييز تقديره: يفوح مسكه... ومثله ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ [1] و﴿ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ [2] والوجه الثاني أن يكون حالاً، ويكون التقدير «يفوح مثل المسك».

وفي حديثه: «رأى رسول الله ﷺ رؤيا، فقال له أبو بكر: دعني فلأعبرها».

قال أبو البقاء: «يجوز أن يروى بسكون اللام على أنها لام الأمر، ويكون قد أمر نفسه، كقوله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [3].

وفي حديث جابر بن عبد الله «فجعلن ينزعن حُليّهن وقلائدهن وقرطتهن وخواتيمهن يقذفون به في ثوب بلال، يتصدقن به».

قال أبو البقاء: «إنما ذكر الضمير في قوله: «به» لأنه أراد المال أو الحلي، لأن المذكور كله مال وحلي، فحمل على المعنى، ويجوز أن تعود الهاء إلى معنى الشيء المذكور، ومثله قوله تعالى: ﴿ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾ أي بطون المذكور» [4].

وقد حمله أبو البقاء على هذا المحمل؛ لأن قبله في الآية ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ﴾ فلم يعد الضمير في بطونه على «الأنعام».

وفي حديثه أنه قال: «لما دخلت المدينة والنبي ﷺ يخطب رماني الناس بالحدق، فقلت لجليسي: يا عبد الله ذكرني رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم ذكرك رسول الله آنفاً».

قال أبو البقاء: «آنفاً منصوب على الظرف، تقديره: ذكرك زماناً آنفاً أي قريباً من وقتنا، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل، أي ذكرك مستأنفاً لذكرك، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ﴾ [5].

---

(١) النساء / ٤ .

(٢) العنكبوت / ٣٣، اعراب الحديث النبوي، ص ٤٢ .

(٣) العنكبوت/ ٦، إعراب الحديث النبوي، ص٤٥.

(٤) النحل/ ٦٦، إعراب الحديث النبوي، ص٤٦.

(٥) سورة محمد / ١٦ إعراب الحديث النبوي، ص٥٥.

وفي حديث أبي ذر الغفاري «عرضت عليَّ أمتي بأعمالها حسنة وسيئة».

قال أبو البقاء: «قوله بأعمالها في موضع نصب على الحال، أي معها أعمالها، أو ملتبسة بأعمالها» كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾، أي: وفيهم إمامهم، أو ومعهم»[1].

وفي حديثه «خلاف كل صلاة»: أي خلف كل صلاة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾، و ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2].

وقد جاء استعمال «خلاف» في الحديث موافقاً لما ورد في القرآن، وهو مخالف للشائع من استعماله، إذ هو يستعمل مصدراً للفعل خالف مجرداً من الدلالة الظرفية، فالخلاف المخالفة، وليس له في استعمالنا الدلالة المتمثلة فيما ورد في القرآن وفي الحديث.

وفي حديث جندب بن عبد الله البجلي «قال رسول الله ﷺ: فإنه من يطلبه من ذمته بشيء يدركه ثم يكبه على وجهه».

قال أبو البقاء: «يجوز في يكبه ثلاثة أوجه، أحدها: ضم الباء على أنه مستأنف، أي هو يكبه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾[3].

والثاني: فتح الباء على أنه مجزوم معطوف على جواب الشرط... ودليل الجزم قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ﴾[4].

وكل ألفاظ الحديث مما ورد في القرآن، وفي الاستعمال العربي الفصيح، وردت الذمة في القرآن في موضعين: ﴿ لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾[5] وفي قوله تعالى: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾(التوبة/ ١٠).

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٦٤.

(٢) الإسراء/ ٧٦، إعراب الحديث النبوي، ص٦٨.

(٣) آل عمران/ ١١١، إعراب الحديث النبوي، ص٧.

(٤) سورة محمد/ ٣٨، إعراب الحديث النبوي، ص٧١.

(٥) التوبة/ ١٨.

وجاء الفعل «كبَّ» في موضعين أيضاً، في قوله تعالى: ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ ﴾ [(١)]، وبصيغة اسم الفاعل، في قوله: ﴿ أَفَمَن يَمۡشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجۡهِهِۦٓ أَهۡدَىٰٓ أَمَّن يَمۡشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [(٢)].

وفي حديث حبان بن بُح الصدائي «فجعل النبي ﷺ أصابعه في الإناء فانفجر عيونا».

قال أبو البقاء: «عيوناً تمييز وأصله فانفجرت عيون الإناء»، وهو مثل: تصبب عرقاً، ويجوز أن يكون المعنى فصار الإناء عيوناً مثل قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ [(٣)].

وفي حديث حذيفة بن اليمان «قلت يا رسول الله الهدنة على دخن ما هي؟ قال: ألا ترجع قلوب قوم على الذي كانت عليه».

قال أبو البقاء: «ترجع» هنا مرفوع، وفيها وجهان، أحدهما: هو مستأنف لا موضع للجملة... والثاني: هو في موضع رفع، أي: هي لا ترجع، فـ(أن) هنا مخففة من الثقيلة، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾ [(٤)].

وفي حديثه «لو صلى فيه رسول الله ﷺ لكُتب عليكم صلاة فيه، كما كتب عليكم صلاة في البيت العتيق».

قال أبو البقاء: «كتب في الموضعين بغير تاء، لأن الصلاة تأنيثها غير حقيقي، فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ﴾ [(٥)].

---

(١) النمل/ ٩٠.

(٢) الملك/ ٢٢.

(٣) القمر/ ١٢، إعراب الحديث النبوي، ص٧٢.

(٤) طه/ ٨٩، إعراب الحديث النبوي، ص٧٧-٧٨.

(٥) يوسف/ ٣٠، إعراب الحديث النبوي، ص٧٩.

ولم يصب أبو البقاء – رحمه الله – في استشهاده بالآية في هذا السياق، وذلك أن تأنيث الصلاة غير حقيقي كما قال، وتأنيث النسوة حقيقي، ثم إن الصلاة مفرد، والنسوة جمع تكسير، وجمع التكسير مؤنث للعاقل ولغير العاقل إذ نقول: حضر الرجال وحضرت الرجال، وعاد الجنود وعادت الجنود.

وعلى هذا فالأوفق في هذا الشأن أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [2].

والموعظة والبينة أقرب إلى الصلاة في التأنيث والإفراد من النسوة.

وفي حديثه «من سن خيراً فاستن به كان له أجره ومن أجور من يتبعه غير منتقص من أجورهم شيئاً».

قال أبو البقاء: «شيئاً منصوب، وفيه وجهان، أحدهما: هو واقع موقع المصدر كقوله تعالى: ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾والثاني أن يكون مفعولاً به...»[3].

وفي حديثه «عرضت لي قبيل، قلت بلى».

قال أبو البقاء: «قبيل: تصغير قبل، ويراد بمثل هذا قرب الزمان، وهو مبني على الضم، كما أن مكبرة كذلك لقطعه عن الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ....﴾ [4].

وفي حديثه «معه نهران يجريان، فإما أدركنَّ واحدٌ منكم».

قال أبو البقاء: «إما ههنا مكسورة الهمزة لأنها إن الشرطية زيدت عليها «ما» وهو كقوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ ﴾ [5].

---

(١) البقرة/ ٢٧٥.

(٢) الأنعام/ ١٥٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٧٩.

(٤) الروم/ ٤، إعراب الحديث النبوي، ص ٨٠.

(٥) الإسراء/ ٢٣، إعراب الحديث النبوي، ص ٨٠.

وهو يرى أن نون التوكيد لحقت الفعل الماضي لأن معناه المستقبل.

وفي حديث الحكم بن حزن الكلفي «قدمت إلى رسول الله ﷺ سابع سبعة، أو تاسع تسعة».

قال أبو البقاء: «الجيد النصب على الحال والمعنى أحد سبعة أو أحد تسعة كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[1].

وفي حديث رافع بن خديج «ما تعدون من شهد بدراً؟ قالوا: خيارنا».

قال أبو البقاء: «ما ههنا اسم استفهام، والتقدير: أي قوم تعدون أهل بدر فيكم» وإنما استفهم هنا بـ(ما) لأنه أراد صفة من يعقل، فهو كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[2].

وفي حديث زياد بن نعيم «أربعاً فرضهن الله».

قال أبو البقاء: «وقع في هذه الرواية بالنصب والتقدير: فرض الله أربعاً فأضمر الفعل الأول لدلالة الفعل الثاني عليه، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ على قراءة من نصب، وكذا قوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾[3].

وفي حديث سلمة بن الأكوع «ألا أخبركم بأشد منه حراً منه يوم القيامة».

قال أبو البقاء: «... أما أشد فهو هنا مفتوح لأنه لا ينصرف، وليس بمضاف، لأنه نصب حراً بعده، وهو كقوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ و﴿وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾[4].

وفي حديث الصنابحي: «قال رسول الله ﷺ: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم بعضاً».

---

(١) التوبة/ ٤٠، إعراب الحديث النبوي، ص ٨٣.

(٢) النساء/ ٢٤، إعراب الحديث النبوي، ص ٨٨.

(٣) يس/ ٣٩، الإسراء/ ١٣، إعراب الحديث النبوي، ص٩١.

(٤) البقرة/ ٢٠٠، غافر/ ٨٢، إعراب الحديث النبوي، ص٩٩.

قال أبو البقاء: «... قوله يضرب إذا رفعته كان موضع الجملة نصباً صفة لـ«كفاراً»... ويجوز أن يروى «يضرب بالجزم على تقدير شرط مضمر، أي إن ترجعوا كفاراً يضرب بعضكم بعضاً، ونظير هذا الحديث قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾، بالرفع والجزم»[1].

وفي حديث أبي موسى الأشعري «قال والله إن قلتها».

قال أبو البقاء: «إن بكسر الهمزة، بمعنى «ما» هنا، أي ما قلتها، ولا فرق أن تكون بعدها «إلا» أو لم تكن، قال الله تعالى: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا ﴾ أي ما عندكم»[2].

وقول أبي البقاء: «ولا فرق أن تكون بعدها «إلا» أو لم تكن» يردُّ به على من يرى من النحويين أن «إن» النافية لا تكون في جمل مثبتة[3].

وقد جاءت «إن» نافية في سياق إثبات في خمسة مواضع في القرآن، منها قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[4] وقوله: ﴿ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ ﴾[5].

وفي حديثه «بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن، فقال لهما: يسروا ولا تعسروا... الحديث».

قال أبو البقاء: «إن قيل: المخاطب اثنان فكيف قال يسروا على الجمع؟ قيل فيه أجوبة، أحدها أنه خاطب الاثنين بخطاب الجمع، لأن الاثنين جمع في الحقيقة، إذ الجمع

---

(١) مريم/ ٦، إعراب الحديث النبوي، ص١٠٦.

(٢) يونس/ ٦٨ إعراب الحديث النبوي، ص١٢٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٦٥٧، وينظر النحويون والقرآن، ص٣٦.

(٤) الأنبياء: ١٠٩.

(٥) فاطر/ ٤١.

ضم شيء إلى شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ﴾(1).

وفي حديث عبد الله بن مسعود «فقال: يا رسول الله إن أحدنا رأى مع امرأته رجلاً».

قال أبو البقاء: «أحدنا مرفوع بفعل محذوف تفسيره رأى، ولا يكون مبتدأ؛ لأن إن الشرطية لا معنى لها إلا في الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾(2).

وفي حديثه «إن من شرار الناس من تدركه الساعة وهم أحياء».

قال أبو البقاء: «أفرد الضمير حملاً على لفظ «من» ثم جمعه على معناها، كما جاء في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾، ثم قال: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾(3).

وفي حديث أبي هريرة «فيلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى ما تحته».

قال أبو ا البقرة: ١١٢ لبقاء: «ما ههنا بمعنى (من)، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، وكقوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾(4).

والأولى أن يؤخذ ما في الحديث على ظاهره، لأنه عطف (ما) على (من) ولابد أن يكون ذلك لقصد، وإلا فما الوجه في كون المعطوف (ما) والمعطوف عليه (من) في سياق واحد؟

وفي حديثه «من صام رمضان إيماناً واحتساباً...».

قال أبو البقاء: «في نصبه وجهان أحدهما: هو مصدر في موضع الحال، أي من صام مؤمناً محتسباً، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ أي ساعيات، والثاني: هو مفعول

---

(1) سورة ص/ ٢٠،٢١ إعراب الحديث النبوي، ص١٢٣.

(2) النساء/ ١٢٨، النساء/ ١٧٦، التوبة/ ٦، إعراب الحديث النبوي، ص١٢٦.

(3) البقرة/ ١١٢ إعراب الحديث النبوي، ص١٢٨.

(4) النساء/ ٣، النساء/ ٢٤ إعراب الحديث النبوي، ص١٣٢.

من أجله، أي: للإيمان والاحتساب، ونظيره في الوجهين: اعملوا آل داود شكراً»[1].

وقد ورد البناء احتسب في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُ ﴾[2]، وقوله: ﴿ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنۡ حَيۡثُ لَمۡ يَحۡتَسِبُواْ ﴾[3]، فالأصل والبناء موجودان في القرآن.

وفي حديثه: «... فقال لنا رسول الله ﷺ: مكانكم».

قال أبو البقاء: «وهذا الاسم نائب عن الأمر، أي: الزموا مكانكم وقفوا، كقوله تعالى: ﴿ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡ ﴾[4].

وفي حديثه «عليك السمع والطاعة».

قال أبو البقاء: «بالرفع على أنه مبتدأ، وما قبله الخبر، وهذا لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، أي اسمع وأطع على كل حال، وإن جاء في بعض الروايات منصوباً، فهو على الإغراء، كقوله تعالى: ﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾[5].

وفي حديث أبي مسعود الأنصاري «فإن كانوا في القراءة سواء».

قال أبو البقاء: «سواء خبر كان والضمير اسمها، وأفرد (سواء) لأنه مصدر، والمصدر لا يجمع ولا يثنى، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَيۡسُواْ سَوَآءٗ ﴾ ، وفي قوله: ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ ﴾ والتقدير: مستوين ومستويات، ووقع المصدر موضع اسم الفاعل»[6].

وفي حديث علي بن أبي طالب عليه السلام «أن هذه أيام أكل وشرب فلا يصومها أحد».

---

(١) سبأ/ ١٣ إعراب الحديث النبوي، ص١٣٩.

(٢) الطلاق/ ٣.

(٣) الحشر/ ٢.

(٤) يونس/ ٢٨، إعراب الحديث النبوي، ص١٤٤.

(٥) المائدة/ ١٠٥، إعراب الحديث النبوي، ص١٤٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي، ص١٥٣.

قال أبو البقاء: «كذا وقع في هذه الرواية، والوجه: فلا يصمها أو: فلا يصومنَّها، ووجه هذه الرواية أن تضم الميم، ويكون لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ و﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[(1)].

وفي حديث عمار بن ياسر «الا أحدثكما بأشقى الناس رجلين».

قال أبو البقاء: «رجلين منصوب على التمييز، كما تقول: هذا أشقى الناس رجلاً، وجاز تثنيته وجمعه، مثل قوله تعالى: ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾[(2)].

وفي حديث عمران بن حصين «وكان آخر ذلك أن أعطى».

قال أبو البقاء: «آخر بالنصب أقوى على أنه خبر كان مقدم، وأن أعطى في موضع رفع اسم كان؛ لأن (أن) والفعل أعرف من الاسم المفرد، ويجوز رفع (آخر) ونصب (أن أعطى) لأن كليهما معرفة، وقد جاء القرآن بهما نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ بالرفع والنصب»[(3)].

وفي حديث كعب بن مالك وتوبته «والله مازال يبكي لدن أن كان من أمرك ما كان».

قال أبو البقاء: «لدن مبنية على السكون، وهي بمعنى عند الملاصقة للشيء؛ وقد قال تعالى: ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ وهي مضافة إلى ما بعدها»[(4)].

وفي حديث معاذ بن جبل «أتيت رسول الله أطلبه فقيل لي: خرج قبلُ».

قال أبو البقاء: «قبل: هنا مبنية على الضم؛ لأنها قطعت عن الإضافة، ومثله قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[(5)].

---

(١) البقرة/ ٢٢٨، ٢٣٣، إعراب الحديث النبوي، ص١٥٥.

(٢) الكهف/ ١٠٣، إعراب الحديث النبوي، ص١٥٧.

(٣) الأعراف/ ٨٢، إعراب الحديث النبوي، ص١٦٢.

(٤) النمل/ ٦، آل عمران/ ٨، إعراب الحديث النبوي، ص١٦٨.

(٥) الروم/ ٤، إعراب الحديث النبوي، ص١٧٥.

وفي حديث يزيد بن الأخنس «فيقول رجل: لو أن الله أعطاني مثل ما أعطى فلاناً فأقوم به كما يقوم به».

قال أبو البقاء: «فأقوم بالنصب؛ لأنه جواب لو، وهي: ههنا للتمني كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾[1].

وفي حديث أبي بُهيسه الفزاري «يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال النبي ﷺ: أن تفعل الخير خير لك».

قال أبو البقاء: «أن مفتوحة الهمزة، وهي مصدرية، وموضعها وموضع الفعل: رفع بالابتداء و(خير) خبره، ومثله قولـه تعـالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2].

هذا مما استشهد به أبو البقاء من القرآن لما تمثل في الحديث من الأحكام في النحو واللغة، وقد جاء ما في الأحاديث موافقاً لما في كلام الله تعالى من وجوه الإعراب وفي دلالات الأسماء والأفعال.

وما كان من كلام الأعاجم والمولدين لا يستشهد له بما يتمثل في القرآن من وجوه الإعراب التي تتأتى بمقتضى ما يلزمه السياق.

---

(١) البقرة/ ١٦٧، إعراب الحديث النبوي، ١٨١.

(٢) البقرة/ ١٨٤، إعراب الحديث النبوي، ص١٨٢ .

ما استشهد به أبو البقاء العكبري من الشعر

للحديث الشريف

واستشهد أبو البقاء العكبري للحديث النبوي الشريف بشواهد من الشعر ليوثق بها ما تمثل فيه من الأحكام.

ومما أثبته أبو البقاء من الأحاديث في كتابه «إعراب الحديث النبوي» قول النبي ﷺ: «إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة».

فاستشهد بنصب «آل» على الاختصاص بالشاهد النحوي لهذا الموضع وهو قول الراجز: نحن بني ضبة أصحاب الجمل[1].

وقد استشهد به السيوطي في كتابه «همع الهوامع»، وهو القائل إنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم والمولدون»[2].

واستشهد أبو البقاء لما جاء في حديث أنس بن مالك «لو استشفعنا على ربنا» بقول القحيف بن سليم العقيلي:

إذا رضيت عليَّ بني قشير لعمر أبيك أعجبني رضاها[3]

وهو من شواهد السيوطي أيضاً[4].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٧.

(٢) همع الهوامع: ١/ ١٠٥.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٢١.

(٤) همع الهوامع: ٢/ ٢٨١.

وجاء في حديث أنس «... فإذا وجدتهما راقدين وقفت على رؤوسهما كراهية أن أرد سنتهما في رؤوسهما حتى يستيقظان».

فاستشهد أبو البقاء لمجيء الفعل مرفوعاً بعد حتى بقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ... مني السلام وألا تخبرا

وهو لا يصلح شاهداً لهذا الموضع، فالضرورة ظاهرة فيه، إذ أثبت النون حين احتاج إليها لإقامة الوزن، وحذفها في الشطر الثاني حين استقام الوزن دونها وهو من شواهد النحويين لمجيء (أن) الناصبة غير عاملة[2].

واستشهد للبدل من ضمير الرفع المتصل، وقد جاء في الحديث «من كن له ثلاث بنات» بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[3] وقوله: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[4] وبقول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيـ ... ـل قومي ولومهم ألوم[5]

وقول الفرزدق:

ولكن ديافي أبوه وأمه ... بحوران يعصرن السليط

وهما من الشواهد النحوية لهذا الموضع[7].

وذكر الحديث «ما من رجل مسلم يموت له ثلاثة من ولده لم يبلغوا الحنث إلا أدخل الله ﷻ أبويهم الجنة بفضل رحمته إياهم».

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٢٣.

(٢) معجم شواهد العربية، ص٩٦.

(٣) المائدة/ ٧١.

(٤) الأنبياء/ ٣.

(٥) و (٦) إعراب الحديث النبوي، ص٤٠.

(٧) معجم شواهد العربية، ص٣٥٨ وص٤٢.

فحمله أبو البقاء على وضع الظاهر موضع المضمر، واستشهد بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [1]، وبقول الشاعر:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغّص الموت ذا الغنى والفقيرا

والشاهد لا يوافق ما في الآية ولا ما في الحديث، فقد كرر الشاعر «الموت» للضرورة، إذ لا يستقيم الوزن لديه إذ قال: «لا أرى الموت يسبقه شيء»، ولا وجه لحمل النثر على الشعر في موضع ضرورة.

وهو من شواهد النحو [3].

وجاء في الحديث «كل دم يفوح مسكاً».

فاستشهد لنصب (مسكا) على التمييز بقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [4] وقوله: ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [5] وبقول الشاعر:

تضوع مسكاً بطن نعمان إن مشت ... بــه زينــب في نســوة عطـرات[6]

واستشهد للحديث فجعلن ينزعن حليهن وقلائدهن وقرطتهن وخواتمهن يقذفون به في ثوب بلال يتصدقن به». وقد جاء فيه الضمير في (به) مذكراً في الموضعين، وهو عائد على الحلي قبله، فحمل أبو البقاء التذكير فيه على معنى الشيء المذكور، واستشهد بقول الحطيئة:

لزغــب كــأفراخ القطــا راث خلفها ... علــى عــاجزات الــنهض حمــر حواصله

(١) يوسف/ ٩٠.
(٢) إعراب الحديث النبوي، ص٣٢.
(٣) معجم شواهد العربية، ص١٤٦.
(٤) النساء/ ٤.
(٥) العنكبوت/ ٣٣.
(٦) إعراب الحديث النبوي، ص٤٢.

وقول الآخر:

مثل الفراخ نتقت حواصله [1] .

ولا وجه لهذا الاستشهاد، إذ الضرورة ظاهرة في الشاهدين، فلا يستقيم الوزن إذا قيل فيهما (حواصلها) مع قافية اللام المرفوعة والهاء في القصيدة، وهما من شواهد النحو[2].

وجاء حذف كان واسمها في قول النبي ﷺ «... ولينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً»، يريد بـ(ظالماً) منعه من الظلم، فاستشهد أبو البقاء بقول ليلى الأخيلية:

لا تقربن الدهر آل مطرف   إن ظالماً فيهم وإن مظلوما[3]

وهو من شواهد النحو[4].

وذكر أبو البقاء قول النبي ﷺ: «من يكلؤنا الليلة لا نرقد عن صلاة الفجر». برفع الفعل «نرقدُ»، وهو جواب شرط جازم، وحمل الرفع فيه على حذف الفاء، واستشهد له بقول حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عند الله مثلان[5]

ورفع الفعل «يشكرها» في هذه الرواية ليس نظيراً لرفع «يرقدُ» في الحديث، لأن «يشكرها» ليس جواب الشرط الجازم، وإنما هو خبر المبتدأ، والجواب: الله يشكرها وقد جاء بيت حسان في رواية أخرى «فالرحمن يشكره»، إلا إذا كان يريد أن حذف الفاء مؤد إلى رفع الجواب اسماً أو فعلاً.

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٤٦ .

(٢) معجم شواهد العربية، ص٢٨٦، وص٥٢٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٤٤.

(٤) معجم شواهد العربية، ص٣٣٦.

(٥) إعراب الحديث النبوي، ص٥٢، معجم شواهد العربية، ص٤٠٢.

وقد جاء في القرآن جواب الشرط الجازم مرفوعاً مع اقترانه بالفاء، في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾[1].

وقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[2].

وجاء في حديثٍ «من خير ذي يمن». فرأى أبو البقاء أن «ذي» فيه زائدة، واستشهد بقول الكميت:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت ... نوازع من قلبي ظماء وألبُبُ

وقول الشماخ:

أطار نسيله عنه جفالا ... وأدمج دمج ذي شطن بديع[3]

وهما من شواهد النحو[4].

وجاء في قول النبي ﷺ لأبي ذر الغفاري: «يا أبا ذر هل تدري فيما تنتطحان»، ولم تحذف فيه ألف (ما) الاستفهامية مع اقترانها بحرف جر. فذكر أبو البقاء أن نظيره في الشعر قول حسان بن ثابت:

على ما قام يشتمني لئيم ... كخنزير تمرغ في دمان[5]

وهو من شواهد النحو[6].

وذكر قول الصحابي: «يا رسول الله: أحد خير منا».

---

(١) البقرة/ ١٢٦.

(٢) المائدة/ ٩٥، وينظر النحويون والقرآن، ص٢٣٩.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٥٦.

(٤) معجم شواهد العربية، ص٣٥ وص٢٣٢.

(٥) إعراب الحديث النبوي، ص٦٩.

(٦) معجم شواهد العربية، ص٤٠٦.

وحمله على تقدير: هل أحد خير منا، أو أأحد، وشاهده عند النحويين قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تحبها قلت بهراً عدد القطر والحصى

وهو من شواهد النحو[2].

وذكر الحديث «الحمى من فور جهنم فابردها بالماء».

ورأى أن الصواب وصل همزة «ابردها» وضم الراء، وماضيه (برد) وهو متعد واستشهد بقول مالك بن الريب:

وعطل قلوصي في الركاب ستبرد أكباداً وتبكي

وجاء في الحديث «لا يتعاطى أحدكم أسير أخيه فيقتله، وحمله على أنه نفي في اللفظ وهو نهي في المعنى، كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ واستشهد له بقول الراجز:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق[4]

وهو من شواهد النحو[5].

وأورد أبو البقاء الحديث «قلت يا نبي الله: أو نبي كان آدم».

فقال: «وقع في هذه الرواية (نبي كان آدم) بالرفع، والوجه النصب على أنه خبر كان وآدم اسم كان».

ثم قال: «وللرفع وجه، وهو أن يكون جعل (كان) زائدة) أي: أنبي آدمُ»[6].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٧٥.

(٢) معجم شواهد العربية، ص٦٧.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٨٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١٠١.

(٥) معجم شواهد العربية، ص٥٠٨.

(٦) إعراب الحديث النبوي، ص١٠٤.

ولا وجه لزيادتها، فهي مرادة في موضعها، والسياق ماضٍ والكلام نثر، والأشبه أن يُحمل رفع «نبي» على وهم السائل أو الراوي، أو على عدم إعمال «كان» كما في قول القائل:

إذا مت كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وقول الآخر:

إذا ما المرء كان أبوه عبس ... فحسبك ما تريد من الكلام

ولا ضرورة في رفع خبر «كان» في الشاهدين، وهما من شواهد سيبويه[1]. واستشهد أبو البقاء للحديث بقول الشاعر:

فإنك لا تبالي بعد حول ... أظبي كان أمك أم حمار[2]

ومثل هذا لا يصلح شاهداً لما هو نثر، إذ لولا الضرورة لقال: أظبياً كانت أمك أم حمارا، وهو من شواهد سيبويه، ونسب فيه الى خداش بن زهير[3].

وجاء في حديث عبد الله بن عباس «وأنا أخشى أن يكون بي جُنُن».

فقال أبو البقاء في توجيهه «أصل هذا: الجنون بالواو، فحذف الواو تخفيفاً، ولدلالة الضمة عليها، واستشهد بقول الشاعر:

مثل النعامة كانت وهي سالمة ... أذناء حتى زهاها الحين والجنن[4]

ولا ريب أن ورود (الجنن) في نثر مما يبعد احتمال الضرورة في الشاهد.

وذكر أبو البقاء قول عبد الله بن مسعود «فلو كنت برميلة مصر لأريتكم قبورهما».

---

(١) الكتاب: ١/ ٧١، و٢/ ٣٩٤.

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص١٠٤.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٨.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١١٣.

فقال في توجيهه: «القياس «قبريهما» ولكنه جمع، إما لأن التثنية جمع، وإما لأنه جمع كل ناحية من نواحي القبر».

واستشهد بقول امرئ القيس:

يزل الغلام الخف عن صهواته ... ويلوي بأثواب العنيف المثقل[1]

وهو من شواهد النحو[2].

وجاء في الحديث «حتى أجمعوا قتله».

فاستشهد أبو البقاء لتعدي الفعل «أجمع» بقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[3]، وبقول الحارث بن حلزة:

أجمعوا أمرهم بليل فلما ... أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء[4]

وهو من شواهد النحو[5].

وأورد الحديث «فأمسكوا عن الصوم حتى يكون رمضان».

واستشهد لمجيء كان تامة فيه بقول الشاعر:

إذا كان الشتاء فأدفئوني ... فإن الشيخ يهرمه الشتاء[6]

وهو من شواهد النحو[7].

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٢٧.

(٢) معجم شواهد العربية، ص٣٠٥.

(٣) يونس/ ٧١.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١٣٥.

(٥) معجم شواهد العروبية، ص٢٣.

(٦) إعراب الحديث النبوي، ص١٣٧.

(٧) معجم شواهد العربية، ص٢٠.

وذكر قول رسول الله ﷺ: «... وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما» على تقدير «لقد أخرجني».

واستشهد لهذا الضرب من الحذف بقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر   لناموا فما من حديث ولا صال[1]

وهو من شواهد النحو[2].

ولاشك أن ورود هذا الحذف في الحديث مما ينفي احتمال الضرورة فيه، وقد ورد نظيره في حديث آخر، وهو قول امرأة من غفار: «فوالله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ»[3].

وجاء في الحديث «نعم المنيحة اللقحة منيحةً».

وقد تضمن ذكر التمييز بعد فاعل (نعم) واستشهد له أبو البقاء بقول جرير:

تزود مثل راد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا[4]

وقد منع سيبويه الجمع بين فاعل نعم والتمييز، وأجازه المبرد[5].

والحديث شاهد على جوازه في النثر.

هذا مما وثق به أبو البقاء العكبري ما ورد في الحديث الشريف من الأحكام بالشواهد الشعرية، التي هي أوثق عند النحويين من الحديث الشريف للاستشهاد بها لما هو نثر من الكلام.

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٣٩.

(٢) معجم شواهد العربية، ص٣٠٩.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٢٠٥.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١٤٢.

(٥) المقتضب: ٢/ ١٥٠ وابن يعيش: ٧/ ١٣٢.

ما استشهد به ابن مالك من القرآن

للحديث الشريف

ذكر ابن مالك قول ورقة بن نوفل للنبي ﷺ: «يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ أوَ مخرجي هم»[1].

فرأى أن «إذ» فيه جاءت موافقة لـ(إذا) في الدلالة على الاستقبال فقال: «وقوله إذ يخرجك قومك استعمل فيه «إذ» موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[2].

وجاء في الحديث أن «بعض الصحابة ﷺ سئل: كم اعتمر النبي ﷺ؟ فقال: أربع»[3].

وذكر ابن مالك أن الحديث ورد في روايتين «في بعض النسخ برفع أربع وفي بعضها بالنصب».

فقال موجهاً رواية الرفع: «قلت: الأكثر في جواب الاستفهام بأسمائه مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى في الكلام الفصيح»... ومن مطابقة المعنى وحده قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بعد (من) الثانية والثالثة، في قراءة غير أبي عمرو».

وهو يشير هنا إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٥٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٦٢، ٦٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٩٠.

﴿وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾[(١)]، إذ لم يأت الجواب موافقاً للفظ، وإنما هو موافق للمعنى.

وذكر ابن مالك أن وقوع المبتدأ نكرة بعد واو الحال مما أخل به النحويون واستدل على ذلك بالحديث «ودخل رسول الله وبرمة على النار، وبالحديث «فدخل وحبل ممدود»[(٢)].

واستشهد ابن مالك على ما جاء في الحديثين بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[(٣)].

وتمام الآية﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾».

وطائفة الثانية مرفوعة على الابتداء بعد واو الحال.

وجاء في قول أبي برزة ﷺ: «غزوت مع رسول الله ﷺ... سبع غزوات أو ثماني».

قال ابن مالك: «قلت الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانياً، بالتنوين؛ لأن لفظ ثمان، وإن كان كلفظ «جوار» في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن جواري، جمع «وثمانيا» ليس بجمع، واللفظ بهما في الرفع والجر سواء، ولكن تنوين «ثمان» تنوين صرف كتنوين «يمان»، وتنوين جوار تنوين عوض»[(٤)].

ثم قال: «ومع هذا ففي قوله: «أو ثماني» بلا تنوين ثلاثة أوجه، أحدها وهو أجودها أن يكون أراد أو ثماني غزوات، ثم حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ٩.

(٢) المؤمنون: ٨٦-٨٩.

(٣) آل عمران/ ١٥٤.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٠١.

كان عليه قبل الحرف، وحسَّن الحذف دلالة ما تقدم من مثل المحذوف، ومثله قول الشاعر:

خمس ذود أو ست عوضت منها ... مئــــةً غــــير أبكــــر وإفــــالِ

وهذا من الاستدلال بالمتقدم على المتأخر، وهو في غير الإضافة كثير، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ والأصل والحافظات فروجهن، والذاكرات الله كثيراً»[1].

ولقد كان الأجدر بابن مالك الاكتفاء بالشاهد القرآني، إذ الضرورة ظاهرة في عدم تنوين «ست»: فلا مشابهة بين ثماني و«ست»، في حين أن ثماني تشبه جواري في اللفظ والمعنى.

وقد ذكر ابن مالك هذا، في الوجه الثاني، إذ قال: «الوجه الثاني أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين «ثمان لمشابهته «جواري» لفظاً ومعنى».

وأحكام الإعراب قد تجري على الشبه اللفظي وحده، أو على الشبه المعنوي وحده، وقد اجتمع في (ثماني) الشبهان لـ(جواري) .

وذكر ابن مالك قول رسول الله ﷺ: «إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالاً...».

فقال: «قلت: تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش، والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظماً»[2].

وبعد أن أبطل احتجاج المانعين قال: «ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ

(١) الأحزاب/ ٣٥، شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٠٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٠٧.

﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ فجر المسجد بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على سبيل، لاستلزامه العطف على الموصول وهو الصد قبل تمام صلته».

ثم قال: «ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» بالخفض، وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبي رزين... وأجاز الفراء أن يكون﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ معطوفاً على لكم فيها معايش»[1].

وأثبت قول النبي ﷺ: «وعذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً فدخلت فيها النار» دليلاً على مجيء حرف الجر «في» للتعليل، فقال: «قلت: تضمن هذا الحديث استعمال «في» دالة على التعليل، وهو مما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن والحديث والشعر القديم، فمن الوارد في القرآن العظيم قوله تعالى:﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3].

وأردف ذلك بعدد من شواهد الشعر.

وقال ابن مالك: «ومنها قول رسول الله ﷺ: «لو كان لي مثل أُحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء».

وذكر أن وقوع التمييز بعد (مثل) إنما هو نظير قوله تعالى:﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ ورأى أن (لا) في قوله ﷺ: أن لا يمر علي ثلاث» زائدة، كما في قوله تعالى:﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ أي ما منعك أن تسجد، لأنه امتنع عن ثبوت السجود، لا من انتفائه، وكذا ما يسرني أن لا يمر، معناه، ما يسرني أن يمر، ولا زائدة[4].

---

(١) الحجر/ ٢٠، شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٠٩.

(٢) النور/ ١٤ .

(٣) الانفال/٦٨، شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٢٣.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح ، ص ١٢٨ .

وذكر قول النبي ﷺ: «ولكن خوة الإسلام».

فقال: «قلت الأصل: «ولكن أخوة الإسلام» فنقلت حركة الهمزة إلى النون، وحذفت الهمزة على القاعدة المشهورة...»، ثم قال وشبيه بـ«خوة الإسلام في تخفيفه مرتين وحذف همزته لفظاً وخطاً قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾.

وأورد ابن مالك قول النبي ﷺ: «أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليها، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم».

فقال: «قلت موضع الإشكال في هذا الحديث قوله فخير تقدمونها إليها، فأنث الضمير العائد على الخير وهو مذكر، فكان ينبغي أن يقول: فخير تقدمونها إليه، لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل الخير الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى، كقوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] وكقوله تعالى: ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴾[2].

وذكر ابن مالك أن الحسن أو الحسين عليهما السلام أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله ﷺ فأخرجها من فيه وقال: «أما علمت، وفي بعض النسخ: ما علمت».

فقال: قلت لا إشكال في هذا الحديث إلا في رواية من روى: ما علمت... فأصله أما علمت، وحذفت الهمزة لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها».

ثم قال: «وقد كثر حذف الهمزة إذا كان المعنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها كقوله تعالى:﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ ﴾ قال ابن جني وغيره: أراد: أوَ تلك نعمة؟، ومن ذلك قراءة ابن محيصن «سواء عليهم أنذرتهم» بهمزة واحدة، ومثله قراءة أبي جعفر: «سواء عليهم أستغفرت لهم» بهمزة وصل»[3].

---

(١) الكهف/ ٣٨، شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤٢.

(٢) يونس/ ٢١، الليل/ ٧، شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤٦.

وأورد ابن مالك قول علي عليه السلام: «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر، وقول عمر رضي الله عنه: كنت وجار لي من الأنصار».

وقال: «تضمن الحديثان صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو ما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح جوازه نثراً ونظماً، فمن النثر ما تقدم من قول علي وعمر رضي الله عنهما، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود «لا» بعدها لا اعتداد به، لأنها بعد واو العطف، ولأنها زائدة، إذ المعنى تام بدونها»[1].

وابن مالك يرد هنا على النحويين الذين يعدون وجود (لا) النافية مما يسوغ عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره[2].

وذكر ابن مالك قول البراء رضي الله عنه «رأيت رسول الله ﷺ على بغلته البيضاء، وإن أبا سفيان آخذ بزمامها»[3].

فقال وليس في حديث البراء إلا وقوع إنّ بعد واو الحال، وهو أحد المواضع التي يستحق فيها كسر «إن»، ونظيره قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[4].

وأورد ابن مالك قول النبي ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث».

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها» شاهدين على

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٧٤.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٧.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٠٥.

(٤) الأنفال/ ٨، شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٠٨.

حذف «أن» والاكتفاء بصلتها إذ قال: «أراد: أن تحد، وأن تسأل» وهما عنده نظير قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾(1).

وقد دلّ ذكرها في المواضع المماثلة في القرآن على إرادتها عند حذفها، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ﴾.

وقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ﴾(2).

وقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾(3).

وقال ابن مالك: «وفي قول الأشعث ﷺ: لفيَّ والله نزلت» شاهد على توسط القسم بين جزأي الجواب، وعلى أن اللام يجب وصلها بمعمول الفعل الجوابي المقدم وخلو الفعل منها ومن قبول «قد» إذا كان ماضياً، كما يجب خلو المضارع منها ومن قبول نون التوكيد إذا تقدم معموله، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾(4).

وذكر قول النبي ﷺ: «قوموا فلا أصل لكم».

فقال: «وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ﴾(5).

وقال ابن مالك: «وقول الراوي: وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس إلى سارية المسجد» فرأى فيه أن «إلى» جاءت بمعنى «مع»، إذ قال: «وإلى في قوله: إلى سارية المسجد بمعنى «مع»، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾(6).

---

(1) الروم/ ٢٤، شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢١٢.

(2) الروم / ٢٠ ، و ٢٥ .

(3) الروم/ ٤٦ ، شواهد التوضيح والتصحيح ، ص٢١٢.

(4) آل عمران/ ١٥٨، شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢٥.

(5) العنكبوت/ ١٢، شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٤٣.

(6) النساء/ ٢، شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٥٣.

وأورد قول النبي ﷺ: «من قُتل في سبيل الله فهو شهيد... ومن مات من الطاعون فهو شهيد» ومن مات في البطن فهو شهيد.

وذكر أن معنى (في) في الموضعين «في الطاعون» و«في البطن» السببية فهي فيهما بهذا المعنى كما في قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1].

وقال ابن مالك: «وفي قول أبي موسى» أتينا النبي ﷺ نفرٌ» شاهد على ما ذهب إليه الأخفش من جواز أن يبدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل فيما لا يدل على إحاطة، وعليه حمل الأخفش قوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾[2].

فهو موافق للأخفش فيما ذهب إليه وفيما استشهد به من القرآن.

وهذا كله يظهر مدى التوافق بين ألفاظ الحديث الشريف وما ورد في كلام الله تعالى. وألفاظ الأعاجم والمولدين لا يستشهد لها بشواهد من القرآن.

---

(١) الأنفال/ ٦٨، شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٢٣، ص٢٦٥.

(٢) الأنعام/ ١٢، شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٦١.

ما استشهد به ابن مالك من الشعر

للحديث الشريف

جاء في الحديث قول النبي ﷺ: «أو مخرجي هم».

فرأى ابن مالك أن الإبدال في «مخرجي» نظير ما جاء في قول الشاعر:

أودى بـني وأودعـوني حسـرة　　　عنـد الرقـاد وعـبرة مـا تقلـع[1]

وهو من شواهد النحو[2].

والتشابه بين «مخرجيّ»، و«بني» يقتصر على الظاهر من هذا الضرب من الإبدال، فاللفظان مختلفان، أحدهما مشتق تطرد فيه صورة هذا الإبدال والآخر لا يماثله، فلا يطرد فيه ذلك.

وقال النبي ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

وفعل الشرط فيه مضارع والجواب ماض لفظاً لا معنى، وهو مما يجيزه ابن مالك خلافاً للنحويين، إذ قال: «والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، كقول نهشل بن ضمرة:

يا فـارس الحـي يـوم الـروع قـد　　　ومدره الخصم لا نكسا ولا ورعـا

ومدرك التبل في الأعـداء يطلبـه　　　وما يشـأ عنـده مـن تبلـهم منعـا

وكقول أعشى قيس:

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٦٥.

(٢) معجم شواهد العربية، ص٢٢٧.

وما يـرد مـن جميع بعـدُ فرقـه　　وما يـرد بعـدُ ذي فرقـة جمعـا

وكقول حاتم:

وإنك مهما تعط بطنك سؤله　　وفرجـك نـالا منتهـى لا منتهـى الـذم

وهو من شواهد النحو(٢).

وأردف هذه الشواهد بستة شواهد أخرى للتدليل على كثرته في الشعر، فضلاً عن وروده في «كلام أفصح الفصحاء».

واستدل لما يرجح هذا الاستعمال في الحديث بحجة من كلام الله تعالى، إذ قال: «ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾(٣).

وبين ذلك قائلاً: «فعطف على الجواب الذي هو ننزل «ظلت» وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشيء غالباً إلا ما يجوز أن يحل محله، وتقدير حلول «ظلت» محل ننزل: إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين»(٤).

وفي هذا القدر الذي ذكره من الشواهد، والحجة من كلام الله تعالى ما يوثق هذا الاستعمال ويرجح إباحته.

وليس في هذا النحو من التعبير أي إخلال، بل إن فيه وجهاً من حسن البيان، فحين تقول لأخيك: إن تُنجز ما كلفتك به كافأتك، يكون في ذكر الماضي بعد المضارع توكيد للجواب، كما هو الشأن في مواضع ذكر الماضي الظاهر من السياق وقوعه في المستقبل.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٦٧-٦٨.

(٢) معجم شواهد العربية، ص٢٠٩.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٦٨-٦٩.

(٤) الشعراء/ ٤.

وهذا ما دل عليه قوله ﷺ «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه» .

وذكر ابن مالك قول النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا».

فقال: «وجعل الكلام خبراً بمعنى النهي جائز، وأكثر ما يُجرى المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو، فمن ذلك قراءة قنبل «إنه من يتقي ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين»[1].

واستشهد بقول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه[2]:

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد

وقول الآخر:

هجوت زبان ثم جئت ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ

وهو من شواهد النحو[3].

ثم قال: «وهي لغة معروفة، أعني إشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها»[4].

وسئل أحد الصحابة: كم اعتمر رسول الله ﷺ؟ فأجاب: أربع، وفي رواية: أربعاً.

فحمل ابن مالك رواية الرفع على حذف المضاف إليه، على تقديره: أربع عُمَر[5]، واستشهد لهذا الضرب من الحذف بقول الأعشى، وهو من شواهد سيبويه[6]:

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٧٣.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣١٦.

(٣) معجم شواهد العربية، ص٢٣٠.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٧٤.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٩٠.

(٦) الكتاب: ١/ ٣٢٤، ومعجم شواهد العربية، ص١٩١.

أقـول لمـا جـاء نـي فخـره   سـبحان مـن علقتـه الفـاخر

أراد سبحان الله ، وقول الاخر :

سقى الأرضـين الغيـث سـهل   فنيطـت عـرى الآمـال بـالزرع

وهو من شواهد النحو[1].

وأورد ابن مالك قول رسول الله ﷺ: «وأيم الله كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليَّ».

وقول نافع كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير، حتى إن كان يعطي عن بنيَّ»[2].

وقد تضمَّن الحديثان استعمال «إن» المخففة غير العاملة مجردة من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها، فاستشهد لهذا الضرب من استعمالها بقول الطرماح:

أنا ابـن أبـاة الضـيم مـن آل   وإن مالك كانت كـرام المعـادن

وقول الآخر:

إن كنـت قاضـي نحـي يـوم   لـو لم تمنـوا بوعـد بعـد توديـع

وهما من شواهد النحو[3].

ووقف ابن مالك على قول رسول الله ﷺ: «إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالاً»[4].

---

(١) شواهد العربية، ص٢٢٩.

(٢) معجم شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٠٥.

(٣) معجم شواهد العربية، ص٢٣١ وص٣.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٠٧.

وقد تضمن «العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش».

وقال سيبويه: «قد يجوز في الشعر»[1] واستشهد له ابن مالك بقول الشاعر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وهو من شواهد سيبويه، وأردفه ابن مالك بخمسة شواهد أخرى.

وفي زماننا استعمل شاعر العرب الكبير محمد مهدي الجواهري هذا الوجه من العطف في قوله:

يوم الشهيد تحية وسلامُ بك والنضالِ تؤرخ الأعوامُ

وذكر ابن مالك قول الصحابية «أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين»[2].

وقد أضيف فيه (يوم) مفرداً إلى مثنى.

فاستشهد له بقول توبة بن الحمير:

حمامة بطن الواديين ترنمي سقاك من الغر الغوادي مطيرها[3]

وهو من شواهد النحو[4].

وأورد قول النبي ﷺ: «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً فدخلت فيها النار»[5].

وقد تضمن استعمال (في) دالة على التعليل.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٨٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٨٣.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١١٥.

(٤) معجم شواهد العربية، ص١٥٩.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح ، ص ١٢٣ .

واستشهد لـ (في) بهذا المعنى بقول جميل بثينة:

فليت رجالاً فيك قد نذروا ... وهموا بقتلي يا بثين

وبقول أبي خراش:

لوى رأسه عني ومال بوده ... أغانيج خود كان فينا

وتكلم ابن مالك على حذف الموصول وبقاء صلته، ثم قال: «وحذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون ووافقهم الأخفش، وهم مصيبون».

ثم قال: «وأحسن ما يستدل به على هذا الحكم قوله ﷺ: «مثل المهجر كالذي يُهدي بدنة، ثم كالذي يُهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة ثم بيضة «فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات؛ لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً، ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة»[(1)].

وذكر من دلائل إصابتهم قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾[(2)] والأصل: بالذي أنزل إلينا وبالذي أنزل إليكم، لأن الذي أُنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا».

واستشهد بقول حسان بن ثابت:

أمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء»[(3)]

وهو من شواهد النحو[(4)].

وجاء في الحديث قول رسول الله ﷺ: «فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر»[(5)].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٤.

(٢) العنكبوت/ ٤٦.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٤.

(٤) معجم شواهد العربية ، ص٢٠ .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٥.

وفيه وقوع خبر (جعل) الإنشائية جملة فعلية مصدرية بـ(كلما).

استشهد ابن مالك له بقول عمر بن أحمد الباهلي، وقد جاء خبرها جملة مصدر بـ(إذا):

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب

وأورد قول النبي ﷺ: «ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها».

وقول أبي ذر رضي الله عنه: «ولا والله لا أسألهم دنيا، ولا أستفتيهم عن دين حتى ألقى الله»[2].

وفي الحديثين «دنيا» اسم مجرد من دلالته الوصفية، أجري مجرى ما لم يكن قط وصفاً مما وزنه فعلى، واستشهد لاستعماله على هذا النحو بقول الفرزدق:

لا تعجبنك دنيا أنت تاركها كم نالها من أناس ثم قد ذهبوا

وذكر أن نظير «دنيا» في هذا الاستعمال: جُلّى. كما في قول الشاعر:

وإن دعوتِ إلى جُلّى ومكرمة يوم سراة كرام الناس فادعينا[3]

وقال رسول الله ﷺ: «أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليها وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم»[4].

وقد جاء الضمير في «تقدمونها إليها» مؤنثاً عائداً على «الخير» وهو مذكر، واستشهد بالشاهد النحوي، وهو قول ذي الرمة:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٦.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٩.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤٠.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤٣.

على سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف، وهو من شواهد سيبويه(١).

وجاء في حديث إجراء فعل القول مجرى فعل الظن، وذلك في قوله ﷺ: «ما تقول: يبقى من درنه»(٢). فاستشهد له بهذا المعنى، بقول الشاعر:

متى تقـول القلّص الرواسمـا ... يحملـن أم قاسـم والقاسمـا(٣)

وهو من شواهد النحو(٤).

واستشهد لوقوع اسم الذات خبراً لظرف الزمان في قول النبي ﷺ: «فغداً اليهود، وبعد غدٍ النصارى» بقول الراجز:

أكـل عـام نعـم تحوونـه ... يلقحـه قـوم وتنتجونـه

على تقدير: أكل عام إحراز نعم تحوونه؟ (٥).

وذكر ابن مالك قـول النبي ﷺ: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» (٦).

وذهب مذهب سيبويه في أن معنى «رب» التكثير، إذ قال: «قلت: أكثر النحويين يرون أن معنى «رب» التقليل.. والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نص على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه، فأما نص سيبويه فقوله في باب «كم»: «واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه «رب»، لأن المعنى واحد، إلا أن «كم» اسم، و«رب» غير اسم، فجعل معنى «رب» ومعنى «كم» واحداً».

واستشهد لرب بهذا المعنى بقول حسان بن ثابت:

---

(١) الكتاب: ١/ ٦٥، ومعجم شواهد العربية، ص٣٦٣.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤٩.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٥١.

(٤) معجم شواهد العربية، ص٥٣٢.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٥٥ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٦٤ .

ربّ حلـم أضـاعه عـدم الـ   مـالِ وجهـل غطـى عليـه النعـيم

وقول ضابئ البرجمي:

وربّ أمـور لا تضـيرك ضـيرة   وللقلـب مـن مخشـاتهن وجيـب

ويقول عدي بن زيد:

ربّ مـأمول وراج أمـلا   قد ثنـاه الـدهر عـن ذاك الأمـل[1]

وجاء في الحديث قول ابن عباس رضي الله عنهما «كُلْ ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأكَ ثنتان: سرف أو مخيلة»[2].

وقد تضمن استعمال «أو» بمعنى الواو، وذكر ابن مالك أن نظائر هذا الاستعمال عند أمن اللبس كثيرة، فمنها قول امرئ القيس:

فظـل طهـاة اللحـم مـن بـين   صفيف شـواء أو قـدير مُعجـل

وهو من شواهد النحو[3].

ومنها قول الآخر حميد بن ثور الهلالي:

قـوم إذا سمعـوا الصـريخ   من بين ملجم مهرة أو سـافع

وهو من شواهد النحو[4].

وورد في الحديث: «... ما تعدون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضل الناس»[5].

وفيه شاهد على استعمال الفعل (عدَّ) بمعنى ظن. فذكر ابن مالك أنه يرد كثيراً

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٦٤-١٦٥.

(٢) شواهد التوضيح، ص١٧٤.

(٣) معجم شواهد العربية، ص٣٠٢.

(٤) معجم شواهد العربية، ص٢٣٢

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٨٣.

بهذا المعنى وأثبت من شواهده قول الشاعر:

فلا تعدد المولى شريكك في ... ولكنما المولى شريكك في العدم[1]

وهو من شواهد النحو[2].

وقول الآخر:

لا أعد الأقتار عدماً ولكن ... فقد من فقدته الإعدام

وهو من شواهد النحو [3].

وجاء جواب الشرط غير مقترن بالفاء في المواضع التي ألزم النحويون اقترانه بها: في القرآن وفي الحديث، والنحويون يرون أن ذلك مخصوص بالضرورة.

ومما أثبته ابن مالك من هذا الوجه في الحديث قول رسول الله ﷺ لسعد ﷺ: «إنك إن تركت ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة.

وقوله لأبي بن كعب ﷺ: «فإن جاء صاحبها، وإلا فاستمتع بها» واستمتع فعل أمر.

وقوله لهلال بن أمية: «البينة والأحد في ظهرك»[4].

وذكر ابن مالك من شواهده في الشعر:

آلبي لا تبعد فليس بخالد ... حي ومن تصب المنون بعيد

وقول الآخر:

فهل أنا إلاّ مثل سيّقة العدى ... إن استقدمت نحر وإن جبأت عقر[5]

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٧٣.

(٢) معجم شواهد العربية، ص٣٥٧.

(٣) معجم شواهد العربية، ص٣٥٨

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٢.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٣.

ووقف ابن مالك على حذف نون الرفع في قول عقبة بن عامر ﷺ للنبي ﷺ: «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا».

وقول صحابي آخر: «... وأصبحوا يعلمونا كتاب الله».

فعقب عليهما قائلاً: «قلت حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه»[1] .

فاستشهد لهذا الضرب من الحذف بقول أبي طالب:

فـإن سـرّ قومـاً بعـض مـا ... سـتحتلبوها لاقحـاً غـير باهـل

وقول الآخر، وهو من شواهد النحو[2]:

أبيت أسـري وتبـيتي تـدلكي ... وجهك بـالعنبر والمسـك الـذكي[3]

وهو من شواهد النحو[4].

وورد في الحديث لفظه «أحد» في سياق إثبات، والنحويون يرون أنها لا ترد إلا في سياق نفي.

جاء ذلك في قول النبي ﷺ ولا أقول إن أحداً أفضل من يونس بن متّى».

وذكر ابن مالك أن المسوغ لورودها في الإثبات في الحديث أن فيه معنى النفي إذ هو بمعنى لا أحد أفضل من يونس.

واستشهد بقول الفرزدق:

ولو سئلت عن نوار وأهلـها ... إذا أحـد لم تنطـق الشـفتان

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢٨

(٢) معجم شواهد العربية، ص٥١٥.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢٨.

(٤) معجم شواهد العربية، ص٥١٥.

والتقدير عنده «إذا لم ينطق منهم أحد»[1].

وقد جاءت «أحد» في سياق إثبات في القرآن في عدد من الآيات كما سنرى.

ولعل فيما رأينا من استشهاد أبي البقاء والعكبري وابن مالك لما ورد في الحديث من المشكل وغير المشكل بكلام الله تعالى وبشواهد الشعر ما يبطل التعلّة التي تمسك بها النحويون، فعزفوا بمقتضاها عن التوسع في الاستشهاد بالحديث الشريف، إذ هو عندهم في رتبة دون شواهدهم الشعرية، لشكهم بأصالة ألفاظه.

وقد جاء ما تمثل في الأحاديث من وجوه الإعراب ودلالات الأسماء والأفعال وحروف المعاني موافقاً لما توثق بالشواهد القرآنية والشواهد الشعرية.

أما ما شاب طائفة قليلة من الحديث ما وقع فيه الرواة من اللحن فهو ليس من الحديث في الأصل، ولاسيما ما كان منسوباً إلى النبي ﷺ وإلى صحابته ﷺ.

ولا وجه على هذا لوضع الحديث الشريف في رتبة أدنى من شواهد الشعر في مجال الاستشهاد وهو كلام «أفصح الفصحاء»، وإنه لمن الثابت من حديثه ﷺ قوله: «أنا أفصح العرب» وقوله: «أنا أفصح من نطق بالضاد».

ولقد كان هذان القولان بعيدين عما يراه النحويون حين أشاحوا بوجوههم وبأقلامهم عن الكثير الصحيح الفصيح من الأحاديث لجريرة الذين أخطؤوا في القليل منه.

وقد درج النحويون على أن يردفوا الشاهد القرآني بالشاهد الشعري لتوثيق ما ينظرون فيه من المسائل، وفي الأحاديث على كثرتها الشاهد لكل ما في أبواب النحو من وجوه الإعراب، ومن أحكام اللغة الأخرى.

ولو أنهم أردفوا الشاهد الشعري للمسائل التي يوثقون به ما يقفون عليه من الأحكام اللغوية بالشاهد من الحديث المشاكل لما تمثل فيه لكان ذلك حقيقاً بأن يسقط

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٧٢.

عن الحديث شبهة أن الغالب منه مروي بالمعنى بألفاظ الأعاجم والمولدين - كما يزعمون - ، ولأدى إلى تقبل الحكم الموثق بالشاهد الشعري دون النظر إلى ما اقتضته لوازم النظم فيه.

ومن الدليل على ذلك قول الشاعر:

مثل النعامة كانت وهي سالمة أذناء حتى زهـا الحـين والجُـنُن

فإن أول ما يتبادر إلى الظن أن الشاعر اضطر فجعل الجنون «الجُنُن» لإقامة الوزن.

ولكن حينما يذكر مع هذا الشاهد ما جاء في الحديث، وهو قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «وأنا أخشى أن يكون بي جُنُن».

ينتفي هذا الظن، ويحمل على أن قصر الجنون على هذا النحو إنما هو لغة واردة في فصيح النثر من الكلام.

ومن الدليل عليه أن من يقف على قول جرير:

تـزود مثـل زاد أبيـك فينـا فـنعم الـزاد زاد أبيـك زادا

يكون الوجه القريب الظاهر لديه أن الشاعر اضطر لما يقتضيه النظم إلى ذكر التمييز (زادا) مع فاعل «نعم» ومن النحويين من ينكر ذلك وأولهم سيبويه.

ولو ذكر معه ما جاء في الحديث «نعم المنيحة منيحة اللقحة» لانتفى حمله على الضرورة.

والنحويون يعدون حذف شطر من جواب القسم في قول امرئ القيس:

حلفت لها بـالله حلفـة فـاجر لناموا فما من حديث ولا صال

ضرورة، ولو ذكر معه قول النبي ﷺ «وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما».

وقول الصحابية: «فو الله لنزل رسول الله ﷺ إلى الصبح فأناخ».

لما حمل قول امرئ القيس على هذا الحمل، ولعُدَّ مما هو وارد في اللغة لضرب من التخفيف، وللاقتصار على ما يدل على الجواب كله.

ولاشك أن حذف نون الرفع لا يقع في الشعر إلا عن اضطرار لإقامة الوزن، كما يتضح من هذه الشواهد النحوية:

تـراه كالثغـام يعـل مسـكاً يسـوء الفاليـات إذا فلـيني

وقول أبي طالب:

فإن سرَّ قوماً بعض ما صنعتم ستحتلبوها لاقحاً غير باهل

وقول الآخر:

كل لـه نيَّة في بغض صاحبه بنعمة الله نقليكم وتقلونا

ولو ذكر معها قول النبي ﷺ: «أصبح عندكم شيء تطعمونيه»؟

وقول عائشة رضي الله عنها: «وظننت أن القوم سيفقدوني».

وقول الصحابي لرسول الله ﷺ: «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا».

وما جاء في الحديث «إنهم كانوا عباداً يعبدوني».

والحديث «وإن لي قرابة أصلهم ويقطعوني».

أقول لو ذكر مع تلك الشواهد الشعرية هذه الأحاديث التي اشتملت على حذف نون الرفع لما جعل ما في الشواهد الشعرية مقصوراً على الضرورة، ولعد مما هو وارد في اللغة لضرب من التخفيف.

وابن مالك يقول: «حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره نظمه»[1]

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢٨.

أبو البقاء العكبري

والحديث الشريف

وقف أبو البقاء العكبري في كتابه «إعراب الحديث النبوي على (٥٠٥) خمسمئة وخمسة مواضع من الحديث الشريف، بين فيها ما رأى أنه يلزم بيان الوجه في إعرابه أو في دلالته، وأكثر هذه المواضع مما هو صحيح سليم في صياغته، ومتسق مع أحكام اللغة، ولا إشكال فيه، وأن أكثرها جار على ما ورد في كلام الله، فكانت شواهده لها من القرآن.

وذكر أبو البقاء في مقدمته الهدف الذي توخاه من تأليفه، إذ قال: «... أما بعد فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها، والنبي ﷺ وأصحابه بريئون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك، واعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو «جامع المسانيد للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - رحمه الله -... وهذا الكتاب موضوع على أسماء الصحابة مرتبة على حروف المعجم، والله الموفق للصواب»[1].

وقد جاء الكتاب في معظمه بعيداً عن هذا الهدف، إذ الأكثر مما وقف عليه، وبيّن إعرابه مما لا إشكال فيه، بل إنه من الواضح البين الموافق لأحكام اللغة، وهو من الوضوح والظهور بحيث لا يحتاج إلى بيان أو توجيه.

وإذا اعتمدنا على الأرقام لمعرفة نسبة غير المشكل من هذه الأحاديث إلى المشكل منها على نحو دقيق تبين لنا ما يأتي:

---

(١) اعراب الحديث النبوي ، ص ١ .

عدد ما أعربه من الأحاديث (٥٠٥) خمسمئة وخمسة أحاديث.

عدد المشكل منها (٣٨) ثمانية وثلاثون حديثاً.

ومن الجدير بالذكر أن الأحاديث الثمانية والثلاثين المشكلة قد ورد واحد وعشرون منها في روايات أخرى صحيحة لا إشكال فيها، جار كل منها على الصحيح من أحكام اللغة.

وعلى هذا فإن عدد الأحاديث المشكلة حقاً هو سبعة عشر حديثاً من مجموع الأحاديث وبهذا تكون نسبة المشكل إلى غير المشكل هي: ٣,٣٦٪، أي أن ما يزيد على ٩٦٪ من الأحاديث إنما هو من الصحيح الذي لا إشكال فيه.

وهذه النسبة توضح إلى حد ما النسبة الضئيلة للمشكل بالقياس إلى غير المشكل في الحديث الشريف كله، ولابد من الإقرار بأن ما اشتمل على خطأ من الكلام إنما هو ليس من الحديث بشيء؛ إذ لا يمكن أن يكون الكلام خطأ ويكون معدوداً من الأحاديث النبوية. ولمّا كان النبي ﷺ وأصحابه ﷺ بريئين من اللحن كما قال أبو البقاء وهو المسلم به والمتفق عليه لدى الأمة فالأجدر أن تكون كل الأحاديث النبوية مبرأة من كل ضرب من ضروب الخطأ، إذ الأصل في الأحاديث الصحة التامة والموافقة التامة لما هو صحيح من أحكام اللغة، والأحق ألا يعد من الحديث ما اشتمل على خطأ، وألا يؤبه به، لأنه يشينه، ويتخذ حجة للذين يستبعدون الأحاديث كلها عن مجال الاستشهاد، ويهونون من شأنها بالقياس إلى الشواهد الأخرى، والأحكم والأسلم في هذا الشأن التمسك بما صحت روايته منها، ونبذ ما اشتمل على خطأ من الروايات، فلا خطأ في الحديث في الأصل.

وإذا وجد في الحديث ما هو مخالف لما تقرر في النحو، أو ما لم يقيد فيه مع صحته فالأجدر أن يحمل ذلك على أنه مما أخل به النحويون، وغفلوا عنه، ولم يدرجوه في نحوهم كما هو الشأن في صنيع ابن مالك – رحمه الله – إذ استدرك على النحويين

طائفة من الأحكام في النحو واللغة استخلصها مما وجده في الحديث النبوي الشريف، كما سنرى.

ومما استهل به أبو البقاء إعرابه من الحديث ما جاء في حديث موسى مع الخضر عليهما السلام بمجمع البحرين، ومنه قوله: «أنى بأرضك السلام» (١).

فقال: «أنى ههنا فيها وجهان: أحدهما: من أين كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ ، فهي ظرف مكان، والسلام مبتدأ والظرف خبر عنه، والوجه الثاني: هي بمعنى: كيف أي كيف بأرضك السلام... فأما قوله: «بأرضك السلام» فموضعه نصب على الحال من السلام».

ومنه قوله: «موسى بني إسرائيل» أي أنت موسى بني إسرائيل، فـ(أنت) مبتدأ وموسى خبره».

وقوله: «قوم حملونا» أي هؤلاء قوم، أو هم قوم، فالمبتدأ محذوف وقوم خبره»).

وأعرب «ثم جاء بطست من ذهب مملوءاً حكمة وإيماناً» قائلاً: مملوءاً بالنصب على الحال، وصاحب الحال: طست لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله: (من ذهب) فقرب من المعرفة (٢).

على هذا النحو يجري أعراب أبي البقاء لما هو غير مشكل من الحديث، وهو إعراب – كما ترى – يتجه إلى مبتدئين في معرفة هذا العلم، وليس في هذه الأحاديث ما يستدعي الوقوف عليه، ففي ظاهر ما يتضح من كل منها ما يغني عن إعرابه.

وأعرب ما جاء في رواية أبي ﷺ قوله للنبي ﷺ: «أي رسول الله» قائلاً: «هو بفتح الهمزة - أي - وتخفيف الياء مقلوب «يا» (٣).

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٥

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص٧

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٩

ولقد أبعد أبو البقاء في هذا الإعراب، فليست «أي» مقلوب «يا»، وإنما هو حرف نداء أصل، إذ هو معدود في حروف النداء في كتب النحو الموسعة، ويرد في كتب الأدب، وفي الوصايا متقدماً على «بُني» مصغر «ابن» فيقولون: أي بُني».

ولا وجه لهذا القلب إذ إن «يا» أخف من أي، وهي أنسب للنداء لما فيها من مد الصوت في نداء القريب والبعيد، فما وضعت له «يا» غير ما وضعت له «أي».

وأعرب ما جاء في حديث أنس ﷺ «ليصلِّ أحدكم نشاطه» أي مدة نشاطه، فحذف الظرف، وأقام المصدر مقامه» [١].

وأعرب «فلا أصلي لكم» قائلا: «ولم يقل بكم لأنه أراد من أجلكم لتقتدوا بي» [٢].

وقال في إعراب «ما بأس ذلك» ذلك مبتدأ، وبأس خبر مقدم وبطل عمل «ما» بالتقديم» [٣].

وأعرب «أولوها له يفقهها» قائلاً: «يفقه مجزوم على جواب الأمر، فيدغم الهاء في الهاء» [٤].

وقال في إعراب حديث الحلف على المنبر: «وإن على سواك أخضر»: «وتفسيره: وإن حلف على سواك» فحذف لدلالة الأول عليه» [٥].

وأعرب «فإن سمعت الآذان فأجب ولو حبواً أو زحفاً».

قائلاً: «تقديره: ولو أتيت حبواً وهو مصدر في موضع الحال، أي حابياً أو زاحفاً» [٦].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٢٦ .
(٢) إعراب الحديث النبوي، ص٢٩ .
(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٣٤ .
(٤) إعراب الحديث النبوي، ص٤٤ .
(٥) إعراب الحديث النبوي، ص٤٩ .
(٦) إعراب الحديث النبوي، ص٨٢ .

وقال في إعراب: «كمر الريح وشد الرحال»: شد ههنا مجرور معطوف على المجرور– قبله، والتقدير: أو كشد الرحال» [1].

ويمضي في هذا النحو السهل البيّن من الإعراب للصحيح من الأحاديث التي لا إشكال فيها، فيقول في إعراب الحديث «يا أهل الجنة خلود لا موت»: «في هذه الرواية (خلود) بالرفع، وقد جاء في موضع آخر بالنصب على تقدير «اخلدوا خلوداً، والرفع على تقدير: لكم خلود، أو: هذا خلود ولا موت، ويجوز في الفتح على معنى لا موت عندكم أو لكم، والرفع على أنه معطوف على خلود، أو على تقدير: غير موت».

وقال في إعراب: «لا حسد إلا في اثنين: رجل آتاه الله»: يجوز الجر في (رجل) على أن يكون بدلاً من اثنين، أي خصلة رجلين، وعلى النصب بإضمار: أعني، والرفع على أن التقدير: إحداهما خصلة رجل» [2].

وأعرب «فقالت أجلهن امرأة» قائلاً: «امرأة تمييز، كما تقول زيد أفضلهم أباً وأحسنهم وجهاً، وكذلك كل نكرة تقع بعد «أفعل» المضافة» [3].

وقال في إعراب: «قد جاءكم رمضان شهر مبارك»: شهر: بدل من رمضان، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هو شهر مبارك» [4].

وقال في إعراب: «أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً»: «قياماً حال من الصفوف، وفيه «فقال لنا رسول الله ﷺ مكانكم» وهذا الاسم نائب عن الأمر، أي الزموا مكانكم وقفوا، كقوله تعالى: ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ [5].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١١٧

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص١١٨

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص١٢٥

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١٣٩

(٥) إعراب الحديث النبوي، ص١٤١

وقال في إعراب: «لا يؤمن العبد الإيمان كله: الإيمان مصدر معرف كما تقول: قمت القيام الذي تعرف، وكله للتوكيد» [1] .

وأعرب «عليك السمع والطاعة» «بالرفع على أنه مبتدأ، وما قبله الخبر، وهذا لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، أي اسمع وأطع على كل حال، وإن جاء في بعض الروايات منصوباً فهو على الإغراء كقوله تعالى:﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[2] .

وذكر الحديث «هل من داع فأستجيب له» فقال الجيد نصب هذه الأفعال؛ لأنها جواب الاستفهام، فهي كقوله تعالى:﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ، أي: فأنا أعطيه، فأنا أجيبه».

وأعرب «والناس يضربون الإبل يميناً وشمالاً« قائلاً: يميناً وشمالاً منصوبان على الظرف، أي في يمين وشمال» [3].

وقال في إعراب حباً وتآلفاً من الحديث: «والله ما أدري: أحباً ذلك أم تآلفاً»، هما منصوبان، مفعول لهما، أي: لا أدري هل ولَّاني «لمحبته أو لتآلفه إياي» [4].

وجاء في حديث معاذ بن أنس الجهني «أن رجلاً سأله: «أي الجاهدين أعظم أجراً قال: أكثرهم لله ذكراً». فقال أبو البقاء: «أي مبتدأ واستفهام، وأعظم: خبر المبتدأ، وأجراً تمييز، وكذلك أكثرهم ذكراً» [5] .

وأعرب «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله: آخر بالرفع اسم كان و«لا إله إلا الله» في موضع نصب خبرها، ويجوز العكس» [6].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٤٦

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص ١٤٨

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص١٥٤

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١٦٣

(٥) إعراب الحديث النبوي، ص١٧١

(٦) إعراب الحديث النبوي، ص١٧٤

وأعرب «فمكث طويلاً: طويلاً نعت لمصدر محذوف، أي مكثاً طويلاً، ويجوز أن يكون نعتاً لظرف محذوف، أي: زمناً طويلاً» [1].

وأعرب قول معاذ بن جبل ﷺ: «أتيت رسول الله ﷺ أطلبه فقيل لي: خرج قبلُ، قبل هنا مبنية على الضم لأنها قطعت عن الإضافة، ومثله قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [2].

هذا جانب مما انصرف أبو البقاء العكبري في كتابه «إعراب الحديث النبوي» الى توجيهه، وهو يظهر مدى بعده عما قاله في مقدمته «... فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث... فأجبتهم إلى ذلك» فليس في كل ما رأينا أي إشكال، بل إنه جارٍ على أحكام اللغة، الصحيح الفصيح منها، ومن الواضع البين فيما تمثل فيه من أوجه الإعراب، إذ يدل ظاهره على الوجه في إعرابه مما يغني عن الوقوف عليه لبيان ما فيه، وعلى هذا النحو يجري إعرابه للجانب الأكبر من الكتاب.

وقد رأينا أن أكثر الأحاديث في الكتاب لا إشكال فيه، لا في الألفاظ ودلالاتها، ولا في أصالتها في اللغة، ولا فيما تمثل فيها من أوجه الإعراب، مما يظهر براءة الأحاديث من الشبهة التي ادعاها النحويون، التي يزعمون فيها أن الغالب من ألفاظ الحديث هو من ألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين، تعلة لعدم ميلهم إلى الاستشهاد به، وترجيح شواهدهم الشعرية عليه، لأنها أوثق لديهم منه.

والقليل مما اشتمل عليه كتاب أبي البقاء هو ما ظهر فيه ضرب من ضروب الإشكال، وأكثر هذا القليل جاءت مع كل منه رواية صحيحة للحديث.

ومما وقف عليه من المشكل:

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٧٥ .

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص١٧٥ .

البدل من ضمير الرفع المتصل:

وهو ما أطلق عليه النحويون اسماً بغيضاً منكراً، إذ سموه لغة «أكلوني البراغيث» وهذه العبارة على ما فيها من السوء والسماجة فهي خطأ من وجهين، يقول الحريري: «وقد قيل في لغية» ضعيفة «أكلوني البراغيث»، وعند المحققين هذا الكلام فيه لحنتان:

إحداهما إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدم والواجب توحيده.

والثانية: أنه كان يجب أن يقول: أكلني أو أكلتني، لأن هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا ضمير جمع من يعقل»[1].

ولا ينبغي أن يعد البدل من ضمير الرفع المتصل خطأ، فقد جاء في موضعين من كلام الله تعالى، وهما قوله: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[3].

وثمة موضع ثالث مختلف بشأنه، وهو قوله تعالى: ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[4].

وقد جعل أبو البركات الأنباري هذا الوجه أول أوجه ثلاثة في إعراب الآية، إذ قال: «الواو في ليسوا اسم ليس، وسواء خبرها، وأمة قائمة، في رفعه ثلاثة أوجه: الأول أن يكون مرفوعاً على البدل من الضمير في ليسوا، والتقدير: ليس أمة قائمة وأمة غير قائمة سواءً»[5].

وأمثلة هذا الوجه من الكلام كثيرة في الحديث الشريف، وفي شواهد الشعر.

---

(١) ملحة الإعراب، ص٨٥.

(٢) المائدة/ ٧١.

(٣) الأنبياء/ ٣.

(٤) آل عمران/ ١١٣.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٣.

يقول ابن يعيش: «وإذا قلت قاما الزيدان فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة، وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم»[1].

وهي فاشية في كلام كل العرب الآن.

ومما وقف عليه أبو البقاء من هذا الوجه في الحديث قول أنس بن مالك: «فكن أمهاتي يحثثني»، فقال: «النون حرف يدل على جمع المؤنث، وليست اسماً مضمراً لأن (أمهاتي) هو اسم كان، فلا يكون لها اسمان، ونظير النون ههنا، الواو في قوله أكلوني البراغيث، واستشهد بالشاهد الذي درج النحويون على تقديمه في هذا الموضع وهو قول الفرزدق:

ولكــن ديــافي أبــوه وأمــه ... بحـوران يعصـرن السـليط أقاربـه

ثم قال: «ويجوز أن يجعل النون اسماً مضمراً، ويكون «أمهاتي» بدلاً منه»[2].

ومنه قول جابر بن عبد الله: «من كن له ثلاث بنات».

فقال أبو البقاء في توجيهه: «وقع في هذه الرواية (كنّ) والوجه: من كان له، أو من كانت له، والوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع، وليست اسماً مضمراً، كما أن تاء التأنيث في قولك: قامت وقعدت هند، علامة لا اسم» واستشهد ببيت الفرزدق وشاهد آخر.

- **حذف نون الرفع لوقوعها مع نون الوقاية أو نون الضمير:**

ذكر أبو البقاء هذا الضرب من الأشكال في سبعة مواضع متفرقة من كتابه، هي:

«إنهم كانوا عباداً يعبدوني»، ص١١٩.

«إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني»، ص١٤٥.

«إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا»، ص١٥١.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٨٧.

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص٢٨.

«اللهم إن أناساً يتبعوني»، ص١٨٣.
«... وأصبحوا يعلمونا كتاب ربنا»، ص١٨٤.
«أصبح عندكم شيء تطعمونيه»، ص١٩٦.
«ظننت أن القوم سيفقدوني»، ص١٩٧.

ولم تكن له وجهة نظر واحدة في هذا الإشكال، إذ نجد إنه يوجه العبارة الأولى، ويستشهد لها بشاهدين شعريين، لكنه يخطئ العبارة الثانية، ويوجه العبارة الثالثة مستدلاًلها بقراءة، وحين وقف على العبارتين الرابعة والخامسة خطأ كلاً منهما، وعاد إلى التوجيه فيما تمثل في العبارة السادسة، أما العبارة السابعة فقد اكتفى ببيان ما تمثل فيها دون أن يبدي رأياً بشأنها.

على هذا النحو من التباين وعدم الاتساق يأتي موقف أبي البقاء العكبري - رحمه الله - إزاء هذه الحالة الواحدة من الإشكال في المواضع السبعة التي عرضها في إعرابه للحديث الشريف.

قال في توجيه: «إنهم كانوا عباداً يعبدوني»: «كذا وقع في هذه الرواية بنون واحدة، والأصل: يعبدونني، إذ لا سبب لحذف النون، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن تشدد النون، فيكون كقوله تعالى: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾ فتدغم النون في النون.

والثاني: أن تكون النون خفيفة، فيكون قد حذف إحدى النونين كما قال الشاعر:

كل لـه نيـة في بغـض صـاحبه ... بنعمـــة الله نقلـــيكم وتقلونــــا

وقال آخر:

تـــراه كالثغـــام يعـــل مســـكاً ... يســـوء الفاليـــات إذا فلـــيني

والقصد من إيراد الشاهدين هو بيان مشابهة ما فيهما لما في الحديث فقط، وإلا فإن حذف النون فيهما لازم لمقتضى النظم، وعلى هذا لا يكونان حجة لتوجيه ما في الحديث، فليس يصح أن يحتج للنثر فيما يأتي في الشعر بإلزام الضرورة.

بيد إننا نجد أبا البقاء يخطئ ما جاء في الحديث «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: «إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني». إذ قال: «الصواب يقطعونني بنونين، أو بنون واحدة مشددة، لأن هذا الفعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والنون الأخرى نون الوقاية، ومما جاء من المشدد قوله تعالى: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾[1].

فهو لم يعد ما في هذه الرواية من الصواب.

وقال في توجيه الحديث: «إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا»: الأصل يقروننا، فالنون الأولى علامته رفع الفعل، وهو مرفوع، و«نا» ضمير الجماعة، وهو مفعول، إلا أنه حذف نون الرفع لتوالي نونين، ومثله قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ فيمن كسر النون، وهي قراءة نافع»[2].

فهو هنا بوجه هذه الحالة التي خطأها في الحديث السابق، ويستشهد لها بقراءة أحد القراء السبعة.

أما ما جاء في الحديث «اللهم إن أناساً يتبعوني» فقد خطأه وأنكره قائلاً: «الصواب في هذا يتبعونني بنونين؛ لأنه مرفوع، وإن روي بتشديد النون جاز، فأما نون واحدة مخففة فلا».

كذلك خطأ وأنكر ما جاء في حديث رجل من وفد عبد القيس، قيل له: «كيف رأيتم كرامة إخوانكم لكم، وضيافتهم إياكم؟ فقال: «خير إخوان ألانوا فرشنا، وأصبحوا يعلمونا كتاب ربنا». إذ قال: «... والصواب «يعلموننا بنونين، لا يجوز غير ذلك، وإنما جاز بنون واحدة مثل هذا في الشعر، وهو موضع ضرورة.

لكنك تجد أنه يذهب مذهباً مختلفاً حين يقف على الحديث «أصبح عندكم شيء تطعمونيه» إذ بين ما فيه، ووجهه مستشهداً له بما استشهد لما وجهه قبله، إذ قال، وقع في هذه الرواية بنون واحدة، ويحتمل ثلاثة أوجه :

---

(١) الأنعام/ ٨٠.

(٢) الحجر/ ٥٤، السبعة في القراءات، ص٣٦٧.

أحدها: أن يكون مجزوماً على جواب الاستفهام، كقولك: أين بيتك أزرك.

والثاني : أن يكون مرفوعاً نعتاً لشيء، ولكنه حذف إحدى النونين؛ لأن أصله: تطعمونني على ما جاء في الشعر:

يسـوء الفاليــات إذا فليني

أي فلينني، وقد قرئ «فبم تبشرونِ» بتخفيف النون.

والثالث: أن تكون النون مشددة كقوله تعالى:﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ ﴾.

وحين وقف على ما جاء في حديث الإفك «وظننت أن القوم سيفقدونني» اكتفى ببيان ما فيه، ولم يزد على ذلك شيئاً، ثم انتقل إلى بقية ما اشتمل عليه الحديث، إذ قال: «وظننت أن القوم سيفقدوني بنون واحدة، فيحتمل أن يكون حذف إحدى النونين، وأن تكون النون مشددة». هذا كل ما قاله.

ولعل الأوفق فيما تمثل في هذه المواضع من حذف نون الرفع القول: إن المتكلم استغنى عنها بنون الوقاية التي حلت محلها بعد الفعل مباشرة، فبدت كأنها نون رفع الفعل تخفيفاً مع دلالة السياق على النون المحذوفة؛ إذ لا عامل لحذفها، ولكراهة اجتماع المثلين، كذلك الشأن في نون الضمير في «لا يقرونا» و«يعلمونا».

وحذفها في هذا كحذف إحدى التاءين في الفعل المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾وقوله:﴿ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ ﴾فالسياق دال على التاء المحذوفة كما دل السياق على النون المحذوفة.

وابن مالك يقول: «قلت: حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه»[1].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢٨.

ما حمله ابو البقاء على سهو الرواة وخطئهم :

ونسب أبو البقاء العكبري ما تراءى له في طائفة من الأحاديث من الخلل ومخالفة أحكام اللغة إلى سهو الرواة وخطئهم.

ومما لا ريب فيه أن الخطأ الظاهر الذي لا سبيل إلى توجيهه لا يمكن عده من المشكل، إذ إن الإشكال الذي يتبدّى في أي نص إنما هو ما يجيء في الكلام الصحيح بوجه مخالف لما استقر لدى اللغويين من أحكام اللغة، فيلزم حينئذ بيان الوجه في إشكاله والاحتجاج لما تمثل فيه، ويجري هذا على ما عده النحويون من المشكل في إعراب القرآن، أما الخطأ فلا مدخل للنظر فيه سوى الحكم عليه بأنه خطأ.

فليس ما جاء في حديث سلمة بن نفيل السكوني مثلاً «ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً» من المشكل، وإنما هو خطأ فقط، وهو خطأ من رواه على هذا النحو، وللحديث رواية أخرى صحيحه «ولستم لابثين...»، وقد حمله أبو البقاء على السهو إذ قال: «كذا وقع في هذه الرواية، وهو سهو؛ لأنه خبر ليس، ولا يمكن أن يجعل مبتدأ، إذ لا خبر له»[1].

ومثل هذا لا يصح بأي وجه عده من الحديث الشريف، فالأحكم والأمثل ألا يشار إلى هذه الرواية، اكتفاء بالرواية الصحيحة، إذ لو وقع مثل هذا الخطأ في كلام آخر لأهمل، أو يُعمد إلى تصحيحه قبل إثباته في نص معتبر.

وجاء في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ «ترك عليَّ جوارٍ» فعد أبو البقاء «جوارٍ» بالكسر والتنوين في هذا الموضع خطأ، قائلاً: «والصحيح جواري بفتح الياء من غير تنوين، كقوله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾»[2].

وخطأ ما جاء في حديثه أيضاً «فيأتي القبر فيراهما كلاهما» قائلاً: «في بعض الروايات: كلاهما بالألف، وهو خطأ»[3].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٠٠.

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص٣٨.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٤٨

وأبو البقاء يعلم أن هذا الخطأ البين وقع في إحدى الروايات دون غيرها، فما الوجه إذن في ذكره، وعده من الحديث مع وجود روايات أخرى صحيحة؟!

ومما حمله أبو البقاء على سهو الرواة ما جاء في حديث أنس ﷺ - حديث الغار - إذ قال: «إنه كان لي والدان كنت أحلب لهما في إنائهما فآتيهما، فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما كراهية أن أرد سنتهما في رؤوسهما حتى يستيقظان متى استيقظا».

فقال في توجيهه: «هكذا وقع في هذه الرواية حتى يستيقظان بالنون، وفيه عدة أوجه، أحدها أن يكون ذلك سهواً من الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيراً، والوجه حذفها بـ(حتى) لأن معناها: إلى أن»[1].

ولقد كان الأجدر بأبي البقاء أن يكتفي بحمل هذا الخطأ الظاهر على سهو الرواة، إذ للحديث رواية أخرى صحيحة «حتى يستيقظا»[2]، لكنه يمضي في التوجيه فيقول في الوجه الثاني: «أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تخبرا أحدا

ولم يجئ «هذا على الشذوذ وإنما جاء في ضرورة الشعر، بدليل أن الشاعر احتاج إلى النون لإقامته الوزن فأثبتها في الشطر الأول، ولم يحتج إليها في الشطر الثاني «وأن لا تخبرا».

ويقول في الوجه الثالث: «والوجه الثالث: أن يكون على حذف مبتدأ أي حتى هما يستيقظان».

وهذا الضرب من التوجيه يعمد إليه النحويون حيثما وجدوا اللفظ العامل غير عامل، فيقحمون بينه وبين معموله لفظاً لتسويغ ما يرون من عدم إعماله، وهذا

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٢٣

(٢) المسند: ٣/ ١٥٣ هامش المحقق، ص٢٣.

الشاهد يرد في كتب النحو مع ورود (حتى) و(أن) في نص غير ناصبتين للفعل المضارع.

ونظير هذا قوله في توجيه الحديث: «ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه فيعصبونه بالعصابة»: «الوجه في رفع «فيعصبونه» أن يكون في الكلام مبتدأ محذوف تقديره: فهم يعصبونه، أو: فإذا هم يعصبونه»[1].

ثم قال: «ولو روي فيعصبوه بحذف النون لكان معطوفاً على يتوجوه وهو صحيح المعنى».

وقد روي «فيعصبوه» في ثلاث روايات في صحيح البخاري[2].

وعند النحويين أن اللفظ الذي يبطل العمل يبطله مذكوراً ومحذوفاً، فإذا أبطله وهو مذكور فما الوجه إذن في إبطاله وهو محذوف، ولا يزول أثره عند حذفه؟

ولا ريب أن «فهم يعصبونه»، وإذا هم يعصبونه إنما هو غير الكلام في سياق الحديث: والحكم الإعرابي يقوم على ظاهر ما يتبدّى من الكلام، وليس على خفي التأويل، مما هو بعيد عما يدل عليه ظاهره.

ومما حمله على تغيير الرواة ما جاء في حديث أنس «يتبع الميت ثلاث أهله وماله وعمله، فيرجع اثنان ويبقى واحد، يرجع أهله وماله، ويبقى عمله إذ قال: «الوجه أن يقال: «ثلاثة»؛ لأن الأشياء المذكورة مذكرات كلها، ولذلك قال: يرجع منها اثنان ويبقى واحد» فذكَّر، والأشبه أنه من تغيير الرواة من هذا الطريق، ويحتمل أن يكون الوجه فيه: ثلاث علق، والواحدة علقة، لأن كلاً من هذه المذكورات علقة، ثم إنه ذكر بعد ذلك حملاً على اللفظ بعد أن حمل الأول على المعنى»[3].

وقد أبعد أبو البقاء مرماه في هذا التوجيه، لأن علقة في هذا السياق لا تخطر على

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١١.

(٢) صحيح البخاري: ٣/ ٢٢٠ و٤/ ٤٦ وص١٦٠.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٢٤.

بال أحد غير باله – رحمه الله – لإجراء هذا التوجيه، ثم إن العلقة صارت مذكرة بعد أداء الغرض من تأنيثها في التوجيه.

وقد رأينا أنه ذكر الحديث «إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيئاً واحداً» منسوباً إلى النبي ﷺ على أنه قائله «قال رسول الله ﷺ: «إنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيئاً واحداً».

ثم قال: «هكذا في الرواية بالنصب، وهو خطأ من الراوي، والوجه الرفع على أنه خبر (بنو) وليس هنا خبر غيره»[(١)].

هو خطأ من الراوي، وقائله رسول الله ﷺ، وهو يعلم أن هذا الرواية الخطأ إحدى رواياته، وقد جاء في روايتين أخريين «إنما أرى هاشماً والمطلب شيئاً واحداً» والرواية الأخرى «وإنما هم بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد»[(٢)]!!!

ولم يستثر أبا البقاء أن يكون خطأ الراوي قائله رسول الله ﷺ.

وخطأ ما جاء في حديث حذيفة بن أسيد «قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى ترون عشر آيات...» إذ قال: «... وفي هذا الحديث (حتى ترون) بالنون ولا وجه له، لأن (حتى) ههنا بمعنى إلى أن»[(٣)].

ولم يذكر أبو البقاء هنا الأوجه الثلاثة التي أوردها لتوجيه «حتى يستيقظان» في الحديث السابق، وهما متشاكلان فيما تمثل فيهما من عدم إعمال «حتى».

ولم يعد ما جاء في حديث سلمة بن الأكوع «... إلى شعب فيه ماء يقال له ذا قرد» الوجه الصحيح، إذ قال: «وقع في هذه الرواية (ذا) بالألف والوجه الرفع، كما قال تعالى: ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ ﴾ ويبعد أن يجعل (له) في موضع رفع قائماً مقام الفاعل، ويكون (ذا) مفعولاً، لأن (ذا) مفعول صحيح، فلا يقام مقام الفاعل غيره، فإن كانت الروايات كلها كذا جاز أن يكون سماه «ذا قرد» بالألف على كل حال»[(٤)].

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص٥١.

(٢) المسند: ٤/ ٨١ وص٨٥ «هامش المحقق».

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٧٦.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص٩٩.

وليس هو بالألف على كل حال، ففي المسند «إلى شعب فيه ماء يقال له ذو قرد». وفي صحيح مسلم «باب غزوة ذي قرد»[(١)].

وفي الفائق للزمخشري «وهو على الماء الذي حلّأتهم عنه بذي قرد، وفيه «طلحة ﷺ اشترى في غزوة ذي قرد بئراً، فتصدق بها»[(٢)].

وفي لسان العرب (قرد) «وفي الحديث ذكر ذي قَرَد وهو بفتح القاف والراء... ومنه غزوة ذي قرد، ويقال ذو قرد[(٣)].

فهو ليس بالألف على كل حال، وقد تصرف به ابن منظور بحسب موقعه، فالرواية التي أثبتها أبو البقاء خطأ إذن.

وخطأ أبو البقاء ما جاء في الرواية «لا يتعاطى أحدكم أسير أخيه فيقتله، قائلاً: «الصواب: لا يتعاط بغير ألف، لأنه نهي وقوله فيقتله منصوب على جواب النهي، ويجوز الرفع على معنى فهو يقتله». ثم قال: «وقد وقع في هذه الرواية «يتعاطى» بألف، والأشبه أنه سهو، فإن وجد في كل الطرق هكذا فيؤول على وجهين: أحدهما أن يكون نفياً في اللفظ وهو نهي في المعنى، كقوله تعالى:﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾، والثاني: أشبع فتحة الطاء فنشأت منها الألف...» [(٤)].

وحمْله على إشباع الفتحة وجه ليس ببعيد، إذ لا يمكن إدراك الفارق اليسير بين قصر الفتحة وإشباعها ألفاً في درج الكلام.

وخطأ أبو البقاء ما جاء في حديث أبي أمامة صُدى بن عجلان الباهلي: «قلت: يا نبي الله: أرأيت الصيام ماذا هو؟ قال: فرض مجزاً». إذ قال: «كذا وقع في هذه الرواية

---

(١) المسند: ٤/ ٥٣، صحيح مسلم: ٥/ ١٩٣ (هامش المحقق).

(٢) الفائق: ١/ ٨٣.

(٣) لسان العرب (قرد) ٣/ ١٤٩.

(٤) إعراب الحديث النبوي، ص١٠١

بالألف وضم الميم، وليس بشيء» والصواب: مجزيّ بفتح الميم، وبياء مشددة، أي مقابل بالأجر، كقولك المرء مجزيّ بعمله»[1].

وحمل أبو البقاء على غلط الرواة ما جاء في رواية للحديث «هل أنتم تاركولي صاحبي» إذ قال: «الوجه (تاركون) لأن الكلمة ليست مضافة، لأن حرف الجر منع الإضافة هنا، وإنما يجوز حذف النون في موضعين، أحدهما: الإضافة، ولا إضافة هنا، والثاني إذا كان في (تاركون) الألف واللام مثل قول الشاعر:

الحافظو عورة العشيرة

والأشبه أن حذفها من غلط الرواة»[2].

ومما وجهه من المشكل ما جاء في الحديث «فيقول أميرهم تعال صل بنا، فيقول: لا إن بعضكم على بعض أميرا».

والظاهر من سياق الحديث أن «أمير» خبر «إنَّ» وقد روي هكذا في رواية صحيحة، غير إن أبا بالبقاء يرى أن «أميراً» نصب على أنه حال إذ يقول: «أميراً هنا حال، وصاحب الحال الضمير في الجار، والعامل فيها الجار لنيابته عن «استقر»، ثم يقول: «وإن كان قد روي «أميرٌ» فهو خبر «إن»، ومثل الوجه الأول قوله تعالى: ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ والجملة مبتدأ وخبر»[3].

ولنا في هذا الذي قاله أبو البقاء – رحمه الله – قول يخالف ما ذهب إليه من وجوه.

منها: أن الحالية تنتفي لأن «أمير» هنا عمدة، وهو المتمم للكلام، إذ لا يتم الكلام في «إن بعضكم على بعض».

---

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٠٤

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص١٦٥

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٤٧، وطوافين قراءة، وهي في المصحف «طوافون».

ومنها: أن في «بعضكم» ضميراً ظاهراً، فما الوجه في الذهاب إلى ضمير مستتر في لفظ مستتر، وهو الفعل «استقر» ليكون صاحب الحال؟

ومنها: أن «طوافين» في هذه القراءة لا تشبه «أميراً» لأنها جاءت بعد تمام الكلام في الآية ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم﴾ فالكلام قبل طوافين تام، ولا يتم الكلام في الحديث إلا في (أمير): «إن بعضكم على بعض أمير» كما في الرواية الأخرى.

ونظير توجيهه نصب «أميراً» في هذا الحديث توجيهه مجيء خبر المبتدأ منصوباً في حديث عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – «نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة» (1).

إذ قال: «هكذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن رسول الله ﷺ مبتدأ، وبمكة خبره، ومتوارياً حال من الضمير المقدر في الجار والعامل فيه الجار والاستقرار الذي دل عليه الجار، أي: ورسول الله ﷺ مستقر متوارياً».

وللحديث رواية أخرى «متوار»، وهي الأولى بالاعتبار، والأحق أن يكون اللفظ الظاهر هو الخبر، دون اللفظ المستتر الذي يراه النحويون دون غيرهم في هذا الموضع.

ومما وقف عليه أبو البقاء من المشكل، فبين وجه الإشكال فيه ثم وجهه ما جاء في حديث أبي ذر الغفاري ﷺ: «ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون...» إذ قال: «... وأما قوله: «إلا المتزوجون فإنه وقع في هذا الرواية بالرفع، والأشبه أن يكون منصوباً؛ لأنه استثناء من غير نفي، ووجه الرفع أن يكون على الاستئناف، والاستثناء المنقطع، أي لكن المتزوجون مطهرون»(2).

وذكر ابن مالك نظيراً لما جاء في هذا الحديث قول ابن أبي قتادة ﷺ: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم» وحمل رفع ما بعد أداة الاستثناء على أنه أحد ركني جملة

---

(1) إعراب الحديث النبوي، ص110

(2) إعراب الحديث النبوي، ص69.

اسمية مستأنفة من المبتدأ والخبر، وعد هذا الوجه في الاستثناء مما لا يعرفه «أكثر المتأخرين من البصريين»[1].

ومما جاء في بعض الروايات مشكلاً، فبين أبو البقاء الوجه الصحيح فيه، ثم التمس له وجهاً من التأويل الحديث «أن تعبد الله كأنك تراه، فأنك إن لا تراه فإنه يراك» فقال: «كذا وقع في هذه الرواية (تراه) بألف، والوجه حذفها، لأن «إن» لا تحتمل هذا من وجوه «إن» المكسورة إلا الشرطية، وهي جازمة؛ وعلى هذا يمكن تأويل هذه الرواية على أنه أشبع فتحة الراء فنشأت الألف، وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدرة، فلما دخل الجازم حذف تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم»[2].

ومما وجهه أبو البقاء من الحديث قول النبي ﷺ: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصيني فقد عصى الله» إذ قال: «فيه وجهان: أحدهما أن تجعل (من) بمعنى الذي، فلا تجزم، أي: إن الذي يطيعني يطيع الله... والوجه الثاني أن تكون شرطية، ولكنه أثبت الياء في يعصيني إما للإشباع، وإما قدر الحركة عليها وحذف الجازم».

ثم قال: «وأما (من) التي في باقي الحديث فشرطية» وهي المعطوفة على (من) الأولى[3].

فكيف تكون الأولى غير شرطية، والمعطوفة عليها شرطية في سياق واحد؟ وما بعد «من» جملة شرطية بالفعل والجواب المقترن بالفاء.

وإنه لما يغني عن هذا الإبعاد في التوجيه الرواية الصحيحة للحديث «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله» وقد جاءت في مسند ابن حنبل في سبعة

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٩٤.

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص١٣٤.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص١٣٦.

مواضع[1] وفي صحيح البخاري في موضعين[2]، وفي سنن ابن ماجة[3].

ومجمل ما يتبدى من موقف أبي البقاء مع القليل من المشكل من الحديث الذي اشتمل عليه كتابه أن منه ما خطأه وحمله على سهو الراوي، ومنه ما بين وجه الصواب فيه ملتمساً له وجهاً من التأويل.

(١) مسند ابن حنبل: ٢/ ٢٥٣، وص٢٧ وص٣٨٦ وص٤١٦ وص٤٦٧ وص٤٧١ وص٥١١.

(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٢٣٨ و٤/ ٣٨٤.

(٣) سنن ابن ماجة: ١/ ٤.

ابن مالك والحديث الشريف

نظر ابن مالك في (٢٨٩) مئتين وتسعة وثمانين حديثاً، وهو ما اشتمل عليه كتابه «شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح». وأكثر هذه الأحاديث من الصحيح في إعرابه وتراكيبه، ولا إشكال فيه، كما هو الشأن في الأحاديث المثبتة في المظان المعتبرة للحديث.

واشتمل (٧١) واحد وسبعون حديثاً منها على ضرب من ضروب الإشكال، وقد جاء (٤٤) أربعة وأربعون من الأحاديث المشكلة برواية أخرى صحيحة لكل حديث، لا إشكال فيها جارية على ما هو صحيح من أحكام اللغة، فإذا طرحنا ما جاء برواية صحيحة مما أشكل من الواحد والسبعين حديثاً المشكلة تحصل لدينا (٢٧) سبعة وعشرون حديثاً مشكلاً.

وقد وجد ابن مالك لكل من هذه الأحاديث وجهاً يجري ما فيه ويبيحه، ولم يخطئ أي حديث منها، وبهذا فإن نسبة الأحاديث المشكلة السبعة والعشرين إلى مجموع الأحاديث التي اشتمل عليها كتاب ابن مالك، وهي (٢٨٩) حديثاً هي ٩,٧٪، أي أن نسبة غير المشكل منها إلى المشكل تزيد على ٩٠٪ .

وقد رأينا أن نسبة الأحاديث الصحيحة التي في كتاب أبي البقاء العكبري «إعراب الحديث النبوي» الذي ألفه متوخياً توجيه ما أشكل من الحديث قد كانت تزيد على ٩٦٪ من مجموع الأحاديث التي اشتمل عليها، وعددها (٥٠٥) خمسمئة وخمسة أحاديث.

وإذا تأملنا الأحاديث الصحيحة في كل مصادر الحديث فإننا نجدها في حدود هذه النسبة العالية، وكل ما فيها من الكلام يرقى إلى أن يكون من حديث النبي ﷺ، والكثير منها يحسن الاستشهاد به، وأن فيها ما يمكن إضافته إلى ما أخل به النحويون وما غفلوا

عنه من أوجه الإعراب ومن استعمال الأسماء والأفعال وحروف المعاني، على نحو ما توصل إليه ابن مالك.

وقد تمثلت في طائفة من الأحاديث ظواهر أسلوبية في اللغة والنحو وقف عليها ابن مالك للبيان والتفسير، ولا إخلال فيها أو إشكال متوخياً من ذلك التنبيه عليها؛ لما يعتقده في الحديث الشريف من علو الرتبة في الفصاحة والبيان.

من هذا الضرب ما جاء في قول النبي ﷺ: «أوَ مخرجي هم». إذ قال: «وأما قول النبي ﷺ «أو مخرجي هم» فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة، كما يقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ ونحو﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ ونحو: ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾، ونحو ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ ونحو: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾، ونحو﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[1].

ولا وجه لوقوف ابن مالك على هذه المسألة، فقد جاءت الهمزة متقدمة على الواو والفاء – عاطفتين وغير عاطفتين – في القرآن في نحو «١٦٥» مئة وخمسة وستين موضعاً[2]. وهذا مما تختص به الهمزة، ومعلوم أنها تختص، بأمور تثبتها كتب النحو.

ومما تختلف به عنها أنها إذا وقعت في جواب الشرط لا تقترن بالفاء، كغيرها من أدوات الاستفهام الأخرى، في نحو قولنا: إن استعنت بك أتعينني، وهذا مما أخل به النحويون، إذ لا يذكرون حكم الهمزة مع الفاء حينما تقع في جواب الشرط في سياق كلامهم على اقتران جواب الشرط وجوباً بالفاء؛ إذا كان مسبوقاً بأداة استفهام، ولهذا فإن المتكلمين والكاتبين لا يستعملون هذا الأسلوب، وإنما يعدلون إلى استعمال «هل» في هذا الموضع احتياطاً، فيقال: إذا استعنت بك فهل تعينني.

وقد جاءت الهمزة في جواب الشرط في القرآن على هذا النحو:

قال تعالى: ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[3].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٩٣.

(٢) معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، ص١-١١.

(٣) الرعد/ ٥.

وقال: ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ [1].

وقول ابن مالك تعقيباً على قول النبي ﷺ: «أوَ مخرجي هم» فالأصل فيه...» ربما يوهم أن الحديث جاء مخالفاً للأصل في استعمال الهمزة، وليس الأمر كذلك، فقد جاءت الهمزة في الحديث موافقة للأصل في استعمالها في القرآن في الكثير من الآيات.

ووقف ابن مالك على قول أبي برزة ﷺ: «غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو ثماني».

وقد جاءت فيه ثماني غير منونة نصباً، فقال: «قلت: الأجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانياً بالتنوين، لأن لفظ «ثماني» وإن كان كلفظ جواري في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء فهو يخالفه في أن جواري جمع وثمانياً ليست بجمع» [2].

وقول ابن مالك: «الأجود» يعني أنه يرى أن ما جاء في الرواية جيد، فقال في توجيهه: «... ومع هذا ففي قوله: «ثماني» بلا تنوين ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون أراد «أو ثماني غزوات، ثم حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وحسَّن الحذف دلالة ما تقدم من مثل المحذوف، ومثله قول الشاعر:

خمس ذود أو ست عوضت منها ... مئة غير أبكر وإفال»

والأجدر هنا ألا يحمل ما جاء في النثر على ما جاء في شعر، وهو موضع ضرورة، فالشاعر مضطر فيه على حذف المضاف إليه ولا ضرورة في النثر، وقد عدل في الوجه الثاني عن حذف المضاف إليه، إذ قال: «الوجه الثاني أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين ثماني لمشابهته «جواري» لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن ثمانياً وإن لم يكن له واحد من لفظه فإن مدلوله جمع.

---

(١) الإسراء/ ٤٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ، ص ١٠١ .

واستدل على عدم تنوين «ثماني» نصباً يقول القائل:

يحدو ثماني مولعاً بلقاحها

والشاعر هنا مضطر على ترك تنوين: ثماني.

ولقد كان الأمثل بابن مالك أن يكتفي بالوجه الثاني فهو أرجح دون ذكر الشاهد الشعري، فمن أصول النحويين أن الحكم قد يحمل على الشبه اللفظي وحده، أو على الشبه المعنوي وحده، وقد اجتمع الشبهان في (جواري) لما هو غير منصرف.

ومما وقف عليه ابن مالك مما لا إشكال فيه من الحديث قول رسول الله ﷺ: «لو كان لي مثل أُحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث وعندي منه شيء، إذ قال: تضمن هذا الحديث ثلاثة أشياء:

أحدها: وهو أسهلها وقوع التمييز بعد مثل، ومنه «قوله تعالى» ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ فقد جاء الحديث موافقاً لما في القرآن، وأردف الآية بشاهدين آخرين على نصب التمييز بعد مثل، ثم قال:

والثاني: وقوع جواب لو مضارعاً منفياً بما، وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً، نحو لو قام لقمت، أو منفياً بـ(لم) نحو: لو قام لم أقم»[(1)].

وحمل ذلك على وضع المضارع موضع الماضي، أو على تقدير كان، أي ما كان يسرني، وما في الحديث لا يحتاج إلى هذا النحو من التقدير إذ إن سياق الكلام الدال على ما لم يقع مؤد إلى استعمال المضارع في هذا الموضع، وليس في ذلك أي إخلال.

ويؤخذ من كلام ابن مالك تعقيباً على قوله ﷺ: «ما يسرني أن يمر علي...» أن جواب «لو» لا يأتي منفياً بـ(ما) وإنما يكون منفياً بـ(لم) لأن حق جوابها أن يكون ماضياً، وليس الأمر كذلك، فقد جاء جواب لو منفياً بـ(ما) في تسعة وعشرين موضعاً في القرآن، خمسة منها في سورتي البقرة وآل عمران، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم﴾.

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٢٧.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[1].

وقوله: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾[2].

وقوله: ﴿لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟﴾[3].

وقوله: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾[4].

أما الشيء الثالث الذي رآه في الحديث فهو وقوع «أن» زائدة بين (لا) و(يمر) وحمله على قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[5].

ومن هذا الضرب مما لا إشكال فيه من الحديث «قول ابن عمر رضي الله عنهما: رأيت رسول الله ﷺ ركب راحلته، ثم يهل حين تستوي به راحلته».

وذكر ابن مالك أنه يروى في رواية أخرى: حتى تستوي به راحلته، فقال: «قلت: هذا الموضع صالح لـ(حين) ولـ(حتى).

أما صلاحيته لـ(حين) فظاهرة، وأما صلاحيته لـ(حتى) فعلى أن يكون قصد حكاية الحال، فأتى بـ(حتى) مرفوعاً بعدها الفعل، كقراءة نافع «وزلزلوا حتى يقول الرسول» وكقول العرب (مرض فلان حتى لا يرجونه) على تقدير: مرض فهو لا يرجى، وكذا تقدير الحديث: ثم يهل فإذا هي مستوية به راحلته، والمعنى أن إهلاله مقارن لاستواء راحلته به»، ثم قال: «ولو نصب تستوي لم يجز؛ لأنه[6] يستلزم أن يكون التقدير: ثم يهل إلى أن تستوي به راحلته، وهو خلاف المنصوص».

---

(١) البقرة/ ٢٥٣

(٢) آل عمران/ ١٥٢

(٣) آل عمران/ ١٥٦

(٤) آل عمران/ ١٦٨

(٥) الأعراف/ ١٢

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٣٠

وليس ثمة ما يمنع هذا التقدير، إذ هو متفق مع دلالة «حتى» على أنتهاء الغاية، فيكون المقصود: إنه ﷺ يستمر في إهلاله إلى أن تستوي به راحلته، والحديث في سياقه يحتمل دلالة (حين) ودلالة (حتى).

وابن مالك بعد منعه لهذا الوجه يعود فيجيزه، إذ يقول: «إلا أن يريد يهل بلا قطع حتى تستوي به راحلته.. فذلك جائز».

وأورد ابن مالك عدداً من الأحاديث استهلها بقول النبي ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال».

وليس في الحديث إشكال، فقال في توجيهه: «قلت: «يوشك» مضارع أوشك وهو أحد أفعال المقاربة، ويقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوب المحل، لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ(أن) [1].

ثم قال: «وقد يسند إلى «أن» والفعل المضارع فيسد مسد اسمها وخبرها، وفي هذا الحديث شاهد على ذلك».

فأوشك في هذا مثل «عسى» وقد أسند إلى أن والفعل في قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [2].

وذكر ابن مالك قول النبي ﷺ: «لا يتمنين أحدكم الموت، إما محسناً فلعله يزداد، وإما مسيئاً فلعله يستعتب.

فقال: «وقوله ﷺ: «وإما محسناً... وإما مسيئاً أصله: إما يكون محسناً واما يكون مسيئاً، فحذف «يكون» مع اسمها مرتين وأبقى الخبر ثم قال: «وأكثر ما يكون ذلك بعد «إن» و«لو» كقول الشاعر:

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٠٣

(٢) الإسراء/ ٧٩

أنطق بحق وإن مستخرجاً إحناً   فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا

وكقوله:

علمتك منّاناً فلست بآمل   نداك ولو غرثان ظمآن عاريا» [1]

أقول ويحتمل نصب «محسنا» و«مسيئاً». على الحال، على تقدير: لا يتمنين أحدكم الموت إما وهو محسن وإما وهو مسيء».

وليس في الحديث على تقدير الحال ما يحمل على تقدير حذف «يكون» واسمها، ولا ما يخالف اطراد حذف كان بعد «إن» و«لو».

ووقف على قول النبي ﷺ: «ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء».

فقال: «... وفي ليس صلاة أثقل على المنافقين بعض إشكال، وهو أن يقال: «ليس من أخوات كان فيلزم أن تجري مجراها في أن لا يكون اسمها نكرة إلا بمصحح كالتخصيص وتقديم ظرف، كما يلزم ذلك في الابتداء، والجواب أن يقال: قد ثبت من مصححات الابتداء بالنكرة وقوعه بعد نفي، فلا يستبعد وقوع اسم كان المنفية نكرة محضة، كقول الشاعر:

إذا لم يكن أحد باقياً   فإن التأسي دواء الأسى

وأما ليس فهي بذلك أولى لملازمتها النفي».

ثم قال: «وفي ليس صلاة أثقل» شاهد على استعمال ليس في النفي العام المستغرق به الجنس، وهو ما يغفل عنه، ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[2].

ومما يدل على استعمال ليس في النفي العام قول الشاعر:

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٧

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٩

إذا ذهب العتـاب فلـيس ود ويبقى الود مـا بقـي العتـاب

إذ أدت هنا مؤدى لا النافية للجنس، فمعناها: إذا ذهب العتاب فلا ودّ.

وجاء في الحديث «فلما قدم جاءه بالألف دينار».

ولم يأت ما فيه على ما هو معروف من تعريف العدد المضاف، وما هو مقيد لدى النحويين في هذا الشأن.

فقال ابن مالك في توجهه: «قلت وقوع دينار بعد الألف ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو أجودها أن يكون أراد: بالألف ألف دينار على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف، وهو البدل لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر».

ثم ذكر حديثاً آخر جاء فيه نظير ما ورد في هذا الحديث، وهو: «ثم قام فقرأ العشر آيات» وحمله على هذا الحمل، على أن المراد فقرأ العشر عشر آيات على حذف البدل، وبقي ما كان مضافاً إليه مجروراً»[1].

والأجدر أن يؤخذ بهذا الوجه من تعريف العدد المضاف، مادام قد ورد في شاهدين من الحديث الشريف، وهو أيسر من تعريف المضاف إليه الذي يقره النحويون: «ألف الدينار».

والأشيع في الاستعمال القول: حفظت العشرة أبيات، وأعطيته الألف دينار، إذ المراد في هذا السياق تعريف العدد وليس تعريف المعدود فإن الأحق بالتعريف بالألف واللام في هذا الوجه هو العدد، لأنه المقصود بالذكر، وهو المراد التنبيه عليه والإعلام به، دون المعدود، إذ هو معروف ضمناً.

وهم يجرون العدد في هذا النحو على ما هو معروف في تعريف المضاف بالمضاف إليه.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١١٢.

والأجدر أن يكون «الألف دينار» حكماً خاصاً بصورة تعريف العدد، فالمضاف إليه هنا تمييز للعدد، وهو مخالف لسواه من المضاف إليه.

واستشهد ابن مالك لحمله «الألف دينار على حذف البدل بشاهدين هما قول الشاعر:

الأكـل المـال اليتـيم بطـرا ... يأكـل نـاراً وسيصـلى سـقرا

وقول الآخر:

المـال ذي كـرم ينمـي محامـده ... مـادام يبذلـه في السـر والعلـن

أراد المال مال ذي كرم».

وأنت ترى أن ما في الشاهدين شديد البعد عن «الألف دينار»، مع ما اقتضته الضرورة فيهما، ثم إن أحكام العدد تختص به ولا تجري على غيره من صور الكلام، ولولا الضرورة لما قال: «الأكل المال اليتيم» وهو يريد: الأكل المال مال اليتيم، وليس في النثر ما يحمل على ارتكاب هذا النحو غير الجائز وغير السائغ من القول.

ومما وقف عليه من غير المشكل قوله ﷺ: «هو لها صدقة» إذ قال: «قلت يجوز في «هو لها صدقة» الرفع على أنه خبر «هو»، و«لها» صفة قدمت فصارت حالاً كقوله:

والصالحاتُ عليها مغلقاً باب

فلو قصد بقاء الوصفية لقيل: «والصالحات عليها باب مغلق» وكذا الحديث لو قصدت فيه الوصفية بـ«لها» لقيل: هو صدقة لها، ويكون لها في موضع رفع»[1].

وليس في الحديث ما يستدعي الوقوف عليه فالرفع والنصب في «صدقة» مستويان، وما استشهد به ابن مالك يختلف عما في الحديث، فصاحب الحال في الحديث الضمير في «لها» وهو معرفة، في حين أن صاحب الحال في الشاهد نكرة، ولا يجوز عند النحويين مجيؤه نكرة إلا إذا تأخر وتقدمت الحال عليه، كما في الشاهد.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١١٢.

وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته:

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبن[1]

والأرجح في «صدقة» أن تكون خبراً، لأنها هي المقصودة في الدلالة على المراد في الحديث، ولا وجه إلى الذهاب إلى الحالية، إذ لا يتم الكلام في «هولها» دون صدقة بحسب مقتضى الحديث.

وذكر قول النبي ﷺ: «قد كان من قبلكم ليمشطن بمشاط الحديد». فعدَّه شاهداً على وقوع الجملة القسمية خبراً، لأن التقدير: قد كان من قبلكم «والله ليمشطن»، ثم قال: «وهذا في خبر كان غريب «وإنما يكثر في خبر المبتدأ كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ وكقول النبي ﷺ: «وقيصر ليهلكن ثم لا قيصر».

ورأى أن ما في الحديث وفيما جاء في كلام الله تعالى حجة على الفراء إذ قال: «وفي هذا حجة على الفراء في منعه أن يقال: زيد ليفعلن»[2].

وفي وقوع الجملة القسمية خبراً للمبتدأ في الآية إلزام بقبولها فيما كان أصله مبتدأ بالشاهدين: الآية والحديث.

ووقف ابن مالك على قول عبد الله بن مسعود ﷺ: «اقرأنيها النبي ﷺ فاه إلى في». وذكر في نصب «فاه ثلاثة أوجه، إذ قال: وفي قوله: «فاه إلى في» ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون الأصل: جاعلاً فاه إلى في، فحذف الحال، وبقي معموله كالعوض منه.

الثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فيَّ، فحذفت «من» وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجروراً.

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٦٣٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢١٩، ٢٢١.

الثالث: أن يكون مؤولاً بـ(متشافهين) كما يؤول: بعته يداً بيد «متناجزين»[1].

ولا إشكال في هذا الحديث، وقد كان الأجدر بابن مالك أن يكتفي بالوجه الثالث، إذ إن نصب «فاه» جار على مجيء الحال لفظاً جامداً، فمن مواضع مجيئها لفظاً جامداً أن يكون اللفظ دالاً على مفاعلة، كما في قولنا سرنا يداً بيد، وسرنا يده بيدي، وتقدمنا كتفاً لكتف، وكتفه إلى كتفي، وقابلته وجهاً لوجه و: وجهه لوجهي، وفي هذه الأمثلة ونحوها يؤول اللفظ الجامد بحال مشتقة أي متماسكين ومتكاتفين ومتواجهين.

وهذا أقرب وأيسر من «تقديره «جاعلاً» وحذفه، وتقدير حرف الجر «من» وحذفه.

وجاء في حديث سراقة بن مالك قوله للنبي ﷺ: «يا نبي الله مرني بم شئت». وفيه حذف ألف (ما) الموصولة لاقترانها بحرف جر. فقال ابن مالك: «وفي قول سراقة بن مالك بن جعشم: «مرني بم شئت شاهد على إجراء «ما» الموصولة مجرى ما الاستفهامية في حذف ألفها إذا جُرَّت. لكن بشرط كون الصلة «شاء» وفاعلها» [2].

وعجيب هذا الشرط: أن لا تحذف ألف «ما» الموصولة في هذا الموضع إلا إذا كانت صلتها الفعل «شاء» وفاعله!

فما الذي يقصر هذه الحال على هذا الفعل دون غيره؟

كأن ابن مالك «يفصل» قاعدته على «مقاس» ما جاء في هذا الحديث بحيث لا تتعداه، وفي هذا دلالة ظاهرة على مقدار ما يضمره ابن مالك لما يرد في الحديث من الاعتبار، فيجعله يقيد قاعدته بهذا القيد العجيب. إذ إن كون «ما» موصولة يجعل كل فعل صالحاً لأن يكون صلتها.

فبأي وجه تحذف ألفها في هذه الحال مع الفعل «شاء»، ولا تحذف إذا كانت الصلة فعلاً آخر؟

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٤٦.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٥١

وما الذي يجعل الفعل «شاء» مختصاً بهذه الصفة دون غيره من الأفعال الأخرى التي تصلح أن تكون صلة لـ(ما)؟

وجاء في حديث النبي ﷺ قوله: «ولا أقول إن أحداً أفضل من يونس بن متى»(1).

والنحويون يعدون مجيء «أحد» في الكلام الموجب من القليل غير الشائع، يقول الرضي في شرح الكافية «وقد يستعمل قليلاً «أحد» في الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمال «واحد»، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(2).

وابن مالك يذهب مذهب النحويين في هذا الشأن، فيقول معللاً مجيء أحد في الموجب في هذا الحديث «وفي لا أقول إن أحداً... استعمال أحد في الموجب لأن فيه معنى النفي، وذلك أنه بمعنى لا أحد أفضل من يونس».

والمسوغ لمجيء أحد في الموجب عند ابن مالك في حديث النبي ﷺ أنه أتى في سياق نفي».

ولم يستشهد ابن مالك على ورود أحد في القرآن في الموجب، واكتفى بذكر شاهد شعري، وهو قول الفرزدق:

ولو سئلت عني نوار وأهلها ... إذا أحدٌ لم تنطق الشفتان

ويرى أن «أحد» جاء في الموجب في الشاهد لوقوعه في سياق نفي، إذ قال: «فأوقع أحداً» قبل النفي، لأنه بعده بالتأويل، كأنه قال: إذا لم ينطق منهم أحد».

ولا ريب أن ورود الشيء في كلام الله ولو في موضع واحد إنما هو كثير في تفرده.

وقد جاء أحد في الموجب وفي سياق إثبات في أربعة مواضع أخرى، سوى ما ذكره ابن الحاجب.

وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾(3).

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٧٢

(2) شرح الرضى على الكافية: ٣/ ٢٥٨

(3) آل عمران/ ٧٣.

وقوله: ﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾[1].

وقوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[2].

وقوله: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾[3].

ولو استقرى أحد من الباحثين ورود «أحد» في الشعر في الموجب لوقع على الكثير من الشواهد، ومنها قول عمر بن أبي ربيعة:

إنما أهلك جيران لنا إنما نحن وهم شيء أحد[4]

فقد جاء أحد في الموجب مع التوكيد.

- **ابن مالك يتقبل الخطأ في الرواية:**

يرى ابن مالك أن ما عُد من الحديث الشريف هو كلام النبي ﷺ وكلام صحابته ﷺ، خلافاً لما يراه أسلافه النحويون ومن تبعهم، إذ يرون أن الحديث مروي بالمعنى، بألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين، فهو كلامهم، وليس الكلام الذي نطق به النبي ﷺ، وكلام صحابته ﷺ في الأصل، ومن أجل هذا أحلّوه في رتبة أدنى، من الشعر في مجال الاستشهاد به في نحوهم.

الأحاديث النبوية عند ابن مالك التي ترد في كل المظان منسوبة إلى النبي ﷺ بالعبارة الدالة عليه دلالة مباشرة: قال رسول ﷺ: هي كلامه حقاً وصدقاً، والكلام فيها عنده هو «كلام أفصح الفصحاء» و«أفصح الكلام» والكلام «الأفصح» و«أفصح الكلام المنثور» و«أحسن ما يستدل به»[5].

---

(١) النساء/ ٤٣.

(٢) التوبة/ ٦.

(٣) مريم/ ٢٦.

(٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص٥٤.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح: ص٦٧ وص٢٢٥ وص١٣١ وص٧٩ وص٢٣٤ وص١٣٤.

وهو متيقن من ذلك إلى الحد الذي يجعله يتقبل ما اشتمل على لحن بيّن وظاهر، والأولى فيه أن ينسب إلى خطأ في الرواية، وآية ذلك أنه يتقبل الحديث المروي بهذه الصورة: «كان الصاع على عهد النبي ﷺ مد وثلث» برفع خبر كان والمعطوف عليه، وأقرب ما يقال فيه أنه خطأ في رواية من رواه هكذا، لكن ابن مالك لا يراوده شك في صورته التي أثرت، ولا يصححها أو ينكرها، وإنما هو يعمد إلى تأويل ما فيها على هذا النحو «... وأما كان الصاع... مُد وثلث» فالأجود فيه جعل اسم كان ضمير الشأن، ويكون الصاع مبتدأ، ومد وثلث خبره، والجملة خبر كان» [1].

ومع ما في هذا التقدير من التكلف والبعد فإنه لم يرد في الكلام المنثور «كانه» وما بعده مبتدأ وخبر، ثم حذف ضمير الشأن، وبقاء المبتدأ والخبر مرفوعين اللذين هما: اسم كان وخبرها، وإذا كان في وجود ضمير الشأن ما يبطل عمل كان فالأوفق أن يكون في حذفه ما يعيد لها عملها، وإلا فما الوجه في إبطاله عملها مع وجوده وحذفه؟!

وهو ليس موجوداً أصلاً، وإنما الرواية الخطأ هي التي ألزمت افتراض وجوده، ثم يقول: «ويجوز أن يكون «مد خبر مبتدأ محذوف، والجملة خبر كان، والتقدير: كان الصاع قدره مد وثلث».

وما هو أيسر من هذا كله حمل ما شاب الحديث من اللحن الظاهر على أنه من وهم الرواة وسهوهم وليس ذلك بمستبعد عن وقوعهم في مثله.

وبهذا القدر من الثقة بما بين يديه من الحديث يتقبل ابن مالك هذه الرواية للحديث: «إن لنفسك حق» المنسوبة إلى النبي ﷺ على ما فيها، إذ يقول: «... ونظيره إن كان المحذوف ضمير الشأن قول النبي ﷺ في بعض الروايات «وإن لنفسك حق» [2].

وما كان يحسن بابن مالك أن يقف على هذه الرواية، ويؤولها هذا التأويل، وهو

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٠٠

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٠٩

يعلم أنها إحدى روايات هذا الحديث، وأن ما عداها جاء على الصورة الصحيحة «إن لنفسك حقاً»، فهي مخالفة لما هو فاشٍ ومطرد في اللغة، وفي كـلام الله تعـالى، ففي القرآن: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[1]، و﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾[2] و﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُ﴾[3]، و﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾[4]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[5]، و﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾[6]، و﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[7].

وأن يدع ابن مالك هذا كله ليأتي بهذا التأويل لرواية خطأ مع ورود الحديث برواية صحيحة، وهو يعلم بذلك، لقوله: «في بعض الروايات» ثم ينسبها إلى النبي ﷺ، فإنما هو أمر ما كان يحسن بابن مالك أن يقدم عليه، ولا ريب أن الخطأ فيها إنما هو من وهم الراوي.

وإذا تقبلنا توجيه ابن مالك لهذه الرواية لزمنا أن نتقبل كل ما جاء مماثلاً لها، إذ يكون من حق من يقول: إن لدي مال، وإن في الأمر شك، أن يقول إنه إنما أضمر ضمير الشأن الذي أبطل عمل «إن» الظاهرة محذوفاً.

وانظر إلى ما يتجشمه ابن مالك من ضروب التكلف والبعد في توجيه ما جاء في رواية خطأ أخرى في الحديث مع وجود الرواية الصحيحة له، إذ يقول: «... ومنها قول عائشة ﷺ في باب المحصب: وإنما كان منزل ينزله النبي ﷺ، تعنى المحصب». إذ يقول: «قلت في رفع منزل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تجعل ما بمعنى الذي واسم كان ضمير يعود على «المحصب»، فإن هذا الكلام مسبوق بكلام ذكر فيه المحصب»، فقالت أم

(١) المائدة/ ٢

(٢) طه/ ٣٢

(٣) طه/ ٩٧

(٤) الحجر/ ٣٥.

(٥) النبأ/ ٣١.

(٦) المزمل/ ١٢.

(٧) الشرح/ ٥- ٦.

المؤمنين رضي الله عنها، إن الذي كانه المحصب منزل ينزله رسول الله ﷺ، ثم حذف خبر كان لأنه ضمير متصل، كما يحذف المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً ويُستغنى بنيته، كقولك: زيد ضرب عمرو، تريد زيد: ضربه عمرو»[1].

وفي هذا الذي قاله ابن مالك أمور لا تخلو من الإبعاد والتكلف، وهي:

- أنه قال: إنها قالت: «إن الذي كانه المحصب منزل» وهي لم تقل ذلك، وإنما قالت: إنما كان منزل، فابن مالك يقوّلها ما لم تقله.
- وأن الضمير في «كانه «هو خبر كان، ومنزل اسمها، وهذا ما لا يكون بحال؛ لأنه ضمير متصل بكان، وهو الأعرف والأولى بأن يكون اسمها.
- وأن خبر كان الذي هو الضمير المتصل بكان حذف كما يحذف المفعول به، وهذا هو الأعجب والأغرب والأبعد، لأن خبر كان عمدة والمفعول به فضلة.
- وأن الضمير المتصل بكان الذي هو خبرها في تقديره حذف كما يحذف في قولك: زيد ضرب عمرو، تريد زيد ضربه عمرو.

بهذه المجموعة من العجائب يوجه ابن مالك ما هو لحن ظاهر، وقع فيه غير قائله، وأيسر من ذلك كله والأقرب القول: إن الأصل في الحديث «كان منزلاً» لأنه مسبوق بكلام ذكر فيه «المحصب، وقد جاءت الرواية الصحيحة للحديث هكذا[2].

وإلا فمن الذي يقول: «كانه» لكيلا لا ينصب خبر كان المجاور لها؟ ومن الذي يقول: زيد ضرب عمرو، يريد زيد ضربه عمرو؟

وابن مالك يتقبل ورود الخطأ الظاهر فيما جاء في سياق الحديث، وإن لم يكن منه، إذ يقف على قول أبي جهل: «متى يراك الناس قد تخلَّفت...» ومتى هنا شرطية،

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٨٦.

(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٢١١ (هامش المحقق).

فيقول: «ومنها قول أبي جهل لعنه الله تعالى لأبي صفوان: «متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد أهل هذا الوادي تخلفوا معك». إذ يقول: «قلت: تضمن هذا الكلام ثبوت ألف يراك بعد «متى» الشرطية وكان حقها أن تحذف، فيقال: متى يرك، كما قال تعالى: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾، وفي ثبوتها أربعة أوجه.

ولأن الخطأ في هذا القول بيِّن لاشك فيه نجد ابن مالك ينحو في توجيهه النحو الذي رأينا في المسألة السابقة، فيما يتبدى فيه من التكلف والبعد، إذ يقول في الوجه الأول: «أحدها: أن يكون مضارع: «راءَ» بمعنى رأى، كقول الشاعر:

إذا راءَني أبدى بشاشة واصـل ويألف شنآني إذا كنت غائبـا

ومضارعه «يراء» فجزم فصار «يرأ» ثم أبدلت همزته ألفاً فثبتت في موضع الجزم كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها، ومثلها «ألم ينبا» في وقف حمزة وهشام»[1].

وما كان أغنى ابن مالك – رحمه الله – عن المضي في هذا القدر من التكلف، وهو ليس حديثاً، والأجدر أن يعد إحدى جهالات أبي جهل فلا يؤبه به.

والوجه الثاني نظير الوجه الأول في بعده، إذ يقول: «الثاني: أن تكون «متى شبهت بـ(إذا) فأهملت، كما شبهت إذا بمتى فأعملت، كقول النبي ﷺ لعلي وفاطمة رضي الله عنها «إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين، وتسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين».

وما يبطل هذا الوجه أمران:

الأول: أنه لا وجه لمشابهة العامل لغير العامل حين لا يعمل، فمن شأن العامل أن يعمل في كل موضع، وغير العامل ألا يعمل في كل موضع، أما القول بتجرد العامل من عمله لمشابهته غير العامل، فإنما هو تعلة لا ترد إلا حيثما يكتسب كل منهما غير صفته في بعض الكلام.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٧١.

وحين ترد الأداة غير عاملة فإن ذلك يرجع إلى المتكلم الذي لم يعملها، وهو حين لا يعملها لا يخطر على باله أنه شبهها بغيرها، مما لا يعمل، وآية ذلك أننا نجد أن الفعل يرد غير مجزوم بـ(لم) فبم شبهت لم حين ينطق بها المتكلم غير عامله؟ ونجد كان ترد غير ناصبة للخبر، فبأي فعل غير ناصب للخير شبهت؟

إن الناطق بالأداة هو الذي يعملها أو لا يعملها، ولا مدخل لشبهها بغيرها في ذلك.

الثاني: أن لحديث النبي ﷺ رواية أخرى صحيحة جاء فيها جواب إذا «فكبرا... وسبحا... واحمدا»[1].

وقد خطأ أبو البقاء العكبري ما جاء نظيراً لما ورد في كلام أبي جهل، إذ قال: «وفي حديثه – عبد الله بن عباس – ألم ألقاكم على تلك الحال بالألف في هذا الموضع، والصواب: ألم ألقكم، بغير ألف مجزوماً بـ(لم)»[2].

ومما وجهه ابن مالك وهو مخالف للثابت الفاشي في اللغة الرواية المنسوبة إلى النبي ﷺ «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»[3].

وحمله على جعل الكلام خبراً بمعنى النهي، إذ قال: «وجعل الكلام خبراً بمعنى النهي جائز، وأكثر ما يُجرى في المعتل مجرى الصحيح فيما أخره ياء أو واو، فمن ذلك قراءة قنبل: «إن من يتقي ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين» وكذا قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد»[4]

وقد وقف أبو البقاء العكبري على نظير ما ورد في الحديث، ولم يعده صواباً؛ إذ قال: «وفي حديث سمرة بن جندب لا يتعاطى أحدكم أسير أخيه فيقتله»، الصواب: لا

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢٤ (هامش المحقق).

(٢) إعراب الحديث النبوي، ص١١٣.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ٢٠٥.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٧٣.

يتعاطَ بغير ألف لأنه نهي ثم قال: والأشبه أنه سهو، فإن وجد في كل الطرق هكذا فيؤول على وجهين، ذكر في الوجه الأول توجيه ابن مالك، وحمله على قوله تعالى: ﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ ﴾، وحمله في الوجه الثاني على إشباع الفتحة وجعلها ألفاً.

ووجّه ابن مالك طائفة من الروايات الخطأ في الحديث بإقحام لفظ في النص لإصلاح الخطأ الظاهر في كل منها، ومما لا ريب فيه أن توجيه المشكل على هذا النحو إنما هو أيسر التوجيه وأهونه، فأنت لا تعدم في اللغة اسماً أو فعلاً أو حرفاً من حروف المعاني يهيئ لك الحركة الإعرابية التي تريد لتصحيح أي خطأ إعرابي حيثما وجد، إذ يفصل العامل عن معموله.

ومما وجهه على هذا النحو قول بعض الصحابة ﷺ «كان الناس يصلون مع النبي ﷺ، وهم عاقدي أزرهم».

وقول صاحبة المزادتين: «عهدي بالماء أمسِ هذه الساعة ونفرنا خلوفاً»[1].

إذ قال: «قلت: اعلموا وفقكم الله أن «عاقدي أزرهم» و«خلوفاً» منصوبان على الحال، وهما حالان سدتا مسد الخبر المسندين إلى «هم». و«نفرنا»، وتقدير الحديث الأول: وهم مؤتزرون عاقدي أزرهم، وتقدير الحديث الثاني: ونفرنا متروكون خلوفاً.

ولفظتا «مؤتزرون» و«متروكون» ليستا في الحديثين، وقد أقحمهما ابن مالك في كل منهما لتصحيح مجيء خبر المبتدأ منصوباً، خلافاً لما يلزمه ظاهر اللفظ الذي تنبني عليه الأحكام، والحال السادة مسد الخبر لا تجري على هذا النحو، إذا اشترط النحويون فيها أن يكون المبتدأ مصدراً مضافاً إلى معموله أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، نحو: احترامي الرجل صادقاً وأفضل كسبك المال حلالاً، وابن مالك أدرى بذلك، ويبدو أن ما لحه من الخطأ الظاهر في الروايتين هو الذي حمله على أن يذهب بعيداً إلى الحال السادة مسد الخبر لتوجيه ما فيهما، إذ إن نصب (عاقدي) و(خلوفا) لابد أن يكون على الحال، وقد جاء كل منهما بعد مبتدأ.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٧٠.

وليست ثمة حاجة إلى هذا التوجيه البعيد، فلكل من الحديثين رواية صحيحة «وهم عاقدون» و«نفرنا خلوف».

ووقف ابن مالك على الرواية المنسوبة إلى النبي ﷺ: «فهل أنتم صادقوني»[1].

وقد جاء هذا القول في رواية صحيحة: فهل أنتم صادقيّ.

فقال في توجيه: «فهل أنتم صادقوني»، «قلت: مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقول الشاعر:

وليس بمعييني وفي الناس ممتع   صديق إذا أعيا عليّ صديق

وكقول الآخر:

وليس الموافيني ليرقد خائباً   فإن له أضعاف ما كان أمّلا

ومنه قول النبي ﷺ لليهود «فهل أنتم صادقوني»[2]. والنحويون يخطئون وقوع ذلك في النثر.

ومما يرجح توجيه ابن مالك لما في الشاهدين أنه ليس من أثر الضرورة، إذ لا يختل الوزن إذا قيل: وليس بمعييّ، وليس الموافيَّ.

ومما جاء في الحديث من الخطأ في الرواية: الحديث «كان يصلي جالساً، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا».

وللحديث رواية صحيحة «... فإذا بقي من قراءته نحو...»[3].

فلا وجه معها لذكر الرواية الأخرى التي تشتمل على خطأ ظاهر بنصب ما هو فاعل بحسب مقتضى السياق.

---

(١) ، (٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٧٨.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٨٦، وينظر هامش المحقق.

ولأن الخطأ ظاهر فإن ابن مالك يعمد إلى المزيد من التكلف والإبعاد لإجرائه، إذ يقول: «قلت من روى نحو من كذا بالرفع فلا إشكال في روايته وإنما الإشكال في رواية من روى «نحواً» بالنصب.

ويرى ابن مالك في نصب «نحواً» وجهين، إذ يقول: «... وفيه وجهان أحدهما أن تكون «من» زائدة، ويكون التقدير: فإذا بقي قراءته نحواً، فقراءته فاعل بقى، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب «نحواً» بمقتضى المفعولية».

وإذا كان في «قراءته نحواً» بجعل المصدر المضاف إلى فاعله عاملاً ناصباً لمفعوله ما يمكن تقبله في غير هذا السياق فإن ما يبعده في هذا الموضع هو أن «نحواً» لا يكون مفعولاً للمصدر إلا بجعل «من» زائدة، ولا وجه لزيادتها إلا لإجراء هذا التوجيه، وما هو أقرب وأيسر، كما يتضح من ظاهر السياق أن «من» دالة في موضعها على غير التوكيد الذي يأتي مع زيادتها، وأن فاعل الفعل (بقي) هو «نحو» ولا يكون غير ذلك إلا مع التمحل والبعد، وإلا حينما يكون المراد إجراء ما هو مخالف لما يدل عليه الظاهر البين من السياق، وجمهورهم لا يجيزون زيادة (من) في الواجب، وقد جاءت (قراءة) مذكرة في «بقي قراءته» لإتمام المراد من هذا التوجيه.

ولا ريب أن وجود الرواية الصحيحة للحديث يجعل كل ما قاله ابن مالك في هذا الشأن من فضول الكلام المستغنى عنه.

ومما وجهه ابن مالك وهو مخالف لما استقر لدى النحويين من أحكام النحو ما ورد في الحديث «فهل أنتم تاركولي صاحبي».

وقد جاء الحديث في رواية صحيحة «فهل أنتم تاركون لي صاحبي».

وعد ابن مالك ما في الحديث من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجار ومجرور ومنه قول الشاعر:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي ... كناحتِ يوماً صخرة بعسيل[1]

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٢٢٣.

وقد وقف البقاء العكبري على هذه الرواية، وعدها من غلط الرواة «إذ قال: «... وفي هذا الحديث «هل أنتم تاركولي صاحبي» الوجه: «تاركون» لأن الكلمة ليست مضافة، لأن حرف الجر منع الإضافة وإنما يجوز حذف النون في موضعين، أحدهما: الإضافة ولا إضافة هنا، والثاني: إذا كان تاركون بالألف واللام مثل قول الشاعر الحافظ عورة العشيرة.

والأشبه أن حذفها من غلط الرواة»[1].

ومما يكشف موقف ابن مالك – رحمه الله – من الحديث، ويظهر مدى تسامحه في تقبل ما بعد وندَّ عن أحكام اللغة من الروايات توجيهه لقول خباب ﷺ: «فلم يترك إلا نَمِرَة، كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غُطي رجليه بدا رأسه».

والفعل في «غُطيَ رجليه» مبني للمجهول.

يقول ابن مالك: «قلت: المشهور «وإذا غطينا رجليه خرج رأسه ولا إشكال فيه».

فالرواية المشهورة هي الرواية الصحيحة، وهي الأمثل عطفاً على غطينا الأولى، ولا وجه لبناء الثانية للمجهول، وهم الفاعلون، فما الذي يحمل إذن على التوجه إلى الرواية الخطأ والوقوف عليها؟، ثم يكون التوجيه بهذا القدر من التكلف، إذ يقول في توجيه نصب ما هو نائب عن الفاعل: «والوجه في نصبه أن يكون غطي مسنداً إلى ضمير النمرة على تأويل «كفن»، وتضمين «غُطّيَ» معنى «كُسِيَ» أو إلى ضمير الميت، وتقدير «على» جارة لـ«رجليه»[2].

بهذا القدر من التكلف يتحصل نصب «رجليه» أو جره من «غطي رجليه فالنمرة ليست نمرة، وإنما هي كفن، وغُطي ليس هو هذا الفعل، وإنما هو على معنى «كَسيَ» والأحكام كما هو معلوم إنما تجري على ظاهر اللفظ، وليس على ما يتراءى لمن يريد أن يجعل الخطأ صحيحاً بخفي التأويل.

(١) إعراب الحديث النبوي، ص١٦٥.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢٦ .

وعجيب أن يُكسى الميت، إذ من المعلوم أن الإكساء لا يتوافق مع الكفن والميت، فهو في حال يتجرد فيها مما اكتساه، فلا يكسى بعد موته، وليس ثمة ما يحمل على أن يكون «غطي» بمعنى «كَسيَ» في هذه الحال. ثم إن رجليه يجوز أن تكون مجرورة بحرف الجر «على» والسياق لا يحتمله ولا يؤدي إليه.

أوَ ليس الأجدر والأسلم التمسك بالرواية المشهورة الصحيحة وتجاهل الرواية الأخرى دون التجشم لها كل هذا القدر من التكلف والإبعاد في التأويل.

وجاء الفعل المضارع مرفوعاً بعد «حتى» في قول البراء بن عازب ﷺ: «... إذا رفع رأسه من الركوع قاموا قياماً حتى يرونه قد سجد»[1].

فقال ابن مالك في توجيهه: «وفي قاموا قياماً حتى يرونه قد سجد إشكال؛ لأن «حتى» فيه بمعنى إلى أن، والفعل مستقبل بالنسبة إلى القيام فحقه أن يكون بلا نون لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع بعد «أن» حملاً على «ما» أختها كقراءة مجاهد «لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة، بضم الميم، وكقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء مني السلام وأن لا تشعرا

وليس في حمل العامل على غير العامل في موضع نادر وجه مقبول، أما قول الشاعر: فهو موضع ضرورة، بدليل أنه أثبت النون حين احتاج إليها لإقامة الوزن، وحذفها حين استقام الوزن دونها في قوله: «وأن لا تشعرا».

وقد خطأ أبو البقاء العكبري ما جاء نظيراً لهذا الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ «لا تقوم الساعة حتى ترون عشر آيات» إذ قال: «وفي هذا الحديث: حتى ترون، ولا وجه له لأن حتى ههنا بمعنى إلى أن»[3].

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ١٨٠، شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٣٤، وفي رواية (حتى يروه) هامش المحقق.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٣٦.

(٣) إعراب الحديث النبوي، ص٧٦.

ويمضي ابن مالك في هذا النحو من الإبعاد في توجيه ما كان ظاهر الخطأ من الروايات التي لا يدرك توجيهها إلا بالبعيد من التأويل، كما في توجيهه الرواية الخطأ المنسوبة إلى النبي ﷺ: «ويكفيك الوجه والكفين» إذ قال: «وفي جر الوجه من «يكفيك الوجه والكفين» وجهان:

أحدهما: أن يكون الأصل «يكفيك مسح الوجه، فحذف المضاف وبقيَ المجرور به على ما كان عليه».

وبإقحام لفظ في النص لا يتعذر توجيه أي خطأ مهما بعد وإلا فكيف يعمل المحذوف ولا يعمل اللفظ الظاهر المباشر للاسم المتجه إليه بالمعنى.

ويقول في الوجه الثاني:

والثاني: أن يكون الكاف حرف جر زائداً، كما هو في ليس كمثله شيء: أي ليس مثله شيء، لابد من الحكم بزيادته، لأن عدم زيادته يستلزم ثبوت «مثل» «لا شيء مثله» ومثل كاف كمثله كاف ﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾[1].

يريد بقوله في الوجه الثاني: «الكاف حرف جر زائد» الكاف في يكفيك الذي هو الضمير، إذ يتراءى له أن الأصل فيه: يكفي كالوجه والكفين».

ومثل هذا التصور البعيد لا نجدهُ إلا في الألغاز النحوية، وما هو أبعد من هذا كله أنه يحمل «يكفي كالوجه والكفين» الذي لا يدركه إلا ذهن ابن مالك على قوله تعالى: «ليس كمثله شيء» ولا مقاربة بينهما من أي وجه.

ثم تجد أن ابن مالك يدع زيادة الكاف في يكفيك إلى بيان لزوم الإقرار بزيادة الكاف في «كمثله» و«كأمثال» وزيادتها في هذين الموضعين لا تصلح أن تكون حجة لزيادة الكاف في «يكفيك».

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٢٥٦ .

ومما يهوّن الأمر في هذا الشأن أن ابن مالك نفسه بدا غير مقتنع بما ذهب إليه بزيادة الكاف في يكفيك، إذ قال: «ويجوز على هذا الوجه رفع «الكفين» عطفاً على موضع الوجه فإنه فاعل، وأن رفع «الوجه» وهو الوجه الجيد المشهور، فالكاف ضمير المخاطب، ويجوز في «الكفين» حينئذٍ الرفع بالعطف، وهو الأجود، والنصب على أنه مفعول معه».

وقد جاء هذا الحديث في رواية صحيحة «يكفيك الوجه والكفان» وفيها ما يغني عن النظر في الرواية الخطأ، وتجشم هذا القدر من التكلف لإجرائها واقتراف نسبتها إلى النبي ﷺ مع ما فيها من العوار.

ابن مالك يستدرك على النحويين

من الحديث الشريف ما أخلوا به في النحو

الحديث النبوي الشريف عند ابن مالك – رحمه الله – شاهد معتبر، خلافاً لما يتوهمه أسلافه النحويون، تقر بموجبه الأحكام النحوية، وأنه يلي كلام الله تعالى بالمنزلة، وبمقدار الثقة به في مجال الاستشهاد، وهو إلى ذلك أولى من الشعر وأوفق لما يستشهد به لأحكام اللغة الواردة في النثر، إذ هو يراه «كلام أفصح الفصحاء» وهو «الأفصح» و«أفصح الكلام المنثور»، و«أفصح ما يستدل به».

وقد تيسر لابن مالك أن يتوصل إلى طائفة من الأحكام الإعرابية، ومن صور استعمال الأفعال والأسماء وحروف المعاني استخلصها من الحديث، أخل بها النحويون وغفلوا عنها، بما يكنه للحديث الشريف من الاعتبار، والثقة بأن الغالب مما يأتي منسوباً إلى النبي ﷺ في مظان الحديث المعتبرة، وفي كتب التراث الدينية والأدبية وغيرها إنما هو من الصحيح السليم في نسبته إليه وإلى صحابته، إذ من يجرؤ على أن يضع ألفاظه موضع ألفاظ النبي ﷺ ليؤدي معنى ما أراده؟، وهل تؤدي ألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين – كما يزعم النحويون – ما أراده رسول الله ﷺ بألفاظه على نحو دقيق؟

وقد كشف ابن مالك بما استدركه على النحويين جانباً بارزاً من إخلالهم بما هو وارد في اللغة، جاء ذلك عرضاً في سياق توجيهه لروايات وردت في كتاب «الجامع الصحيح» لأبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦).

فمما أخذه على النحويين ما غفلوا عنه من استعمال «إذ» للاستقبال، مستدلاً بقول ورقة بن نوفل: «يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك» إذ قال: «وقوله إذ يخرجك قومك استعمل فيه «إذ» موافقة لـ«إذا» في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح،

غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[1].

وقد غفل النحويون عما ورد في كلام الله تعالى وفي الحديث الشريف من مجيء «إذ» دالة على الاستقبال، وما ذلك إلا لأنهم جارون على ما أقره الخليل ابن أحمد الفراهيدي في هذا الشأن.

يقول سيبويه: «وسألته عن إذا... فقال: الفعل في «إذا» بمنزلته في «إذ» إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى»[2].

وذكر السيوطي أن جمهور النحويين ينكرون استعمال «إذ» للمستقبل، وحملوا قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ على قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ «من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي الواقع»[3].

وقد وردت «إذ» دالة على الاستقبال في مواضع أخرى فضلاً عما ذكره ابن مالك في القرآن:

منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[4].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[5].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ﴾[6].

وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾[7].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٦٢.
(٢) الكتاب: ٣/ ٦٠.
(٣) الإتقان في علوم القرآن: ١/ ١٤٧.
(٤) البقرة/ ١٦٥.
(٥) الأنعام/ ٢٧.
(٦) الأنعام/ ٣٠
(٧) الأنعام/ ٩٣

وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[1].

وقد جاءت «إذ» دالة على الاستقبال في «يومئذٍ» بما يربو على الثلاثين موضعاً منها قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ ﴾[2].

وقوله: ﴿ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴾[3].

وقوله: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾[4].

وقوله: ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾[5].

وقوله: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[6].

وقد غفل النحويون عن كل هذا، وعن كثير غيره.

وفضلاً عن هذا فقد جاءت (إذ) مشاكلة لـ(إذا) الشرطية في القرآن في دلالتها على الاستقبال وفي اقتران جوابها بالفاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾[7]. وفي قوله: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾[8].

وهذا مما غفل عنه النحويون أيضاً.

ونبه ابن مالك على ما وقع فيه النحويون من الوهم في أن (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء والمنادى محذوف، إذ قال: «قلت يظن أكثر الناس أن «يا» التي تليها «ليت»

---

(١) سبأ/ ٣١.

(٢) النساء/ ٤٢.

(٣) طه/ ١٠٢.

(٤) طه/ ١٠٩ .

(٥) النمل/ ٨٩.

(٦) الروم/ ٤.

(٧) النور/ ١٣.

(٨) الأحقاف/ ١١.

حرف نداء، والمنادى محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا: «يا محمد ليتني كنت حياً» وتقدير قوله تعالى:﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾: «يا قوم ليتني كنت معهم»، وهذا الرأي عندي ضعيف، لأن قائل: «يا ليتني» قد يكون وحده، فلا يكون معه مُنادى ثابت ولا محذوف، كقول مريم عليها السلام: «يا ليتني مت قبل هذا». ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادعي فيه حذفه مستعملاً فيه بثبوته»[1].

يريد أنه إذا ورد في الاستعمال ظهور المنادى بين «يا» و«ليت» دل ذلك على صحة تقديره عند حذفه، ولم يرد في الاستعمال ظهور المنادى بين يا وليت، فلا وجه لتقديره معهما.

وأخذ ابن مالك على النحويين أنهم يستضعفون وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى، واستشهد لذلك بقول النبي ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق» ثم قال: «قلت: تضمن الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكذلك صدوره عن فحول الشعراء»[2].

واستشهد على ذلك بتسعة شواهد شعرية.

وصحّح ابن مالك مجيء المستثنى مرفوعاً في الاستثناء التام المثبت، إلا أنه قيده بقيد، مستدلاً بقول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم».

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٥٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٦٧ .

وقول النبي ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون» وبعد أن بين الحجة في ذلك قال: «ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم، فإلا بمعنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ، ولم يحرم خبره».

واستدل على ذلك بقراءة ابن كثير وأبي عمرو، إذ قال: «ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو «ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم»، و(امرأتك) مبتدأ والجملة بعدها خبر، ولا يصح أن تجعل «امرأتك» بدلاً من أحد لأنها لم تسر معه»[1].

ومما يرى ابن مالك أن النحويين قد أخلوا به مجيء المبتدأ نكرة بعد «إذا» الفجائية وبعد واو الحال، فاستدرك ذلك عليهم مستشهداً بالحديث الشريف إذ قال: «... ومنه وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد إذا المفاجأة وواو الحال كقول بعض الصحابة ﷺ: إذا رجل يصلي، وكقول عائشة رضي الله عنها ودخل رسول الله ﷺ وبرمة على النار، ومثله: فدخل وحبل ممدود».

وعضد ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ بعد قوله: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[2]، وليست الواو هنا عاطفة، فـ(طائفة) الثانية مرفوعة.

وأردف ذلك بعدد من الشواهد جاء فيها المبتدأ نكرة بعد إذا الفجائية وبعد واو الحال، وقال في ختام ذلك: «وإنما ذكرت من القرائن ما يناسب إذا والواو في كون النحويين لا يذكرونه، ولم أقصد استقصاءها»[3].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٩٤.

(٢) آل عمران/ ١٥٤.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٩٩.

وأخذ على النحويين إغفالهم التنبيه على جواز حذف اللام الفارقة بعد «إن» المخففة إذا أغنى السياق عنها مستدلاً بالأحاديث: قول رسول الله ﷺ: «وأيم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي» وقول عبد الله بن بسر: «إن كنا فرغنا في هذه الساعة، وقول معاوية: «إن كان من أصدق هؤلاء» وقول نافع: «كان عمر يعطي عن الصغير والكبير حتى إن كان يعطي عن بنيّ».

وعقب عليها قائلاً: «قلت: تضمنت هذه الأحاديث استعمال «إن» المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها» (١).

وأيد ذلك بشواهد أخرى من الحديث الشريف وشواهد الشعر، ثم ختم ذلك بالقول: «وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق، ليجري الباب على سنن واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبينت إغفالهم، وثبت الاحتجاج عليهم لا لهم» (٢).

ومما أخل به النحويون واستدركه عليهم ابن مالك – رحمه الله – ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا، مستدلاً بقول النبي ﷺ: «يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين، ثم قال: «قلت تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا، أعني قوله: لولا قومك حديثو عهد بكفر، وهو ما خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري».

وذكر معه حديثاً آخر، وهو قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة «وإني ذاكر لك أمراً، ولولا مروان أقسم علي فيه لم أذكره لك».

وأردف ذلك بشاهدين شعريين هما قول الشاعر:

ولـولا زهـير جفـاني كنـت ... ولم أكن جانحاً للسلم إذ جنحوا

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٠٤

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٠٦

وقول الآخر:

لولا ابن أوس نأى ما ضيم   يوماً ولا نابه وهن ولا حذر

وختم هذه المسألة قائلاً: «ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعري في وصف سيف:

فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد خطأه بعض النحويين، وهو بالخطأ أولى»[1].

ووجدتُ في شعر الراعي النميري شاهداً آخر يرجح ما جاء في الحديث ، ويعضد ما احتج به ابن مالك له ، وهو قوله :

لولا سعيد ارجي ان الاقيه   ما ضمها في سواد البصرة الدور[2]

ومما يرجحه ايضاً قول حسان بن ثابت :

لولا الذي لاقت ومس نسورها   بجنوب ساية امس بالتقواد

افنى دوابرها ولاح متونها   يوم تقاد به ويوم طرادي

للقيتكم يحملن كل مدجج   حامي الحقيقة ماجد الاجداد[3]

فقد جاء جواب «لولا» في البيت الثالث بعد ان اكتمل للمبتدأ الخبر .

ومما يصلح ان يكون شاهدا لظهور الخبر بعد «لولا» توثيقا لما ورد في الحديث الشريف قول النابغة الذبياني :

لولا حبائل من نعم علقت بها   لاقصر القلب عنها ايَّ اقصارُ[4]

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٢٢.

(٢) شعر الراعي النميري ، ص ١٤٢ .

(٣) ديوان حسان بن ثابت ، ص ٦٥ .

(٤) ديوان النابغة الذبياني ، ص ١٩ .

فحبائل مبتدأ ، وقد وصف بـ «من نعم» والخبر علقت بها ، كأنه قال : لولا حبائل نعم علقت بها .

واستدرك ابن مالك على النحويين استعمال الفعل «حوّل» بمعنى صيَّرَ، وشاهده قول رسول الله ﷺ: «ما أحب أنه يحول لي ذهباً».

وبين ذلك قائلاً: «قلت: تضمن هذا الحديث استعمال «حول» بمعنى: صيَّرَ وعاملة عملها، وهو استعمال صحيح خفي على أكثر النحويين، والموضع الذي يليق أن يذكر فيه باب «ظن» وأخواتها، لأنها تقتضي مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر»[١].

وصحح ابن مالك مجيء خبر (كاد) مقترناً بـ(أن) في النثر مستدلاً بأربعة أحاديث، وهي «قول عمر ﷺ: «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب» وقول أنس: «فما كدنا أن نصل إلى منازلنا» وقول بعض الصحابة: «والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تنضج»، وقول جبير بن مطعم: «كاد قلبي أن يطير» [٢].

وهذا ما منعه سيبويه في النثر، وقصر مجيأه على الشعر[٣]، وامتثل الناس المحترزون في كلامهم لما أفتى به سيبويه، وقد ورد خبر كاد مقترناً بـ(أن) في النثر في كلام الفصحاء والأدباء وأصحاب المعاجم.

وعقب ابن مالك على ذلك قائلاً: «قلت تضمنت هذه الأحاديث وقوع «كاد» مقروناً بـ(أن) وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقترن بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ(أن)[٤].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٢٥ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٦٣ .

(٣) الكتاب: ٣/ ١٦٠.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٥٩.

واستدل بالقياس على صحة اقتران خبر «كاد» بـ(أن) قائلاً: «ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ(أن) من استعماله قياساً لو لم يرد به سماع، لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ(أن) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كطفق وجعل، فإن (أن) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا، وما لا يدل على الشروع كـ(عسى) وأوشك وكرب وكاد فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ(أن) مؤكد لمقتضاه، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب، فإذا انضم إلى هذا التعليل استعمال فصيح، ونقل صحيح، كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل».

وأورد في هذا السياق شاهد سيبويه، وهو قول الشاعر:

فلم أر مثلها خباسة واحدٍ ... ونهنهت نفسي بعد ما كدت

ثم قال: «وقال: «سيبويه»: أراد بعد ما كدت أن أفعله فحذف «أن» وأبقى عملها».

فعقب ابن مالك على قول سيبويه قائلاً: «وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر كاد بـ(أن) لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته»[(٢)].

وحسبه بها حجة – رحمه الله –.

ومما أخذه على النحويين منعهم العطف على ضمير الرفع المتصل في النثر، فأجاز ذلك مستدلاً بما جاء في الحديث الشريف في قول علي عليه السلام: «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر» وقول عمر رضي الله عنه: «كنت وجار لي من الأنصار».

وبين ذلك قائلاً: «وتضمن الحديث الثاني والثالث صحة العطف على ضمير

---

(١) الكتاب ، ١/٣٠٧ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٦١.

الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر، إلا على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر والصحيح جوازه نثراً ونظماً، فمن النثر ما تقدم من قول علي وعمر رضي الله عنهما، ومنه قوله تعالى: «لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا، فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به، لأنها بعد العاطف، ولأنها زائدة إذ المعنى تام بدونها» (١).

وابن مالك يرد هنا على المتأخرين الذين أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل بمسوغ وجود لا النافية(٢).

ونبه ابن مالك على جهل أكثر النحويين ضرباً من ضروب التنازع، إذ أورد الحديث، وهو قول أبي شريح الخزاعي «سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي ﷺ حين تكلم».

فقال: «قلت في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل، أعني أبصرت، لأنه لو كان العمل لسمعت لكان التقدير: سمعت أذناي النبي ﷺ، وكان يلزم مع مراعاة الفصاحة أن يقال: وأبصرته». ثم قال: «وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين، فيستفاد من «سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي ﷺ» جواز: أطعم زيد وسقى محمد جعفراً، وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع واستشهد على هذا الضرب من التنازع بقول الشاعر:

أصبتْ سعاد وأضنتْ زينب ... ولم ينل منهما عيناً ولا أثرا(٣)

واستدرك ابن مالك على النحويين إجراء الفعل (عدَّ) مجرى «ظن» معنىً وعملاً، وذكر أن هذا مما أغفله أكثر النحويين، واستدل على ذلك بالحديث، «إذ سئل النبي ﷺ: ما تعدون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضل المسلمين».

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٧٣-١٧٤ .

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٧.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٨١.

وعقب على هذا الحديث قائلاً: «وإجراء (عد) مجرى (ظن) معنىً وعملاً مما أغفله أكثر النحويين، وهو كثير في كلام العرب.

واستشهد لهذا المعنى بثلاثة شواهد شعرية (١).

والغريب أن هذا المعنى للفعل «عد» الذي تأخرت معرفة أكثر النحويين به حتى زمن ابن مالك هو مما ألزمنا المصححون في هذا الزمان إحلاله محل الفعل «اعتبر» للمعنى نفسه، لأنهم لا يجيزون استعمال اعتبر بمعنى «عد».

وقد تكشف لنا أن استعمال «اعتبر» بهذا المعنى صحيح، وارد في اللغة[٢].

وأورد ابن مالك جانباً من حديث للنبي ﷺ جاء فيه قوله: «... من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط... قيراط...».

وقد تكرر هذا السؤال أربع مرات في سياق الحديث، فاستدل ابن مالك بما جاء فيه على مجيء حرف الجر «من» لابتداء الغاية الزمانية، إذ قال: «قلت تضمن هذا الحديث استعمال «من» في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: «أما «من» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن... وأما «مذ» فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، يعني أن «من» لا تدخل على الأمكنة، ولا «من» على الأزمنة».

وعقب ابن مالك على قول سيبويه هذا قائلاً: «فالأول مسلم بإجماع، والثاني ممنوع لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح»[٣].

وأورد عدداً من الشواهد توثق هذا الاستعمال الفصيح.

وأخذ ابن مالك على النحويين قصرهم حذف الفاء من جواب الشرط على الضرورة، فأورد ثلاثة أحاديث لم يقترن فيها الجواب بالفاء، فاتخذها حجة على أن ذلك ليس مقصوراً على الشعر.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٨٣ .

(٢) في التصحيح اللغوي والكلام المباح، ص١٦٩-١٧٧.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩-١٩١.

والأحاديث هي: قول رسول الله ﷺ لسعد: «إنك إن تركت ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة».

وقوله ﷺ لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتعْ بها» - واستمتع فعل أمر - .

وقوله لهلال بن أمية: «البينة وإلا حد في ظهرك».

ثم قال ابن مالك: «وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها بل يكثر استعماله في الشعر، ويقل في غيره».

وقال أيضاً: «ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل» وهو فيه كثير» [1].

وقد أثبتنا في كتابنا «النحويون والقرآن» أن جواب الشرط جاء في القرآن غير مقترن بالفاء في المواضع التي أوجب النحويون اقترانه بها بما يربو على عشرة مواضع[2] منها قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[3].

وقوله: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[4].

وقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[5].

وقال ابن مالك: «فلو قيل في الكلام إن استعنت أنت معان لم أمنعه، إلا أنه لم أجده مستعملاً والمبتدأ مذكور إلا في شعر»[6].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٢-١٩٣

(٢) النحويون والقرآن، ص٢٣٦-٢٣٨.

(٣) البقرة/ ١٨٠.

(٤) الواقعة/ ١، ٢.

(٥) يونس/ ٥٠.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٣.

وقد فات ابن مالك أن نظير هذا وارد في القرآن، في قوله تعالى: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴾(١).

وقد جاء جواب الشرط غير مقترن بالفاء في جملة أسمية والمبتدأ مذكور، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾(٢).

فقد دخلت «إنَّ» على ما أصله مبتدأ، ولم يقترن الجواب بالفاء والجملة أسمية، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾(٣).

والشاهد المذكور في كتب النحو لعدم اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان جملة أسمية قول حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عند الله مثلان(٤)

ولا شاهد على ذلك من القرآن، ولا من الحديث.

وأخذ ابن مالك على النحويين إلزامهم اقتران الفاء في جواب «أمَّا» وجوباً، ولم يجيزوا حذفها إلا في ضرورة الشعر، فأورد أربعة أحاديث لم ترد فيها الفاء في جواب «أمَّا» وهي:

قول رسول الله ﷺ: «أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»(٥).

وقوله ﷺ: «أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في البوادي».

---

(١) سورة ق/ ٢.

(٢) الأنعام/ ١٢١.

(٣) يس/ ٤٥.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦٥، المقتضب: ٢/ ١٧٢، الخصائص: ٢/ ٢٨، ابن يعيش: ٣/ ١١٨.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٥.

وقول عائشة رضي الله عنها: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً».

وقول البراء بن عازب ﷺ: «أما رسول الله لم يول يومئذ».

وقال ابن مالك معقباً على هذه الأحاديث: «وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو «فأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق»، ولا تحذف الفاء غالباً إلا في شعر، أو مع قول أغنى عنه مقوله، نحو «فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم» أي: فيقال لهم: أكفرتم، ومن حذفها في الشعر قول الشاعر:

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيراً في عراض المواكب

وختم ذلك قائلاً: «وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بالتحقيق عدم التضييق، وأن من خصه بالشعر، أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه، وعاجز عن نصرة دعواه»[1].

وقد ورد جواب أما في القرآن في خمسة وخمسين موضعاً مقترناً بالفاء[2].

وينبغي ألا ينظر إلى هذه المسألة على أن ابن مالك يقرّ ما جاء مخالفاً لما ورد في القرآن في خمسة وخمسين موضعاً، وإنما ينظر إليها من جهة ما يكنّه ابن مالك للحديث الشريف من الاعتبار، فهو عنده «كلام أفصح الفصحاء» «وأفصح الكلام المنثور»، و«أحسن ما يستدل له».

وبمقتضى هذه المنزلة لا يمكن إغفال ما يرد في الحديث وتجاهله، فنحن نجد في القرآن ما لا نجده في غيره، ونجد في شواهد الشعر ما لا نجده في غيرها.

وقد عبر ابن مالك عن ذلك في كلامه على اقتران خبر «كاد» بـ«أن» إذ قال: «ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ(أن) من استعماله قياساً، إذا لم يرد به سماع»[3].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٦.

(٢) معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، ص٨٨-٨٩.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٦٠.

فليس شرطاً القياس على كل ما يرد في الحديث والتزامه، وإنما الشرط معرفة أن ذلك وارد في الحديث الشريف، وأنه من الصحيح الفصيح الذي تلزم معرفته، هذا ما يراه ابن مالك – رحمه الله –.

واستدرك على النحويين استعمال الفعل «رجع» بمعنى «صار»، مستدلاً بقول النبي ﷺ: «ولا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض».

إذ قال: «قلت: مما خفي على أكثر النحويين استعمال «رجع» كـ«صار» معنىً وعملاً، ومنه قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» أي لا تصيروا، ومنه قول الشاعر:

قد يرجع المرء بعد المقت ذا ... بالحلم فادراً به بغضاء ذي

ونبه ابن مالك على أن العرب تقسم بفعل الشهادة، وأن ذلك جاء في القرآن، إذ قال: «والعرب تقسم بفعل الشهادة فتجعل له جواباً كجواب القسم الصريح، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾، ثم قال: ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ فسمى ذلك القول يميناً، واستشهد على ذلك من الحديث بقول سعيد بن زيد ﷺ: «أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: من أخذ شبراً من الأرض ظلماً» (٢).

ثم قال: «ومن النحويين من يزعم أن هذا الاستعمال مخصوص بالشعر، ويستشهد بقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفة فاجر ... لناموا، فما إن من حديث ولا

والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام» (٣).

إن ورود القسم بفعل الشهادة في حديثين ربما دل على احتمال وروده في أحاديث ونصوص نثرية أخرى، مما ينفي حمله على الضرورة.

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٩٨.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٢٢٤

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢٥

وابن مالك يتقبل ما يرد في الحديث وإن قل، وينكر على النحويين عدم إجارته في النثر، يستشف ذلك من إيراده قول النبي ﷺ: «ليرد عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني». إذ قال: «وفي ليرد عليَّ أقوام شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون، وفيه غرابة، وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا في الشعر، كقول الشاعر:

لعمري ليُجزى الفاعلون فإياك أن تُعنى بغير جميل

ثم قال: «والصحيح أنه كثير في الشعر قليل في النثر» (١).

وهذه الرواية للحديث تشتمل على خطأ، وهو «أعرفهم ويعرفوني» إذ الصحيح «ويعرفونني»، ولهذا الحديث رواية أخرى جارية على أحكام اللغة «ليردنَّ... ويعرفونني»(٢).

ولا ريب أن تقبل ابن مالك لهذه الرواية بهذه الصورة، واتخاذها حجة لما أقره إنما يظهر مدى ما يتسم به موقفه مما يراه في الحديث، وهو الموقف السديد القويم، فما ثبت أنه من كلام النبي ﷺ، فالأمثل أن يؤخذ بما صح منه وكان له وجه يسبغه، ولا يؤبه بالخطأ فهو ليس منه.

ونبه ابن مالك على ما وقع فيه بعض النحويين من الوهم بأن اللام في جواب «لو» لازمة، فرد ذلك مستدلاً بالحديث «الحمد لله الذي هداك للفطرة، لو أخذت الخمر غوت أمتك». إذ قال: «قلت يظن بعض النحويين أن لام جواب في نحو «لو فعلت لفعلت لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور كقوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ﴾ وكقوله: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾، ومنه قول رجل لرسول الله ﷺ: «... وأظن لو تكلمت تصدقت»(٣).

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٢١ .

(٢) صحيح البخاري: ٩/ ٥٩ في نسخة منه «هامش المحقق».

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٣٤.

وتعرض لهذه المسألة في موضع آخر من كتابه، في سياق كلامه على حديث آخر، وهو قول حذيفة: «ولو مت مت على الفطرة» (١).

فقال مستطرداً: «فيه أيضاً شاهد على إخلاء جواب «لو» المثبت من اللام، وهو مما يخفى على أكثر الناس، مع أنه في مواضع من كتاب الله تعالى، نحو ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ ﴾، و﴿ أن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ و ﴿ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ ﴾ (٢).

وفي القرآن شاهدان آخران على مجيء جواب لو المثبت غير مقترن باللام وهما قوله تعالى: ﴿ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ (٣) ، وقوله: ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَـٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ (٤).

الذي جاء بعد قوله تعالى: ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (٥) .

وعجيب أن يخفى ذلك على أكثر الناس كما قال ابن مالك، وقد جاء جواب لو مقترناً باللام وغير مقترن بها في موضع واحد من كتاب الله في آيتين متتابعتين فضلاً عن وروده في الآيات الأخر.

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٦٦ .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٦٩ .

(٣) النساء/ ٩ .

(٤) الواقعة/ ٧٠ .

(٥) الواقعة/ ٦٥ .

استشهاد أبي حيان والسيوطي بالحديث الشريف

على الرغم من نعي أبي حيان الشديد على ابن مالك وإنكاره لما أقدم عليه من التوسع في الاستشهاد بالحديث الى حد التلميح بقصور ذكائه عن إدراك ما أدركه أسلافه حين أحجموا عن التوسع في الاستشهاد به، فإننا نجده يستشهد بالحديث الشريف في كتابيه «البحر المحيط» و «ارتشاف الضرب»، ولا يبعد أن يكون قد استشهد به في كتبه الأخرى التي لم يتيسر لنا الوقوف عليها.

ولم يذكر أبو حيان أن ما استشهد به من الحديث ليس هو من الغالب المروي بالمعنى بألفاظ الأعاجم والمولدين.

وإذا لم يكن ما استشهد به مروياً بألفاظهم فانه لم يفصح عن السبيل الذي انتهجه في استخلاص شواهده منه من بين الغالب من الحديث المروي بألفاظ الأعاجم والمولدين.

وليس لدينا في تراثنا كتب اختصت برواية الحديث باللفظ، وكتب أخرى استباحت روايته بالمعنى دون اللفظ الذي نطق به رسول الله ﷺ.

وما استشهد به أبو حيان من الحديث هو مما استشهد به غيره من النحويين، ومنه أحاديث استشهد بها ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح» الذي توسع فيه في الاستشهاد بالحديث.

مما يظهر أن نعيه الشديد على ابن مالك لتوسعه في الاستشهاد بالحديث لم تكن النية فيه خالصة لوجه الحق ووجه العلم.

وقد شايع السيوطي أبا حيان فيما أخذه على ابن مالك وردد ما قاله لتسفيه صنيعه، وهو القائل: «وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي

حيان انه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول ﷺ ، والأحاديث رواها العجم والمولدون» [1].

ويؤخذ من كلام السيوطي هذا أن الأحاديث مروية بالمعنى بلا استثناء، وبألفاظ العجم والمولدين بلا استثناء أيضا، وإننا لا نملك شيئا من الحديث بلفظ النبي ﷺ.

السيوطي بهذا الموقف من الحديث يؤلف كتاباً في مجلدين في إعراب الحديث، سمّاه «عقود الزمرجد على مسند الإمام احمد» نهج فيه نهج أبي البقاء العكبري وابن مالك في توجيه المشكل وغير المشكل من الأحاديث توجيها نحويا ولغوياً.

وذكر السيوطي أنه اثبت في كتابه جميع ما قاله أبو البقاء في كتابه «إعراب الحديث النبوي»، وما قاله غيره من شرّاح الحديث الذين كانوا يعمدون الى إعراب ما يتمثل في الحديث من الأحكام النحوية حينما يقتضيهم بيان المعنى الوقوف على ذلك، إذ قال«وقد أوردت جميع كلام أبي البقاء معزوا إليه لتعرف قدر ما رددته عليه، وتتبعت ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الاعاريب، فأوردتها بنصها معزوة الى قائلها؛ لأن بركة العلم عز والأقوال الى قائلها».

وهو لم يردّ عليه بشيء، وإنما اكتفى بإثبات أقواله « بنصها معزوة الى قائلها»، يريد برده عليه ذكره ما رآه غيره في إعرابها.

وضمّن السيوطي كتابه الى ذلك الكثير مما أثبته ابن مالك في توجيه المشكل وغير المشكل من الحديث في كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح» وهو الكتاب الذي أثار حفيظة ابن الضائع وأبي حيان وحفيظته عليه لتوسعه فيه في الاستشهاد بالحديث.

استهل السيوطي كتابه بمقدمة أعاد فيها ذكر ما قاله أبو حيان وما قاله هو بشأن إنكارهما صنيع ابن مالك لتوسعه في الاستشهاد بالحديث. غير أننا إذا تجاوزنا المقدمة فإننا لا نجد في الكتاب كله ذكراً لألفاظ الأعاجم والمولدين، ولا ما يشير الى منعه التوسع في الاستشهاد بالحديث في سياق ما أثبته من توجيه المشكل وما جاء برواية

---

(١) همع الهوامع : ١/ ١٠٥.

خطأ من الحديث، بل نجده يثبت ما قاله ابن مالك في التنبيه على صحة الحديث وعلو رتبته في الفصاحة، وما قاله في توجيه الشاذ والضعيف من الروايات. كما اثبت ما قيل من الرد على النحويين لقصور استقرائهم عن إدراك ما هو وارد في اللغة اعتمادا على ما جاء من الحديث.

فقد أورد السيوطي ما قاله ابن مالك في توجيه الحديث «المواقيت هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن».

وفي الحديث عود ضمير المؤنث العاقل على غير العاقل، المواقيت، وبعد أن بيّن ابن مالك ما في الحديث قال «وبالأفصح جاء قوله: «هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن»، ولو جاء بغير الأفصح لكان: هي... ولمن أتى عليها من غير أهلها، وبالأفصح جاء القران، اعني قوله تعالى ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾[1].

فالحديث الشريف والقران عند ابن مالك في رتبة واحدة، وهي انهما الأفصح.

اثبت السيوطي هذا في عقود الزبرجد بنصه ولم يعقب على قول ابن مالك بشيء[2].

وذكر السيوطي توجيه ابن مالك للحديث «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه» إذ قال ابن مالك «تضمن هذا الحديث وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء»[3].

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ١٣١.

(٢) عقود الزمرجد : ١/ ١٥٩.

(٣) شواهد التوضيح، ص ٦٧.

ولم يعقب بشيء على قوله «لثبوته في كلام أفصح الفصحاء» [(١)] الذي جاء في توجيهه لما يستضعفه النحويون .

وساق شواهد ابن مالك التسعة الدالة على كثرة وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في اللغة، وإن ختم ذلك بالقول: «قلت رواه البخاري أيضا بلفظ «من قام ليلة القدر»، فعرف أن ذلك من تصرف الرواة، والأليق بأن ينسب الى لفظ النبوة ما وافق الفصيح» [(٢)].

والشواهد التسعة التي أوردها ابن مالك، وما احتج به من القران لدليل على أنه من الفصيح اللائق بكلام النبوة.

وذكر السيوطي الحديث «لو أخذت الخمر غوث أمتك» وقول ابن مالك «يظن بعض النحويين ان لام جوب «لو» في نحو: لو فعلت لفعلت لازمة، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله تعالى ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ﴾ وكقوله ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ ومنه قول رجل لرسول الله ﷺ «وأظنها لو تكلمت تصدقت» ».

ذكر السيوطي هذا بنصه في «عقود الزبرجد» ولم يعقب بشيء [(٣)] .

وفضلا عن ذلك فقد اثبت السيوطي في «عقود الزبرجد» ما قيل من الرد على النحويين لإخلالهم بما هو وارد في الحديث.

جاء في الحديث «ان رسول الله قد حمل قثم بين يديه والفضل خلفه، فأيّهم أشر وأيهم أخير» [(٤)].

---

(١) عقود الزبرجد : ٢/ ٣٤٥.

(٢) عقود الزبرجد : ١/٣٤٨.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ، ص ٢٣٤ ، عقود الزبرجد ، ٢/ ٣٧٩ .

(٤) عقود الزبرجد : ١/١٤٨.

وفيه أشر وأخير اسما تفضيل، خلافا لما هو وارد في الاستعمال وفي القران. قال تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [1] وقوله﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[2].

أورد السيوطي الحديث في «عقود الزبرجد» وقال «رواه البخاري»، ثم قال: «قال الكرماني: فيه «الأشر والأخير» لغة فصيحة».

وذكر قول النووي في شرحه لصحيح مسلم تعقيبا على ورود «أشر» في حديث آخر: «هكذا وقع في الأصول «أشر» بالألف، وهي لغة وان كانت قليلة الاستعمال... ولهذا نظائر مما لا يكون معروفا عند النحويين، وجاريا على قواعدهم، وقد صحت به الأحاديث، فلا ينبغي رده إذا ثبت، بل يقال هذه لغة قليلة الاستعمال، ونحو هذا من العبارات، وسببه أن النحويين لم يحيطوا إحاطة قطعية بجميع كلام العرب، ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره عن العرب كما هو معروف ».

وأنت تجد أن النووي يعيب على النحويين منعهم ما هو وارد في اللغة لعدم إحاطتهم القطعية بجميع كلام العرب مما هو نظير «اشر و أخير» في الحديث .

اثبت السيوطي هذا في «عقود الزبرجد» ولم يعقب عليه بشيء [3].

وذكر السيوطي الحديث «دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم». وفيه جاء الفعل «ودع» بالتخفيف.

وسيبويه يرى أنه غير مستعمل في اللغة [4]، ومنهم من قال «أماتوا ماضي يدع»[5].

وأورد السيوطي في عقود الزبرجد، قول المظهري تعقيبا على ما جاء في الحديث: «كلام النبي ﷺ متبوع لا تابع، بل فصحاء العرب عن آخرهم بالإضافة إليه بأقل، وأيضا فلغات العرب مختلفة، منهم من انقرضت لغته فأتى بها ﷺ ».

---

(١) المائدة / ٦٠.

(٢) النساء / ٥٩.

(٣) عقود الزبرجد، ٢/ ١٥٠.

(٤) الكتاب، ٤/١٠٩.

(٥) تاج العروس، ٢٢/٣٠٣.

يريد المظهري أن كلام فصحاء العرب جميعهم دون كلام النبي ﷺ في الرتبة، وأنه يعلم من اللغة ما لا يعلمون، مما لا يتقبلونه.

أثبت السيوطي هذا في «عقود الزبرجد» ولم يعقب عليه بشيء [1].

وإن تعجب فعجب موقف السيوطي من الحديث الشريف في كتبه الثلاثة: همع الهوامع والاقتراح وعقود الزبرجد.

فهو في همع الهوامع والاقتراح ينكر التوسع في الحديث لان ألفاظه في الغالب ألفاظ الرواة الأعاجم والمولدين، وفاقا لما يراه ابن الضائع وأبو حيان، وإنكارا لتوسع ابن مالك في الاستشهاد بالحديث.

وهو في «عقود الزبرجد» يثبت ما قيل من الرد على النحويين لعدم تقبلهم للنادر وغير الفاشي في اللغة مما هو وارد في الحديث.

ويثبت وصف ابن مالك للحديث بأنه «أفصح الكلام» وكلام «أفصح الفصحاء» و «أفصح الكلام المنثور» في سياق توجيهه لما ورد في الحديث الذي توسع في الاستشهاد به.

وفي هذا كله دلالة ظاهرة على أن النحويين قد تعلقوا بأهون حجة وأوهى دليل حين استبعدوا الحديث عن مجال الاستشهاد، ورجحوا شواهدهم الشعرية على الكثير مما هو صحيح منه، والصحيح من الحديث كثير جداً.

---

(١) عقود الزبرجد، ٢/٤٤٨.

الخاتمة

لم يظهر النحويون الأوائل ميلاً إلى الاستشهاد بالحديث الشريف، وآية ذلك قلة شواهدهم منه بالقياس إلى شواهدهم من الشعر. وعجيب ألا يستثير ذلك استغراباً أو تساؤلاً في المراحل الأولى من التصنيف في النحو، فالحديث الشريف يأتي بعد القرآن في الأهمية الدينية وفي مجال الفصاحة والبيان.

ولم تكن قلة شواهدهم منه بالقدر الذي يمكن أن يخفى على الناظر في هذا العلم. فما الذي جعل النحويين يردفون الشاهد القرآني بالشاهد الشعري دون أن يردفوه بالشاهد من الحديث؟ فهو نثر، وما يستشهد له نثر، وفي الحديث كل ما يتمثل في اللغة من أبواب النحو.

ولا يكاد يرد الشاهد من الحديث في مجال الاستشهاد إلا نادراً، حتى كأن النحويين لا تربطهم بالحديث آية وشيجة، فهو كلام كأي كلام آخر، يطرح أكثره، ويستغني عنه، وليست فيه ميزة ترجحه على غيره من الكلام، وتعليه عليه.

ولولا ما أقدم عليه ابن مالك – رحمه الله – فاستثار النحويين الذين يرون أن الحديث الشريف لا يحسن التوسع في الاستشهاد به لظل الشأن في الحديث مسكوتاً عنه، فليس ثمة ما يستدعي الوقوف على أسباب قلة الميل إليه عندهم.

والتحول من ألفاظ النبي ﷺ إلى ألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين الذي يتراءى للنحويين تقبلوه بصمت، ولم يستثرهم بشيء.

ومثل هذا التحول لا يكون إلا إذا كانت ألفاظ الرواة الأعاجم والمولدين بمستوى ما عبر به النبي ﷺ عن معانيه بألفاظه.

وهيهات...

يقول الجاحظ: «... ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى من كلامه ﷺ.

وقال: «قال محمد بن سلام قال يونس بن حبيب: ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ»(1).

ولسنا ندري مَنْ مِنَ المسلمين من يجرؤ على أن يضع ألفاظه موضع ألفاظ النبي ﷺ بالعبارة التي تدل عليه دلالة مباشرة، ثم يقول هذا حديث النبي ﷺ، دون أن يرى في ذلك ما يدنيه على أي نحو مما حذر منه النبي ﷺ، ثم يكون الكلام الذي حلت ألفاظه محل ألفاظ الحديث في الأصل هو الحديث الذي غدا النحويون حذرين من الاستشهاد به، ويكون الشاهد الشعري عند النحويين، وليس في مضمونه ما ينفع الناس في دينهم ودنياهم أرجح وأوفق لدى النحويين من الحديث الشريف للاستشهاد به لما هو نثر.

وإذا قيل إن من الأحاديث ما هو مروي باللفظ وما هو مروي بالمعنى فإن هذا ما لا نجد دليلاً ظاهراً عليه من المروي من الحديث في التراث في الكتب الدينية، وكتب الأدب والبلاغة، فضلاً عن كتب التفسير، فكل المروي منه مذكور على أنه قوله ﷺ، منسوباً إليه نسبة مباشرة.

وليس لدينا من كتب الحديث ما اشتمل على المروي باللفظ، وما تضمن المروي بالمعنى، ولا نجد في أي منها إشارات تميز بين هذين المستويين من الحديث.

ومما يلفت النظر في شأن النحويين مع الحديث:

- أنهم جميعاً متيقنون أن النبي ﷺ هو أفصح العرب وأفصح من نطق بالضاد.
- وأنهم جميعاً واثقون ثقة تامة بأن الخطأ في الحديث النبوي إن وجد فإنما هو خطأ الراوي، ولا خطأ في الحديث في الأصل.

---

(1) البيان والتبيين: ٢/١٧-١٨.

- وهم مع ذلك لا يستثيرهم ولا يستفزهم الكلام المشتمل على الخطأ الظاهر منسوباً في حديث إلى النبي ﷺ، ولا يرون في ذلك غضاضة، فهو مروي بالمعنى.

وإذا كان من هو حقيق باللوم في هذا الشأن فإنما هم النحويون، فهم الذين نبهوا على ذلك، دون أن يعمدوا إلى تنزيه الحديث مما شابه وشانه من الخطأ.

وما جاء من الحديث بروايتين فإنه لا يخرج عن ثلاثة أمور:

- إما أن تكون الروايتان صحيحتين مع اختلافهما.
- وإما أن تكون إحداهما صحيحة، والأخرى تحتمل وجهاً في اللغة.
- وإما أن تكون إحداهما خطأ.

فإذا كانت كلتا الروايتين صحيحة فالأولى أن تقبل الروايتان، إذ لا سبيل إلى إنكار إحداهما مع صحتها وموافقتها للصحيح الفصيح في اللغة. وليس في اختلاف الروايات للحديث خلة أو ما يهوّن من شأن الحديث، خلافاً لما يراه ابن الضائع وأبو حيان النحوي والسيوطي، إذ لا يبعد أن يأتي الكلام على وجهين أو أكثر إذ توافقت المناسبات أو اختلفت.

وأما إذا كانت الرواية الأخرى لها وجه يسوّغها، ولها شواهد توثقها فيصار حينئذٍ إلى تقبلها، وعدّها مما هو جائز في اللغة.

أما إذا كانت إحداهما صحيحة والأخرى تشتمل على خطأ ظاهر فالأحق والأمثل أن تعد الصحيحة من الحديث، وأن تستبعد الأخرى منه أو تصحح اعتماداً على الرواية الصحيحة.

ومع هذا كله فإن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ينطوي على قدر كبير من الغرابة، فهو:

- أوثق ما يستشهد به بعد القرآن، مما صحت نسبته إلى النبي ﷺ.
- وهو لا يحسن التوسع في الاستشهاد به لأن الغالب من ألفاظه تحول في غفلة من الأمة إلى ألفاظ الرواة من الأعاجم والمولدين.

- والحديث الشريف نثر، إلا أن شواهد الشعر أوفق منه للاستشهاد بها لسائر الكلام.
- وأنهم حين يقفون على المشكل من الحديث وغير المشكل يستشهدون لتوجيه ما تمثل فيه من وجوه الإعراب بالقرآن وبشواهدهم الشعرية.

ومهما يكن من شأن النحويين مع الحديث فإن لدينا – بلا ريب – من الكلام العالي في مبانيه، السامي في مراميه وما يهدي إليه الكثير الكثير المستهل بالعبارة: قال رسول الله ﷺ.

وإذا كان هو الأوفق للاستشهاد به لما هو نثر فإن توافقه مع الشواهد الشعرية مع صحته وسلامته من شأنه أن يحمل على تقبل الأحكام في اللغة الموثقة بها دون النظر إلى أثر الضرورة فيها وإلى استدعاء ما يقتضيه النظم لها.

والحمد لله أولاً وآخراً

المصادر والمراجع

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٦٥ .
- أبو حيان النحوي، الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٦٦ .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، الدكتور احمد مكي الانصاري، بغداد ١٩٦٤
- الإتقان في علوم القران، السيوطي، مصر ١٩٥١ .
- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دمشق ١٩٧٧ .
- إعراب القران، أبو جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير زاهد، بغداد ١٩٧٧.
- الأغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الانباري، تحقيق سعيد الافغاني، بيروت ١٩٧١ .
- الأغاني، أبو الفرج الاصفهاني، دار الكتب مصر .
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، سوريا – حلب .
- أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مصر ١٩٦٩ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٥٣ .
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، القاهرة ١٩٥٩ .
- البيان في غريب إعراب القران، أبو البركات الانباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مصر ١٩٧٠ .
- البيان والتبين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مصر ١٣٨١ .
- تاج العروس، السيد محمد مرتضى الزبيدي، الكويت .

- تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مصر ١٩٦٨ .
- الجمل، أبو القاسم الزجاجي، باريس .
- حماسة الشجري، ابن الشجري، حيدرأباد ١٩٤٩ .
- الخصائص، أبو الفتح بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت .
- ديوان حسان بن ثابت ، ، بيروت .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية للكتاب، مصر ١٩٧٨ .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق اكرم البستاني ، ، بيروت .
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مصر .
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، مصر ١٩٥٤.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه محمد بن يزيد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر ١٩٥٤.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان السجستاني، مصر ١٩٥٢ .
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصيف، القاهرة ١٩٥٣ .
- سيبويه حياته وكتابه، الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٧٤ .
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق عبد الغني الدقر، دمشق .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد ١٩٧٧ .
- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترابادي، مصر ١٢٧٥.
- شرح المفصل، ابن يعيش، مصر .
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق احمد محمد شاكر، مصر ١٩٦٦.
- شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن ، ١٩٨٥.

- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن الحسن، مصر .
- صحيح الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، مصر.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، بيروت ١٩٧٨.
- طبقات ابن سعد، محمد بن سعد الزهري .
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تحقيق محمود محمد شاكر، مصر١٩٥٧ .
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق احمد أمين وآخرين، مصر .
- عقود الزبرجد على مسند الإمام احمد، تحقيق احمد عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلبي ، ١٩٨٧ .
- عيون الأخبار، ابن قتيبة، مصر ١٣٤٣ .
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، بيروت ٢٠٠٥ .
- فهرسة ما رواه عن شيوخه، ابن خير الاشبيلي، بيروت ١٩٧٩ .
- في التصحيح اللغوي والكلام المباح، الدكتور خليل بنيان الحسون، عمان ٢٠٠٦ .
- الكامل في الأدب، أبو العباس المبرد، مصر ١٩٢٧ .
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون .
- لسان العرب، ابن منظور، مصر ١٩٦١ .
- المؤتلف والمختلف، الآمدي، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مصر .
- مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هاروت، الكويت ١٩٦٢.
- المحتسب، أبو الفتح بن جني، تحقيق النجدي والنجار وشلبي، القاهرة ١٩٦٦ مصر.
- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، مصر ١٩٧٢ .
- المستطرف في كل فن مستظرف، الابشيهي، تحقيق محمد مهنا، مصر .
- مسند ابن حنبل، احمد بن حنبل، ١٩٧٨ .

- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق احمد نجاتي ومحمد النجار، مصر ١٩٧٤ .
- معجم الأدوات والضمائر في القران الكريم، الدكتور إسماعيل احمد عمايره والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، بيروت ١٩٩٨ .
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، ١٩٧٢ مصر .
- المفضليات، المفضل الضبي، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر ١٩٦٤ .
- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، مصر ١٣٨٨ .
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد ١٩٧٢
- ملحة الإعراب، الحريري، تحقيق الدكتور فائز فارس ، ١٩٩١ .
- الموطأ، للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر .
- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد ١٩٨١.
- النحويون والقرآن ، الدكتور خليل بنيان الحسون ، عمان ، ٢٠٠٢ .
- نوادر أبي زيد، أبو زيد سعيد بن اوس، تحقيق سعيد الخوري، بيروت .
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، ١٩٦٣ .
- همع الهوامع، السيوطي، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، بيروت .

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com

النحويون
والحديث الشريف

9 789957 383435

دار جرير
للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف : 96264651650+ - فاكس : 96264643105+
ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com